

المرشد الأعلى المقبل

الخلافة في جمهورية
إيران الإسلامية

عليرضا نادر (Alireza Nader)، ديفيد إي. ثيلر (David E. Thaler)،
س. ر. بوهندي (S.R. Bohandy)

المرشد الأعلى المقبل

الخلافة في جمهورية
إيران الإسلامية

عليرضا نادر (Alireza Nader)، ديفيد إي. ثيلر (David E. Thaler)،
س. ر. بوهندي (S.R. Bohandy)

موجه إلى مكتب وزير الدفاع
تمت الموافقة عليه للنشر العام؛ لا قيود على التوزيع

البحث الوارد في هذه الدراسة موجّه إلى مكتب وزير الدفاع. أُجري هذا البحث في معهد أبحاث RAND للدفاع الوطني، وهو مركز بحوث وتطوير يعمل بتمويل فدرالي وبرعاية مكتب وزير الدفاع وهيئة الأركان المشتركة وقيادة المقاتلين الموحدة وقوّات البحرية وقوّات مشاة البحرية ووكالات الدفاع ومجموعة استخبارات الدفاع بموجب العقد W74V8H-06-C-0002.

البيانات الفهرسية الخاصة بهذا المنشور متوفرة في مكتبة الكونغرس

Nader, Alireza.

The next supreme leader : succession in the Islamic Republic of Iran / Alireza Nader,

David E. Thaler, S. R. Bohandy.

p. cm.

ضمن مراجع بيبليوغرافية

ISBN 978-0-8330-5133-2 (ذو غلاف ورقي: ورق قلوي)

1. Heads of state—Succession—Iran. 2. Iran—Politics and government—1997- I.

Thaler, David E. II. Bohandy, S. R. III. Title.

JQ1786.N33 2011

320.955—dc22

2011002805

مؤسسة RAND منظمة غير ربحية تساعد على تطوير السياسات العامة وتحسين عملية اتخاذ القرار من خلال أبحاثها ودراساتها. لا تعكس منشورات مؤسسة RAND بالضرورة آراء عملاء ورعاة الأبحاث الذين يتعاملون معها.

®RAND علامة تجارية مسجلة.

Cover photo: Iran's Supreme Leader Ayatollah Ali Khamenei in Tehran to deliver a speech, with a picture of the late spiritual leader, Ayatollah Khomeini, on the wall behind (AP).

صورة الغلاف: المرشد الأعلى للثورة الإسلامية آية الله علي خامنئي في طهران لإلقاء خطاب وخلفه صورة للزعيم الروحي الراحل آية الله الخميني (وكالة أسوشيتد برس).

© حقوق الطبع والنشر لعام 2011 محفوظة لصالح مؤسسة RAND

يصرّح بنسخ هذه الوثيقة للاستخدام الشخصي فقط، شريطة أن تظل مكتمة من دون إجراء أي تعديل عليها. لا يجوز نسخ الوثائق لأغراض تجارية. يحظر النشر غير المصرّح به لأي وثيقة من وثائق مؤسسة RAND عبر موقع إلكتروني غير تابع للمؤسسة. إن وثائق مؤسسة RAND محمية بموجب قانون الملكية الفكرية الأدبية والفنية. للمزيد من المعلومات حول تصاريح إعادة الطباعة والربط على المواقع الإلكترونية، الرجاء زيارة صفحة التصاريح في موقعنا الإلكتروني (<http://www.rand.org/publications/permissions.html>).

تم نشر هذا البحث بواسطة مؤسسة RAND في عام 2011.

1776 Main Street, P.O. Box 2138, Santa Monica, CA 90407-2138 1200 South Hayes Street, Arlington, VA 22202-5050

4570 Fifth Avenue, Suite 600, Pittsburgh, PA 15213-2665

RAND URL: <http://www.rand.org/>

لطلب وثائق مؤسسة RAND أو للحصول على مزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بنا:

خدمات التوزيع: هاتف: 7002-451 (310)؛

فاكس: 6915-451 (310)؛ بريد إلكتروني: order@rand.org

لعب المرشد الأعلى الحالي، آية الله علي خامنئي (Ayatollah Ali Khamenei)، بصفته القائد العام والسلطة السياسية العليا في إيران، دورًا محوريًا في توجّه جمهورية إيران الإسلامية. وشكلت الانتخابات الرئاسية المضطربة في عام 2009 أكبر دليل على ذلك إذ حدّد نتيجتها الدعم الحاسم الذي قدّمه خامنئي للرئيس محمود أحمدني نجاد (Mahmoud Ahmadinejad).

وشغل رجلان فقط منصب المرشد الأعلى للثورة الإسلامية منذ تأسيس جمهورية إيران الإسلامية في عام 1979 وهما: خامنئي وسلفه آية الله روح الله الخميني (Ayatollah Ruhollah Khomeini). ويتميّز هذان القائدان بشخصيتين متباينتين وبمهارات قيادية وغرائز سياسية مختلفة تمامًا. فقد كان الخميني مرجعًا ورمزًا وتمتع بشخصية مؤثرة وأسّس منصب المرشد الأعلى وحافظ عليه بفضل مكانته الخاصة. وفي المقابل، اعتمد خامنئي على بناء التحالفات والمحسوبية والبيروقراطية الواسعة النطاق التي يتحكم بها مكتب المرشد الأعلى للحفاظ على نفوذه وتوسيع نطاقه. ومع تقدّم خامنئي في السن وتزايد الشائعات حول تدهور حالته الصحية، لا بدّ أن يدرس صانعو السياسات والمحللون الأمريكيون السيناريوهات المختلفة لما قد يلي بعد رحيله عن المشهد. وستحدّد النتيجة النهائية – أي ما سيبدو عليه مكتب المرشد الأعلى للثورة الإسلامية بعد خامنئي – توجّه الجمهورية الإسلامية. ويحدد البحث الوارد في هذه الدراسة ثلاثة عوامل رئيسية ستشكل خلافة المرشد الأعلى التالي وتلخص السيناريوهات البديلة لمرحلة ما بعد خامنئي. ويوفّر هذا البحث لكل عامل من العوامل مجموعة من المؤشرات يستطيع المراقبون استخدامها لتقييم أهم الاتجاهات ويضع كل ذلك ضمن إطار انتخابات حزيران (يونيو) 2009. وتفترض هذه الدراسة فهمًا عمليًا للنظام الحكومي في الجمهورية الإسلامية وبعض محطاتها التاريخية وتشكل موضع

اهتمام للمحللين ولصانعي السياسات والمراقبين الآخرين للمشهد الإيراني¹ أيضًا.

أجريت هذه الدراسة برعاية مكتب وزير الدفاع في مركز السياسات الاستخباراتية التابع لمعهد أبحاث RAND للدفاع الوطني، وهو مركز بحوث وتطوير يعمل بتمويل فدرالي وبرعاية مكتب وزير الدفاع وهيئة الأركان المشتركة وقيادة المقاتلين الموحدة وقوات البحرية وقوات مشاة البحرية ووكالات الدفاع ومجموعة استخبارات الدفاع.

للحصول على معلومات إضافية حول مركز السياسات الاستخباراتية التابع لمؤسسة RAND يمكنك زيارة الموقع الإلكتروني <http://www.rand.org/nsrd/about/intel.html> أو الاتصال بالمدير (تتوفر بيانات الاتصال على صفحة الموقع الإلكتروني).

¹ للحصول على معلومات عامة حول النظام السياسي الإيراني، انظر ديفيد إي. ثيلر وعليرضا نادر وشهرام شوبين (Shahram Chubin) وجيرولد د. غرين (Jerrold D. Green) وشارلوت لينش (Charlotte Lynch) وفريدريك ويرى (Frederic Wehrey)، الملالي والحرس ومؤسسة بنباد: التعرّف على ديناميات القيادة الإيرانية (Mullahs, Guards, and Bonyads: An Exploration of Iranian Leadership Dynamics)، سانتا مونيكا، كاليفورنيا، مؤسسة RAND، 2010. MG-878-OSD.

المحتويات

v	تمهيد
xi	الأشكال
xiii	الملخص
xxii	شكر و عرفان
xxiv	الاختصارات

الفصل الأول

1	مقدمة
3	الدستور الإيراني ينصّ على الإجراءات الرسمية لاختيار المرشد الأعلى
4	في الواقع ستحدث على الأرجح الخلافة المقبلة بطريقة مختلفة تمامًا
4	توازن القوى بين الفصائل
5	المفهوم السائد لولاية الفقيه
6	شبكة خامنئي الشخصية
	العوامل المحتملة الأخرى لن تكون مناسبة في حال حدثت الخلافة في المدى
7	القريب
	مسار الخلافة المقبلة سيتوقف على هيئة العوامل الثلاثة الرئيسية في وقت
7	رحيل خامنئي
8	المنهجية
9	خارطة طريق التقرير

الفصل الثاني

11	العامل الأول: توازن القوى بين الفصائل
11	مشهد الفصائل في إيران
12	اليمين الإسلامي
15	اليسار الإسلامي (الإصلاحيون)

- 15 للشقاق تأثير أكبر من العملية الدستورية على صنع القرارات والسياسيات في
النظام السياسي الإيراني وذلك منذ الثورة الإسلامية
- 16 تمكن الخميني من السيطرة بدرجة كبيرة على التنافس بين الفصائل
- 17 منذ تولي خامنئي السلطة في عام 1989 ازداد التنافس بين الفصائل على نحو
ملحوظ من ناحية الحدة والتأثير

الفصل الثالث

- 20 **العامل الثاني: المفهوم السائد لولاية الفقيه**
- 22 النظرية المطلقة لولاية الفقيه
- 23 النظرية الديمقراطية لولاية الفقيه
- 25 النظرية السكونية لولاية الفقيه
- بما أن لكل فئة وجهة نظر مختلفة حول ولاية الفقيه، ستلعب تلك التي
تسيطر على المشهد السياسي الإيراني دورًا حاسمًا في تشكيل الخلافة

الفصل الرابع

- 30 **العامل الثالث: شبكة خامنئي الشخصية**
- 31 أعضاء شبكة خامنئي الشخصية
- أبقى المرشد الأعلى تاريخيًا على شبكة شخصية تلعب دورًا أساسيًا في اتخاذ
القرارات السياسية الرئيسية
- 33 شبكة الخميني الشخصية شكّلت العامل المحرّك الأساسي في خلافة عام 1989 ...
- 35 منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي رسّخ خامنئي وشبكته الشخصية سلطتهم
بانتظام وأصبحوا اليوم صنّاع القرار الرئيسيين في السياسة الإيرانية

الفصل الخامس

- 42 **خمسة سيناريوهات لخلافة المرشد الأعلى في المدى القريب**
- 42 مؤشرات لمعرفة كيفية تطور التنافس بين الفصائل
- 43 مؤشرات تدلّ على وجهة النظر السائدة لولاية الفقيه
- 44 مؤشرات تدلّ على كيفية تطوّر شبكة خامنئي الشخصية والسلطة التي تتمتع
بها
- 45 هيئة العوامل الثلاثة اعتبارًا من عام 2011
- 51 خمسة سيناريوهات محتملة لخلافة المرشد الأعلى الحالي
- 53 الوضع الراهن: يبقى المرشد الأعلى قويًا ولكن ليس جبارًا
- 58 سيناريو الحكم المطلق: يستبعد المرشد الأعلى الديكتاتور المؤسسات المنتخبة
- 62 السيناريو الديمقراطي: ديمقراطية إسلامية على الطريقة الإيرانية
- 67 مجلس القيادة: هيئة تنفيذية تابعة لقم
- 69 سيناريو الإلغاء: زوال الجمهورية الإسلامية

- 72 العامل « غير المتوقع»: طبيعة خروج خامنئي وتوقيتته
سيناريو الوضع الراهن وسيناريو الحكم المطلق هما الأكثر ترجيحًا للخلافة
73 المقبلة على ما يبدو

الفصل السادس

- 71 خلافة المرشد الأعلى على المدى الطويل
71 تأثيرات انتخابات عام 2009 على المدى الطويل
80 هيئة العوامل الثلاثة ستتغير
81 عوامل أخرى ستؤثر أيضًا في الخلافة على المدى الطويل
81 الحرس القديم سيُزول ويُستبدل
82 القضايا المحلية ستتطور حتمًا وتضغط على النظام ليتكيف
82 علاقة إيران بالولايات المتحدة ستلعب دورًا

الفصل السابع

- 84 ملاحظات ختامية
86 المراجع

- 2.1 طيف الفصائل في إيران من الليبراليين إلى المحافظين 12
- 5.1 المسارات المحتملة لخلافة المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في
السننتين أو السنوات الثلاث المقبلة (خلال الولاية الرئاسية
الحالية) 54

شكّلت الانتخابات الرئاسية لعام 2009 في جمهورية إيران الإسلامية إحدى أبرز النقاط التحولية في تاريخ إيران الحديث. فقد كشفت عن انقسامات مهمة داخل النظام وحرّضت معسكرين رئيسيين ضد بعضهما إذ اختلفت رؤيتهما حول ما ينبغي أن تكون عليه إيران وما ينبغي أن تصبح عليه. وبيدو أنها رسّخت (حتى المستقبل القريب على الأقل) هيمنة اليمين الإسلامي المتشدّد في عهد الرئيس محمود أحمددي نجاد وواصلت العسكرة المستمرة للسياسة الإيرانية بقيادة قوات الحرس الثوري وأحكمت قبضة كادر أكثر تعصّباً من صنّاع القرارات على جوهر النظام. وقضت عملية التزوير الواسعة النطاق المزعومة التي أدانها زعيم المعارضة، رئيس الوزراء السابق مير حسين موسوي (Mir Hossein Mousavi)، والرد القومي من جانب النظام بشكل قطعي على عقد ضمني بين الحكومة والشعب - سمحت فيه الحكومة الثيوقراطية ببعض المشاركة السياسية الشعبية ومساحة شخصية محدودة مقابل رضوخ الشعب للوضع الراهن.

وحتى السلطة العليا في إيران، أي مرشد الثورة الإسلامية آية الله علي خامنئي، لم يسلم من انتقادات المعارضة - فهو يشكل "خطأ أحمر" تقليدياً في السياسة الإيرانية وقد تجاوزه رجال الدين والسياسيون والناخبون على حدّ سواء مرات عدّة بعد إقفال صناديق الاقتراع. وفي السابق صوّر خامنئي نفسه على أنه فوق "النزاع" العنيف عادة القائم بين الفصائل في إيران. أما الآن فقد انحاز بشكل حاسم إلى صفّ أحمددي نجاد وحلفائه المتشدّدين واستعان بالحرس الثوري للحفاظ على الوضع الراهن. وغير بالتالي دور المنصب الذي شغله والذي أسّسه أبو الثورة آية الله روح الله الخميني.

والمرشد الأعلى للثورة هو قطب الجمهورية الإسلامية: فهو يوجّه طابعها وسياساتها ونهجها تجاه العالم الخارجي. ويبلغ خامنئي من العمر 71 عاماً

وكثر الشائعات حول تدهور حالته الصحية.¹ قد تغير وفاة المرشد الأعلى حال حدوثها، إذا ما أسفرت عن معركة على خلافته، طبيعة إيران للأفضل أو للأسوأ من وجهة نظر الولايات المتحدة. ونظرًا لصعوبة التنبؤ بهذه النتيجة لا بد أن يستعد المحللون وصنّاع السياسات الأمريكيون لاحتمالات بديلة للخلافة. ومن أجل مواجهة هذا التحدي تتضمن هذه الدراسة هدفًا مزدوجًا: أولاً، تسليط الضوء على التغيرات المحتملة التي قد تطرأ على منصب المرشد الأعلى للثورة الإسلامية ودوره بعد رحيل خامنئي. وثانيًا، عرض المؤشرات التي تعطي لمحة عمّا يبدو أنه الاتجاه المرجح للخلافة المستقبلية في أي وقت كان. وبما أن الغموض المسيطر على الإطار الذي ستحدث فيه الخلافة يزداد كلما نظرنا إلى المستقبل، فإننا نركز على المدى القريب - أي الخلافة التي ستحدث في السنتين أو السنوات الثلاث المقبلة. ولكننا نأتي أيضًا بنظريات حول التغيرات التي ستظهر على الأرجح على المدى الطويل في حال بقي خامنئي المرشد الأعلى للسنوات العشر المقبلة أو أكثر.

وللتوصل إلى استنتاجاتنا، أجرينا تحليلًا تاريخيًا لكل من مقام المرشد الأعلى للثورة الإسلامية وللجوانب الرئيسية لولايته الخميني وخامنئي في هذا المنصب. وبعد دراسة مبررات إنشاء منصب المرشد الأعلى خلال الثورة الإسلامية حللنا صلاحيات هذا المنصب الدستورية وغير الرسمية وكيف استخدم الخميني وخامنئي هذه الصلاحيات. واستعرضنا أيضًا نقاشات وخطابات سياسية ودينية مختلفة في إيران حول طبيعة المرشد الأعلى بما في ذلك تلك المتعلقة بخلافة عام 1989.

وبالاستناد إلى هذا البحث حدّدنا مجموعة من ثلاثة عوامل أساسية ستشكل الخلافة التالية وتحدّد ما سيحصل لمقام المرشد الأعلى للثورة الإسلامية. وبالتزامن مع ذلك، وضعنا مؤشرات يمكن استخدامها لتتبع كيفية تطوّر كل عامل. وفي النهاية وضعنا خمسة سيناريوهات تبدو أنها الأكثر ملاءمة استنادًا إلى الخطاب التاريخي الإيراني حول هذا الموضوع وقمنا بتحليل تأثير العوامل الرئيسية المحتمل على الأرجحية النسبية لحدوث أي من هذه السيناريوهات.

¹ اعتبارًا من كانون الثاني (يناير) 2011.

ثلاثة عوامل رئيسية ستشكل الخلافة المقبلة

ستؤثر ثلاثة عوامل تأثيرًا حاسمًا على طبيعة المرشد الأعلى المقبل - أو حتى على احتمال وجود مرشد أعلى ليخلف خامنئي أو لا - في فترة الخلافة المقبلة هي:

- الفصائل والشخصيات في مراكز السلطة والنفوذ
- المفهوم السائد لولاية الفقيه (*velayat-e faghib*) الذي يشكل الأساس الأيديولوجي والسياسي لجمهورية إيران الإسلامية الحالية
- قرارات "شبكة خامنئي الشخصية" وإجراءاتها.

ستخلف هيئة هذه العوامل الثلاثة في فترة الخلافة أثرًا كبيرًا على طبيعة المرشد الأعلى المقبل. ونعني بالهيئة الميزات المحركة وأهمية كل من هذه العوامل في ما يتعلق بالعوامل الأخرى. وتتمس الهيئة بالمرونة إذ تغيرت مرات متعددة حتى خلال ولاية خامنئي.

وتمرّ إيران بحالة تحوّل مجتمعي وديني وسياسي كبير. فالحركة الخضراء (التي تأسست ردًا على الانتخابات الرئاسية لعام 2009)، وحركة حقوق المرأة، واقتصاد إيران المتدهور، والعلاقات الإيرانية الأمريكية أيضًا قد تلعب جميعها دورًا في تحديد نتيجة الخلافة المقبلة. إلا أننا نصب تركيزنا على الخلافة في المدى القريب لأنها ستحدث في النظام السياسي الحالي. إن العوامل الثلاثة كافة التي رأينا أنها الأهم في تشكيلها تُعتبر من العناصر التي تحدّد نظام الجمهورية الإسلامية اليوم. وفي حال حدوث الخلافة على المدى الطويل - أي في غضون عقد أو اثنين - قد يلعب عدد من هذه العوامل الأخرى بالفعل دورًا حاسمًا أيضًا.

العامل الأول: توازن القوى بين الفصائل

للفصائل المتنافسة في جمهورية إيران الإسلامية مصلحة راسخة وثابتة في تشكيل الخلافة المقبلة. واتسم التاريخ الإيراني بسياسات وراء الكواليس وبخاصة منذ تأسيس الجمهورية الإسلامية في عام 1979. وبالرغم من القواعد الرسمية التي ينص عليها الدستور الإيراني يستمر الشقاق والأسلوب غير الرسمي لاتخاذ القرارات في النظام في تجسيد ضعف المؤسسات السياسية الرسمية على مرّ التاريخ الإيراني. وستحدّد خلافة المرشد الأعلى المقبلة ضمن هذا النظام غير الرسمي وغير الشفاف في أغلب الأحيان.

وبشكل عام يمكن تقسيم الفصائل الإيرانية اليوم إلى اليمين الإسلامي واليسار الإسلامي. وبشكل الصراع على السلطة لا بين هذه الفصائل فحسب وإنما داخلها على وجه الخصوص سمة السياسة المعاصرة في الجمهورية الإسلامية. وتشمل أهم هذه الصراعات التنافس داخل اليمين الإسلامي بين المحافظين (البراغماتيين) العمليين والمتشددين وبين فصائل المحافظين المتشددين الفرعية. وأثرت مصالح الفصائل في اختيار خامنئي مرشدًا أعلى للثورة الإسلامية بدلًا من الوريث الذي اختاره الخميني أصلًا، آية الله حسين علي منتظري (Hossein Ali Montazeri)، في خلافة عام 1989. وتوفرت لدى خامنئي مؤهلات المرشد الأعلى الأيديولوجية والإدارية الخاصة بالخميني واليمين الإسلامي وكان بطرق متعددة نقيض منتظري. ولكن في الخلافة المقبلة سيلعب الشقاق دورًا أكبر من ذلك الذي لعبه في عام 1989. فسلطة الخميني العليا ومكانته البارزة سمحت له بتعيين خلفه دون معارضة تُذكر من قبل الفصائل المتنافسة في الجمهورية الإسلامية. ولكن أدت وفاة الخميني وولاية خامنئي إلى تزايد الشقاق وظهور أولى علامات التفكك السياسي داخل النظام. وظهر ذلك جليًا في عهد الرئيس محمد خاتمي (Mohammad Khatami) ومحمود أحمد نجاد. وخلافًا للخميني، انحاز خامنئي بشكل واضح إلى المحافظين المتشددين في اليمين الإسلامي. وفي حال توفي خامنئي قريبًا سيتمتع المحافظون المتشددون بوضع يحولهم تشكيل الخلافة المقبلة لا سيّما بعد إعادة انتخاب أحمد نجاد في حزيران (يونيو) 2009.

العامل الثاني: ولاية الفقيه

يستمد النظام في إيران شرعيته الدينية والسياسية من مفهوم ولاية الفقيه الذي يعزز سلطة المرشد الأعلى للثورة الإسلامية. وشكلت تاريخيًا ولاية الفقيه مفهومًا غير سياسي في الإسلام الشيعي منح رجال الدين التفويض الديني على الشعب - ودرجة معينة من السلطة الدنيوية على الضعفاء واليتامى والعاجزين - في غياب الإمام الثاني عشر الذي يُعتقد أنه مختبئ أو غائب. وغالبًا ما يشار إلى هذا المفهوم غير السياسي لولاية الفقيه على أنه المذهب "التقليدي" أو "السكوني" في ما يخص هذا الموضوع. وأعاد الخميني تفسير مفهوم ولاية الفقيه لوضع أساس دولة إسلامية يقودها رجال الدين. وظهر مذهبان جامعان منذ ذلك الحين في ظل إعادة التفسير الخاصة بالخميني هما: "الاستبدادية" و"الديمقراطية". ويعتبر مناصرو المذهب الأول من اليمين الإسلامي سلطة المرشد مطلقة ومستمدة من المشيئة الإلهية وترتبط هذه القراءة ارتباطًا وثيقًا بالخميني. وفي المقابل،

يرى مؤيدو وجهة النظر الديمقراطية للمفهوم أن المرشد الأعلى ينبغي أن يتمتع بشعبية فضلاً عن كونه تقيًا وأن يستمد سلطته من الشعب. ويرتبط هذا المذهب باليسار الإسلامي. ولا تزال وجهة النظر التقليدية أو السكونية لولاية الفقيه قوية خارج إيران كما يمارسها رجال الدين الشيعة في النجف وفي قم أيضًا.

وسيشكل مفهوم ولاية الفقيه السائد في صفوف رجال الدين خلال فترة الخلافة آراءهم في ما يتعلق بالمرشد الأعلى المقبل. ومع وفاة خامنئي من المرجح أن تزداد حدة التنافس بين وجهات النظر الاستبدادية والديمقراطية والسكونية المتعلقة بولاية الفقيه. وقد أضعف حكم خامنئي الاستبدادي، واعتماده على ولاية الفقيه لضمان سلطته الشخصية، وارتباط ولاية الفقيه باليمين الإسلامي المتشدد، شرعيته في صفوف العناصر الرئيسية من رجال الدين والنخبة السياسية فضلًا عن شرائح واسعة من الشعب الإيراني.

العامل الثالث: شبكة خامنئي الشخصية

حافظ خامنئي الذي يفتقر إلى شرعية سلفه الدينية والسياسية على سلطته ونفوذه من خلال شبكة شخصية تتجاوز هيئات اتخاذ القرار المنتخبة رسميًا وتطغى عليها. وتشمل هذه الشبكة مكتب المرشد الأعلى الشديد النفوذ وشبكة من الممثلين الخاصين في الحكومة والجيش والمجتمع ومؤسسات دينية وعسكرية رئيسية مثل الحرس الثوري الإيراني. وتعتبر هذه الشبكة الشخصية بمثابة عيني خامنئي وأذنيه في مختلف جوانب النظام وتمكنه من تشكيل سياسات إيران الداخلية والخارجية بالرغم من معارضة فصائل ومراكز سلطة متعددة. وأصبحت الشبكة، والمرشد الأعلى نفسه، متمسكة علنًا بمصالح فئوية ضيقة نسبيًا. وسيرغب أعضاؤها في حماية هذه المصالح في الخلافة المقبلة.

وفي انتخابات عام 2009 تجلّى دور هذا العامل بوضوح عندما دعم خامنئي أحمددي نجاد للرئاسة في ظل ظروف مثيرة للجدل ولعبت شبكته الشخصية دورًا حاسمًا في الحفاظ على الوضع الراهن ضد ما وصفته بأنه ثورة مخملية تقودها المعارضة بدعم من قوى خارجية. وقبل أيام قليلة من موعد التصويت أعلن مدير المكتب السياسي للحرس الثوري العميد يد الله جواني (Yadollah Javani) أن الحرس سيعمل على إخمد أي محاولة لثورة مخملية. وفي أعقاب الانتخابات مباشرة، استُخدم الحرس الثوري وميليشيا الباسيج (Basij) لقمع تظاهرات المعارضة الواسعة النطاق بعد الاستيلاء على الأمن الداخلي.

واليوم، يُزعم أن المتشددين في صفوف الحرس الثوري قد أصبحوا أقوى عناصر شبكة خامنئي الشخصية. وقد يلعب هؤلاء وأعضاء آخرون من الشبكة دورًا حاسمًا في منع اختيار مرشد أعلى "غير مرغوب فيه" حتى لو انتخبه مجلس خبراء القيادة عن طريق وسائل دستورية. وفضلاً عن ذلك خرج خامنئي عن المسار التقليدي للمرشد الأعلى والقائم على الترفع عن النزاع بين سياسات الفصائل عندما دعم أحمددي نجاد. ونتيجة لذلك ما عاد بإمكانه الادعاء بامتلاكه قاعدة عريضة من الأنصار وسيخلف ذلك أيضًا عواقب على الخلافات القادمة.

خمسة سيناريوهات للخلافة تقدم تغطية أفضل لمجموعة من الاحتمالات

بالنظر إلى تحليلنا للعوامل الأساسية ومفاهيم القيادة التي نوقشت في إيران تبين أن خمسة من السيناريوهات التي تصف مختلف الأوضاع النهائية لخلافة المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي على مدى السنتين أو السنوات الثلاث المقبلة تمثل على أفضل وجه طيف الاحتمالات. وكل السيناريوهات معقولة ولكن احتمالات تحققها غير متساوية. وستعتمد أرجحية كل سيناريو على هيئة العوامل الثلاثة الرئيسية في وقت الخلافة. وهذه الهيئة هي في حالة تغير ويعود ذلك بدرجة كبيرة إلى الانتخابات الرئاسية لعام 2009 وأعقابها. السيناريوهات الخمسة هي التالية:

- الوضع الراهن، يخلف خامنئي مرشد مثله يختاره شخصيًا على الأرجح
- الاستبدادي، دكتاتور مطلق يتمتع بمؤهلات دينية وسياسية قوية يترافق معها عبادة للشخصية
- الحكم الديمقراطي، مرشد إصلاحي عرضة للمساءلة أمام مؤسسات الدولة والناخبين أكثر مما كان عليه خامنئي
- مجلس القيادة، مجموعة قيادية تنفيذية تحل محل مرشد واحد
- الإلغاء، زوال منصب المرشد الأعلى ويحل محله النظام الجمهوري.

تمثل السيناريوهات الأربعة الأولى خيارات قيادية يستطيع النظام على الأقل تصورها على أنها تحدث ضمن إطار الثورة الإسلامية وولاية الفقيه. وبعبارة أخرى، قد يضمن المرشد الأعلى المقبل بقاء النظام قائمًا على إرث آية الله روح الله الخميني والأهداف "الحقيقية" للجمهورية الإسلامية

(وفقًا لتفسيرات النظام). ويمثل السيناريو الخامس، الإلغاء، زوال الجمهورية الإسلامية الحالية. ولا تشكل هذه السيناريوهات بأي طريقة من الطرق تنبؤات؛ فقد تبدو على الأرجح حقبة ما بعد خامنئي في إيران نسخة معدلة لسيناريو أو اثنين منها وليس نسخة طبق الأصل. ويكمن الغرض منها في مساعدة المحللين وصنّاع السياسات على فهم الدلائل التي قد تكون على صلة بالخلافة. ويستطيع المحللون مراقبة التطورات في العوامل الرئيسية الثلاثة وكيفية تغيير هيئتها في ما يتعلق ببعضها بعضًا لتحديد الأرجحية النسبية لتحقيق سيناريو أو أكثر مع اقتراب موعد الخلافة. ويمكن استخدامها أيضًا بوصفها إشارات للمناورات في صفوف الفصائل ومراكز السلطة لكسب الأفضلية في فترة التحضير للخلافة القادمة. ونحدّد لكل عامل مجموعة من المؤشرات. وفي حال التنافس بين الفصائل تشمل هذه المؤشرات السلطة النسبية التي يتمتع بها فصيل معين داخل المؤسسات الحكومية الرئيسية وتوازن تمثيل الفصائل في النظام والعلاقات بين فصائل معينة والمرشد الأعلى. وتشمل مؤشرات ولاية الفقيه تصريحات رجال الدين بشأن السلطة الإلهية والإرادة الشعبية ومكانة رجال الدين هؤلاء السياسية والدينية وردود الحكومة على تصريحاتهم واستخدام الحكومة عينها لولاية الفقيه. وتشمل المؤشرات المتعلقة بكيفية تطور دور شبكة خامنئي الشخصية ونفوذها وضع الحرس الثوري وطبيعته وترابط أنشطة ممثلي المرشد الأعلى الخاصين وحجم مكتب المرشد الأعلى والسلطات التابعة له.

في ضوء انتخابات عام 2009 يبدو سيناريو الوضع الراهن الأكثر ترجيحًا في المدى القريب

إن انتظام العوامل الثلاثة في حقبة ما بعد الانتخابات - مع تعزيز اليمين الإسلامي هيمنته على المؤسسات المنتخبة وتراجع دور ولاية الفقيه كعامل حاسم على ما يبدو واتخاذ شبكة خامنئي الشخصية إجراءات حازمة لحماية الوضع الراهن - يشير بقوة إلى أن سيناريو الخلافة الأكثر ترجيحًا في الأشهر أو السنوات القليلة القادمة هو سيناريو الوضع الراهن. ويأتي السيناريو الاستبدادي في المرتبة الثانية مباشرة. إن احتمال تحقق أي من السيناريوهات الثلاثة الأخرى في المدى القريب ضئيل ولكنه ممكن. ونستند في هذا التقييم إلى مؤشرات تفيد بأن الانتخابات عززت من سلطة شبكة خامنئي الشخصية وجناح المحافظين المتشددين في اليمين الإسلامي في حين أضعفت إلى حد بعيد المؤسسات الإسلامية اليسارية والجمهورية.

ولكن في الوقت عينه نؤكد أن الانتخابات قللت من شرعية خامنئي ومنصب المرشد الأعلى وقد يخلف ذلك عواقب على المدى الطويل. وكشفت الانتخابات عن انقسامات داخل القيادة السياسية في إيران وفي مؤسساتها الدينية قد تتصدى في نهاية المطاف لشبكة المرشد الأعلى الشخصية والفريق المهيمن حاليًا. ولا يحول الاحتمال الكبير لسيناريو الوضع الراهن والسيناريو الاستبدادي دون ظهور تحديات في وجه خامنئي من مراكز السلطة النافذة خارج الشبكة الداعمة له.

سيناريوهات الخلافة على المدى الطويل غير مؤكدة الحدوث

في حين يصعب جدًا التنبؤ بما ستؤول إليه الخلافة المحتملة في الجمهورية الإسلامية (أو أي تطورات سياسية مهمة أخرى) على المدى القريب جدًا يزداد عدم اليقين بشكل كبير كلما أوغلنا النظر في المستقبل. وستتطور متغيرات متعددة بطرق يصعب تحديدها في الزمن الحاضر. وفي حال حدثت الخلافة خلال 10 أو 15 أو 20 سنة قد تدخل قوى خارجية وداخلية في اللعبة وتؤدي إلى تغيير كبير في السياقات السياسية والاقتصادية والمجتمعية التي تتخذ فيها القرارات في النظام - وفي هيئة العوامل الثلاثة عندما يحين موعد الخلافة. أولاً، سينتهي عهد "الحرس القديم" الذي نشط العشرات والعشرات من عناصره في زعامة الثورة الإسلامية والذين شغلوا مناصب ذات سلطة ونفوذ في الجمهورية الإسلامية منذ ذلك الحين. وسيحل كادر جديد من القادة الذين بلغ الكثيرون منهم سن الرشد خلال الحرب الإيرانية العراقية محل زعمائهم. وسيحملون معهم نظرة مختلفة إلى الجمهورية الإسلامية وتجارب حياتية مختلفة ستؤثر في أفعالهم وقراراتهم.

ثانيًا، ستتغير تركيبة الفصائل والشبكات غير الرسمية ومراكز السلطة في الجمهورية الإسلامية بطرق يصعب تنبؤها. وينطبق ذلك أيضًا على هيئة العوامل الثلاثة الرئيسية كافة ولا سيما توازن القوى بين الفصائل وشبكة خامنئي الشخصية. ويشكل حاليًا الحرس الثوري المؤسسة السياسية والعسكرية والاقتصادية المهيمنة في إيران ويبدو أن الانتخابات قد عززت مكانتها. ولكن في حين يصعب رؤية نفوذهم يتضاءل في المستقبل القريب فإن هيمنتهم على إيران بعد عشر سنوات ليس أمرًا مفروغًا منه.

ثالثًا، ستتطور المسائل الاقتصادية والمجتمعية والثقافية وغيرها من القضايا الداخلية وستضغط على النظام ليتكيف. وتشمل أبرز هذه المسائل توفير فرص العمل لشعب شاب والنظر في مطالب حركة حقوق المرأة الإيرانية

والتعامل مع ثورة المعلومات النامية. وستحثّ هذه التحديات وغيرها النظام على تلبية احتياجات الشعب المتزايدة والمخاطرة بتلين ميوله الأيديولوجية الحالية أو تجاهل الإرادة الشعبية وقمعها والمخاطرة بزيادة الاستقطاب الاجتماعي وتعاضم الهوة بين الحكومة والشعب. وبغض النظر عن أي ميول من جانب خامنئي ومؤسسات النظام الحالية ستؤثر هذه الضغوطات بدون شك في أي إطار طويل الأمد قد تحدث فيه الخلافة.

وفي النهاية، قد تؤثر العلاقات بين إيران والولايات المتحدة في مرحلة ما بعد خامنئي إذا استمر حكمه لسنوات عديدة. وتطغى النتيجة النهائية للمواجهة المستمرة بين الطرفين حول البرنامج النووي الإيراني على هذه العلاقة. ولكن تلعب قضايا أخرى مثل حقوق الإنسان ودعم إيران للإرهاب وإمكانيات السلام أو استمرار الصراع بين إسرائيل وفلسطين وجيرانها العرب الآخرين أدوارًا محورية أيضًا. وسيكتب "تاريخ" هذه العلاقة على مدى العقد القادم أو ما شابه وسيصوغ الخلافة على المدى الطويل.

شكر و عرفان

يوّد المؤلفون شكر عدد من الأشخاص للدعم الذي قدّموه في البحث الوارد في هذه الوثيقة. أولاً، نتوجه بشكر كبير لريتشارد كابييلي (Richard Cappelli) وبراندن ديبلون (Brendan Dillon) لتوجيههما ورؤاهما كراعيين للمشروع. ونودّ أيضاً أن نشكر جون باراشيني (John Parachini) وكاثي ويب (Kathi Webb) مدير مركز السياسات الاستخباراتية التابع لمؤسسة RAND والمديرة المساعدة على الترتيب لتشجيعهما وإشرافهما بصبر على الدراسة.

ويودّ المؤلفون أيضاً أن يعربوا عن تقديرهم الكبير للوقت والرؤى التي قدّمها عدد من كبار المفكرين الإيرانيين في الولايات المتحدة وخارجها إذ كانت مساهماتهم قيّمة للغاية. فمن دونهم ما كان هذا البحث ممكناً. دخلنا في حوارات مثمرة جدّاً مع هؤلاء المفكرين حول الشبكات غير الرسمية في إيران في محاولة منا لفهم النظام الإيراني بشكل أفضل. وفضّل الكثيرون منهم عدم الكشف عن هويتهم نظراً لطبيعة أنشطتهم الحساسة.

وقدّم كل من باربرا ستودي (Barbara Sude) من مؤسسة RAND وستيف سايمون (Steve Simon) من مجلس العلاقات الخارجية تعليقات ذات بصيرة ومفيدة جدّاً بشأن مسوّدّة هذه الدراسة. وأجرينا تنقيحات تنظيمية وموضوعية مهمة بناءً على توصياتهما المدروسة ونحن مدينون لهما بشدة. ويعرب المؤلفون عن امتنانهم العميق لزميلهم في مؤسسة RAND جون ليمبرت (John Limbert) الذي قدّم مشورته الحسيفة بعد خبرة عقود في المسائل الإيرانية ووفّر تعليقات مفيدة جدّاً على بحثنا. ونشكر أيضاً زميلتنا السابقة في مؤسسة RAND شارلوت لينش (Charlotte Lynch) لجمعها واثاق ومقالات مهمة بشأن تاريخ المرشد الأعلى والجمهورية الإسلامية.

وفي الختام، يوّد المؤلفون أن يشكروا زملاءهم في مؤسسة RAND باتريس ليستر (Patrice Lester) وفرانيسكو والتر (Francisco Walter)

لمساعدتهما في الاقتباسات وإعداد الكتابات ونورا سبيرينغ (Nora Spiering) وإيرن جونسون (Erin Johnson) لتنقيح الدراسة. وبالطبع، إن مضمون هذه الدراسة هو من مسؤولية المؤلفين وحدهم.

الاختصارات

الحزب الجمهوري الإسلامي	IRP
جمعية علماء الدين المجاهدين	SCC

قضت الانتخابات الرئاسية لعام 2009 المضطربة على التوازن السياسي في إيران وسلّطت أنظار المجتمع الدولي عليها. وبعد ساعات قليلة فقط من إقفال صناديق الاقتراع أعلنت وزارة الداخلية فوز الرئيس المنتهية ولايته محمود أحمددي نجاد بأكثرية ساحقة إذ حصل على 63 في المئة من الأصوات.¹ وعند سماع الخبر، نددت مجموعات المعارضة بتزوير مزعوم وتدفق الملايين من الإيرانيين إلى الشوارع احتجاجًا. ولم تشهد إيران منذ الثورة الإسلامية في عام 1979 تظاهرات بهذا الحجم ضمت أشخاصًا من كل قطاعات المجتمع وعمّت مختلف أنحاء البلاد. وتصدّت قوات الحرس الثوري الإسلامي وميليشيا الباسيج بعنف للانتفاضات وأسفر ذلك عن مقتل العشرات من المتظاهرين واعتقال الآلاف. ولكن حتى هذه التدابير الواسعة الانتشار عجزت عن وضع حدّ نهائي للتحرّكات: استمرت التظاهرات الحاشدة على مدى ستة أشهر وبلغت ذروتها مع تظاهرات عاشوراء في كانون الأول (ديسمبر) 2009. ولم تتمكن الحكومة من قمع المظاهرات العامة على نطاق واسع إلا في شباط (فبراير) 2010.

وفي قلب العاصفة كان المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية آية الله علي خامنئي. وتولى، بصفته السلطة السياسية العليا في إيران، مسؤولية الإشراف على سير الانتخابات. وبحكمه القائد العام للجيش، أمر أيضًا الحكومة بالردّ على الاحتجاجات بما في ذلك اللجوء إلى القمع العنيف من قبل الحرس الثوري وقوات الأمن الأخرى التي عيّنت قادتها. وصور نفسه علنًا طوال مدّة حكمه الممتدة على

¹ روبرت ف. وورث (Robert F. Worth) ونزيلة فتحي (Nazila Fathi)، الاحتجاجات تعمّ طهران بعد طعن المعارضة في نتائج الانتخابات (Protests Flare in Tehran as Opposition Disputes Vote)، صحيفة *New York Times*، 13 حزيران (يونيو)، 2009.

مدار 20 عامًا على أنه "الحكم العادل بين الفصائل والمترفع عن النزاع السياسي، ولكنه أيد مع ذلك وبشكل حاسم كتلة اليمين المتطرف التابعة لأحمدي نجاد. وشكّلت انتخابات عام 2009 نقطة تحوّل بالنسبة لإيران. وقُضي على العقد الضمني بين الحكومة والشعب - الذي سمح للإيرانيين ببعض المشاركة السياسية وبمساحة شخصية محدودة مقابل الرضوخ للوضع الراهن. وأخرج التكتّل السياسي الإسلامي اليساري من النظام السياسي وبرز الحرس الثوري بوصفه المؤسسة السياسية والاقتصادية المهيمنة في البلاد. وعلى نحو غير معهود، بُنيت علنًا الشقاقات بين أعضاء القيادة ورجال الدين الإيرانيين المخضرمين التي تُعالج تقليديًا في الجمهورية الإسلامية خلف أبواب مغلقة وأعربت شخصيات رئيسية على الملأ عن استيائها من الطريقة التي تعاملت بها الحكومة مع الانتخابات والاحتجاجات التي تلتها. فقد اتخذت البلاد منعطفًا لا رجوع منه.

إن موقع خامنئي المركزي مرشدًا أعلى يمنحه صلاحية تشكيل التوجّه العام للجمهورية الإسلامية. وفي انتخابات عام 2009 مارس بدون شك هذه الصلاحية. ويحكم خامنئي من خلال مزيج يجمع بين سلطة دستورية كبيرة ووسائل تأثير غير رسمية على مؤسسات ومراكز سلطة رئيسية. ويلعب دورًا محوريًا في سياسة إيران الداخلية ويحدّد السياسات العامة للجمهورية الإسلامية ويشرف على التنفيذ الصحيح [لتلك] السياسات.² وكما تبين في حزيران (يونيو) من عام 2009، يصادق خامنئي على الرئيس الذي يختاره الناخبون. ويعين مباشرة صنّاع القرارات الأساسيين في مجالات متعددة: كبار مسؤولي الدولة وقادة الحرس الثوري وجيش الجمهورية الإسلامية الإيرانية³ وكبار المحامين والفقهاء في مجلس صيانة الدستور.⁴ ويتخذ القرارات الإدارية المتعلقة بإذاعة جمهورية إيران الإسلامية. ويتحكم المرشد الأعلى أيضًا بسياسة إيران الخارجية ويبدد مفتاح العلاقات مع العالم الخارجي ولاسيما الولايات المتحدة.

² للاطلاع على الترجمة الإنكليزية لدستور عام 1989 انظر أكسيل تشنتشر (Axel Tschentscher)، تحرير، إيران: الدستور (Iran: Constitution)، القانون الدستوري الدولي، 1995، المادة 110.

³ للمزيد من المعلومات حول الجيش الإيراني انظر فريدريك ويرى (Frederic Wehrey) وديفيد إي. ثيلر (David E. Thaler) ونورا بنساحل (Nora Bensahel) وكيم كراجين (Kim Cragin) وجيرولد د. غرين (Jerrold D. Green) وداليا داسا كايي (Dalia Dassa Kaye) وناديا عويدات (Nadia Oweidat) وجنيفر لي (Jennifer Li)، خطرة ولكن ليست جبارة: دراسة مدى القوة الإيرانية في الشرق الأوسط وقبورها (-Dangerous But Not Omnipotent: Exploring the Reach and Limitations of Iranian Power in the Middle East)، سانتا مونيكا، كاليفورنيا، مؤسسة RAND، 2009b، MG-781-AF، ص. 39-80.

⁴ يتألّف مجلس صيانة الدستور، وهو هيئة محافظة تقليديًا، من 12 فقيه (ستة من رجال الدين وستة من غير رجال الدين). ويراجع عمل مجلس الشورى الإسلامي (أي البرلمان الإيراني) حرصًا على التقيد بالشريعة والدستور ويشرف على الانتخابات كافة بما في ذلك اختيار المرشحين. انظر تشنتشر (Tschentscher)، 1995، المادة 99.

ولكن آية الله خامنئي لن يشغل منصب المرشد الأعلى للأبد. وكثرت الشائعات حول صحته بما في ذلك تقارير عن إصابته بالسرطان ولكنه يبلغ من العمر 71 عامًا وقد يكون أمامه سنوات طويلة بعد. وتشكل إيران أحد أهم التحديات التي تواجه المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط. وسيؤثر المرشد الأعلى المستقبلي، في حال الإبقاء على هذا المنصب، في العلاقات الأمريكية الإيرانية إيجابًا أو سلبيًا. وبالتالي من الضروري جدًا أن يبدأ صنّاع السياسات الأمريكيين الآن بالتحضير للخلافة المقبلة.

الدستور الإيراني ينصّ على الإجراءات الرسمية لاختيار المرشد الأعلى

ينص الدستور الإيراني على أن مجلس خبراء القيادة ينتخب المرشد الأعلى مباشرة. وبمجرد انتخابه قد يبقى في هذا المنصب لمدى الحياة. وبعد توليه مهامه يصبح المجلس مسؤولاً رسمياً عن الإشراف على أدائه وله صلاحية إعلان عدم كفاءته وتنحيته عن المنصب، إذا لزم الأمر.⁵

ويتألف المجلس من 86 رجل دين ويتعيّن عليه الانعقاد مرتين في السنة. ومن الناحية التقنية ينتخب الشعب الإيراني رجال الدين هؤلاء لثمانى سنوات. ولكن يختار أيضًا أعضاء مجلس صيانة الدستور الاثنا عشر مرشحي مجلس خبراء القيادة كافة. ويعيّن المرشد الأعلى ستة من أعضاء مجلس صيانة الدستور ويختار الستة الآخرين رئيس السلطة القضائية الذي يعيّنهُ المرشد الأعلى أيضًا. وهذا يمنح المرشد الأعلى سيطرة فعلية على مجلس صيانة الدستور، ما يسمح له بالتالي بالسيطرة بشكل أساسي على مجلس خبراء القيادة. ويضمن النفوذ الذي يتمتع به المرشد الأعلى في العملية الدستورية انتخاب أعضاء محافظين وموالين بدرجة كبيرة للمجلس.

وغالبًا ما يستشهد النظام بدور المجلس في اختيار المرشد الأعلى مثلاً على طبيعة المنصب "الديمقراطية". ولكن قرارات المجلس ومداولته سرّية إلى حدّ كبير وليست متاحة للتدقيق العام فيها.

⁵ انظر تشنتشر (Tschentscher)، 1995، المادتان 107 و111.

في الواقع ستحدث على الأرجح الخلافة المقبلة بطريقة مختلفة تمامًا

يشكّل مجلس خبراء القيادة الركن الأساسي للإجراءات الدستورية الرسمية ولكنه بالرغم من ذلك يعجز حاليًا عن تشكيل الخلافة بطريقة مستقلة. وستُحدّد الخلافة المقبلة – في حال بقي هذا المنصب بعد رحيل خامنئي – على الأرجح بطريقة غير رسمية. وإذا لم تشهد إيران تغييرات سياسية كبرى قبل هذه الفترة⁶ ستلعب ثلاثة عوامل رئيسية دورًا أساسيًا هي:

- توازن القوى بين الفصائل
- التفسير السائد لولاية الفقيه – وهو مفهوم تأسيسي يبرّر الحكم السياسي لرجال الدين في دولة إسلامية
- مصالح شبكة خامنئي الشخصية

توازن القوى بين الفصائل

يشرف المرشد الأعلى على نظام سياسي يتفوّق فيه غير الرسمي على الرسمي... وتتحكّم ديناميات الفصائل المحلية بالنقاشات السياسية وصنع السياسات⁷. وتتألف الفصائل في إيران من تكتلات سياسية مرنة تشمل أفرادًا نافذين وعلاقات ومراكز سلطة تتفق على الآراء السائدة والميول السياسية والرؤى الخاصة بالجمهورية الإسلامية. إن طبيعة النظام السياسي الإيراني المنقسمة بين الثبوقراطية والنظام الجمهوري من جهة ونفوذ الشبكات غير الرسمية من جهة أخرى تؤدي إلى نظام مختل لصنع القرارات يشكل أرضًا خصبة للتنافس الشديد والعنيف أحيانًا على السلطة والنفوذ بين الفصائل.

⁶ أظهرت الانتخابات التي أجريت في حزيران (يونيو) من عام 2009 وإنشاء الحركة الخضراء المعارضة في أعقابها أن التغيير الجذري داخل السياسة الإيرانية ممكن بما في ذلك زوال الجمهورية الإسلامية. وفي حال حدوث ذلك لن تشكل لا الهيكليات غير الرسمية ولا النظام الحالي للخلافة.

⁷ ديفيد إي. ثيلر وعليرظا نادر وشهرام شوبين (Shahram Chubin) وجيرولد د. غرين (Jerrold D. Green) وشارلوت لينش (Charlotte Lynch) وفريدريك ويري (Frederic Wehrey)، الملالي والحرس ومؤسسة نبياد: التعرّف على ديناميات القيادة الإيرانية (Mullahs, Guards, and Bonyads: An Exploration of Iranian Leadership Dynamics)، سانتا مونيكا، كاليفورنيا، مؤسسة RAND، MG-878-OSD، 2010، ص. xii. للاطلاع على دراسات أخرى حول نظام إيران السياسي ودور المرشد الأعلى انظر أيضًا ولفريد بوشتا (Wilfried Buchta)، من يحكم إيران؟ هيكلية السلطة في الجمهورية الإسلامية (Who Rules Iran? The Structure of Power in the Islamic Republic)، واشنطن العاصمة: معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى ومؤسسة كونراد أديناور ستيفتونغ (Konrad-Adenauer-Stiftung)، 2000؛ وكريم سادجادبور (Karim Sadjadpour)، قراءة خامنئي: نظرة العالم إلى أقوى زعيم في إيران (Reading Khamenei: The World View of Iran's Most Powerful Leader)، واشنطن العاصمة: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2008؛ راي تقيي (Ray Takeyh)، إيران المخفية: التناقض الظاهري والسلطة في الجمهورية الإسلامية (Hidden Iran: Paradox and Power in the Islamic Republic)، نيويورك: تايمز بوكس (Times Books)، 2006.

وتضم حاليًا إيران تكتلين فتويين شاملين هما: اليسار الإسلامي واليمين الإسلامي. ويشمل هذان التكتلان أربع فصائل رئيسية هي: الإصلاحيون، والمحافظون العمليون، والمحافظون التقليديون، والمتشددون.⁸ ويرتبط الإصلاحيون باليسار الإسلامي في حين تندرج الفصائل الثلاث الأخرى ضمن اليمين الإسلامي.⁹ ومن بين هذه الفصائل الثلاث، يُعتبر المحافظون (البراغماتيون) العمليون والمحافظون التقليديون أقلّ تعلقًا بالأيديولوجية من المتشددين علمًا أن الأيديولوجية تلعب دورًا مهمًا في تشكيل الآراء السائدة الخاصة بالفصائل كافة.

وللفصائل الأربع مصلحة في استمرار الجمهورية الإسلامية والثورة الإسلامية؛ ولكن تفسيراتها لهذه المفاهيم مختلفة جدًا ورؤاها الخاصة بمستقبل إيران مختلفة جدًا. وبصورة عامة يرى اليمين الإسلامي إيران دولة ثورية ذات أعراف اجتماعية محافظة وسياسة خارجية حازمة. وفي المقابل يركز اليسار الإسلامي على طبيعة النظام الجمهوري ويدعو إلى دولة كباقي الدول تكون أقلّ تشددًا وأكثر تعاونًا مع المجتمع الدولي.

وسيشكل وضع التنافس بين الفصائل عاملاً حاسمًا في الخلافة المقبلة وذلك لسببين أساسيين: أولاً، أصبح الشقاق منذ الثورة الإسلامية في عام 1979 أهم من العملية الدستورية في تحديد من يصبح المرشد الأعلى. فقد لعب دورًا رئيسيًا في الأحداث التي أدت إلى خلافة خامنئي للخميني في عام 1989. ثانيًا، ازدادت حدة الشقاق بشكل ملحوظ منذ تسلّم خامنئي السلطة وتعاظم تأثيره على السياسة الإيرانية بانتظام على مرّ العقدين الماضيين. ولا يظهر هذا الاتجاه أي دليل على التراجع. وبالتالي سيلعب الشقاق على الأرجح دورًا أكبر من ذلك الذي لعبه في عام 1989 في الخلافة مع المناورات التي تقوم بها الفصائل الإيرانية الأربع الرئيسية لمصلحتها الخاصة في الفترة السابقة لرحيل خامنئي.

المفهوم السائد لولاية الفقيه

يشكل مفهوم ولاية الفقيه أساس النظام السياسي في جمهورية إيران الإسلامية المعاصرة وهو مفهوم أيديولوجي تمتد جذوره في الإسلام الشيعي ويبرّر بالتالي

⁸ إن تعريف الفصائل المحددة في الجمهورية الإسلامية هو أشبه بـفن أكثر منه علمًا. ويرد تحديد الفصائل الأربع التي عدناها هنا في ثيلر وآخرين (Thaler et al.)، 2010، وويري وآخرين (Wehrey et al.) 2009b.

⁹ لا بدّ من الإشارة إلى الانقسامات الموجودة داخل المعسكر الإصلاحي علمًا أن انتخابات عام 2009 ومعارضة الوضع الراهن شكلتا عاملاً موحدًا.

الحكم السياسي لرجال الدين في دولة إسلامية. واختلفت تعريفات المفهوم على مرّ تاريخه الطويل. وترتكز اليوم سلطة منصب المرشد الأعلى على تفسير خامنئي. ولكن تفسّر كل من فصائل إيران الأربع ولاية الفقيه على طريقتها الخاصة ويشير كل تفسير بدوره إلى وجهة نظر مختلفة تجاه منصب المرشد الأعلى. وبوصفها أساسًا للنظام السياسي الإيراني، تشكّل ولاية الفقيه نقطة البداية لأي نقاش يتعلق بالسياسة الإيرانية - ولا سيّما نقاش قضية أساسية مثل المرشد الأعلى. ونظرًا إلى أن ولاية الفقيه تساعد أيضًا على تحديد كل من فصائل إيران الرئيسية التي سيكون صراعها على السلطة جوهريًا في الخلافة المقبلة فستلعب هي أيضًا بالتالي دورًا محوريًا في تشكيل الخلافة.

شبكة خامنئي الشخصية

أنشأ خامنئي خلال فترة تولّيه منصبه شبكته الشخصية الخاصة وعزّزها للحفاظ على سلطته في الجمهورية الإسلامية. وتتألف هذه الشبكة من مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة هم:

- مستشارون وموظفون داخل مكتب المرشد الأعلى
- ممثلو المرشد الأعلى في القوات المسلحة والمؤسسات الأمنية ومن بينهم عناصر أساسيون في الحرس الثوري
- قادة صلاة الجمعة
- أفراد آخرون من النخبة في الحوزات الدينية الرئيسية في إيران وجمعيات رجال الدين.

إن شبكة خامنئي الشخصية هي قبل كل شيء موالية له وليس لفئة ما. ويأتي معظم أعضائها من اليمين الإسلامي ولكن يضم هذا التكتل محافظين تقليديين ومحافظين (براغماتيين) عمليين ومتشدّدين مؤيدين ومعارضين لأحمدي نجاد. ويجمع الولاء لخامنئي والاعتماد عليه سعيًا للسلطة والرعاية بين هذه الفصائل المتباينة والشخصيات في شبكته.

وستتمتع على ما يبدو شبكة خامنئي بكلمة الفصل في الخلافة المقبلة على الأرجح وذلك لسببين. أولاً، وجود سابقة تاريخية قوية: حافظ الخميني أيضًا على شبكة شخصية أثرت بدرجة كبيرة في صنع القرار السياسي في إيران بما في ذلك اختيار خلفه. ثانيًا، تولّى خامنئي وشبكته الشخصية منذ عهد الرئيس محمد خاتمي (Mohammed Khatami) (1997-2005) سلطة أكبر وأكبر وباتوا يشكّلون اليوم صنّاع القرار الرئيسيين في السياسة الإيرانية وحلّوا بالتالي محل العمليات السياسية الرسمية في البلاد. ومع اقتراب الخلافة المقبلة

سترغب هذه الشبكة في الحفاظ على سلطتها وستتخذ القرارات بناء على المصالح المنوطة بأعضائها. ونظرًا لدرجة نفوذها الحالية سيكون لهذه القرارات ثقلها بالتأكيد.

العوامل المحتملة الأخرى لن تكون مناسبة في حال حدوث الخلافة في المدى القريب

تمرّ إيران بحالة تحوّل مجتمعي وديني وسياسي كبير. فالحركة الخضراء وحركة حقوق المرأة واقتصاد إيران المتدهور والعلاقات الإيرانية الأمريكية أيضًا قد تلعب جميعها دورًا في تحديد نتيجة خلافة المرشد الأعلى المقبلة. إلا أننا نصب تركيزنا على الخلافة في المدى القريب لأنها ستحدث في النظام السياسي الحالي أي في السنتين أو السنوات الثلاث المقبلة. وتعتبر العوامل الثلاثة كافة التي رأينا أنها الأهم في تشكيل الخلافة من العناصر التي تحدّد نظام الجمهورية الإسلامية اليوم. فبالرغم من أن الحركة الخضراء على سبيل المثال لا تزال قوة بارزة في السياسة الإيرانية فهي مهمشة سياسيًا في الوقت الحاضر ولن تكون على الأرجح في موقع يخولها تشكيل الخلافة مباشرة. وقد تلعب بالفعل إلى جانب غيرها من العوامل دورًا في ما ستحدث في السنتين أو السنوات الثلاث المقبلة ولكن هذا الدور سيكون ثانويًا مقارنة بتأثير العوامل الثلاثة الرئيسية. وفي حال تمت الخلافة في المدى الطويل - أي في غضون عقد أو اثنين - قد يلعب بالفعل عدد من هذه العوامل الأخرى المهمشة حاليًا دورًا أكبر.

مسار الخلافة المقبلة سيتوقف على هيئة العوامل الثلاثة الرئيسية في وقت رحيل خامنئي

سيخلف وضع هذه العوامل الثلاثة في وقت الخلافة المقبلة أثرًا هائلًا على ما سيحدث بعد رحيل خامنئي. وهذه العوامل ليست ثابتة بأي شكل من الأشكال بل على العكس إنها دينامية للغاية وتتطور وفقًا للضغوط المجتمعية والأحداث السياسية. وبناء على ذلك قد تؤدي مجتمعة إلى أي عدد من سيناريوهات الخلافة وفقًا لكيفية اصطافها عندما يحين موعد الخلافة. ومن خلال تتبع كيفية تطور هذه العوامل وتغير هيئتها مع مرور الزمن يستطيع المحللون وصنّاع السياسات تقييم أرجحية اتخاذ الخلافة المقبلة شكلًا معينًا. وهنا توفر المؤشرات أداة

قيمة جيداً. وترتبط المؤشرات بكل عامل من العوامل الثلاثة وتعتبر نوعاً ما نقاط تثبيت يمكن مراقبتها لتعقب كيفية تطور العوامل في ما يتعلق ببعضها بعضاً ويشير ذلك بالتالي إلى مسار نحو سيناريو معين.

ومع أخذ ما سبق في الاعتبار تتألف أهداف دراستنا من شقين: (1) تسليط الضوء على التغييرات التي قد تطرأ على منصب المرشد الأعلى ودوره بعد رحيل خامنئي (2) وعرض المؤشرات المرتبطة بالعوامل الرئيسية الثلاثة التي تعطي على الأرجح لمحة عن الشكل الذي ستتخذه الخلافة المقبلة. ونعتقد أن المحللين يمكنهم الاستفادة أولاً من تسمية المؤشرات ومن ثم تتبعها على غرار تلك التي نحددها هنا كوسيلة لتقييم ما الذي يشير إليه النقاش المستمر والأنشطة في الجمهورية الإسلامية في ما يتعلق بالمرشد الأعلى.

ولإظهار كيفية تحقيق ذلك حددنا خمسة سيناريوهات محتملة وبيّنا كيف ينبغي أن تتطور العوامل الثلاثة من الوقت الحاضر وحتى الخلافة المقبلة (في غضون السنوات الثلاث المقبلة) لكي يتحقق أي واحد منها. ونشدّد على أن سيناريوهاتنا ليست تنبؤية (لسنا متأكدين من أن إيران في مرحلة ما بعد خامنئي ستبدو تماماً مثل واحد منها)، بل هي أدوات للتحليل. ولا تشير هيئة العوامل الحالية إلى احتمال تحقق بعض سيناريوهاتنا إذا حدثت الخلافة في المدى القريب وناقش ذلك. ولكن من الممكن أيضاً أن يبقى خامنئي مرشداً للجمهورية لعشر سنوات أو أكثر. وبالتالي فإننا بإيجاز نتكهن بالتغيرات المحتملة التي قد تطرأ على المدى الطويل إذا احتفظ خامنئي بالسلطة لأكثر من السنوات الثلاث المقبلة.

المنهجية

بدأنا تحليلنا باستعراض شامل لمجموعة واسعة من المصادر المفتوحة الأولية والثانوية. وشملت هذه المصادر مصادر ناطقة باللغة الفارسية مثل المواقع الإلكترونية الحكومية وغير الحكومية (رجال الدين مثلاً) والتصريحات الرسمية وتقارير وسائل الإعلام الإيرانية. ودرسنا أيضاً كتابات آية الله الخميني ودستور الجمهورية الإسلامية (المعتمد في عام 1979 والمنقح في عام 1989). ولإتمام هذا الاستعراض استشرنا عددًا من الخبراء في الشأن الإيراني خارج مؤسسة RAND ومن ضمنهم أكاديميين إيرانيين ومسؤولين حكوميين سابقين في إيران. وطلب هؤلاء المتحدثون عدم الكشف عن هويتهم ولكنهم قدموا دعمًا ثمينًا في تحديد إطار بحثنا وتقديم المعلومات. وفي النهاية استندنا إلى عدد كبير من الدراسات الأمريكية والأوروبية حول السياسات المحلية الإيرانية ولا

سيّما إلى مجموعة كبيرة من الدراسات الحديثة التي أجرتها مؤسسة RAND حول إيران.¹⁰

وباستخدام هذه المواد أجرينا تحليلاً تاريخياً لكل من مقام المرشد الأعلى للثورة الإسلامية وللجوانب الرئيسية لولايتي الخميني وخامنئي في هذا المنصب. وبعد دراسة مبرّرات إنشاء منصب المرشد الأعلى خلال الثورة الإسلامية حللنا صلاحيات هذا المنصب الدستورية وغير الرسمية واستخدام الخميني وخامنئي لهذه الصلاحيات. وتعمّقنا أيضاً في نقاشات مختلفة في إيران حول طبيعة المرشد الأعلى بما في ذلك تلك المتعلقة بخلافة عام 1989. وبالاستناد إلى هذا البحث المكثف حدّدنا العوامل الثلاثة الأساسية التي نرى أنها ستشكل الخلافة المقبلة إذا حصلت في المدى القريب فضلاً عن طبيعة المرشد الأعلى (في حال وجد) والمؤشرات المرتبطة بها. ثم وضعنا السيناريوهات الخمسة.

خارطة طريق التقرير

يعرض الفصل الثاني والثالث والرابع العوامل الثلاثة الأساسية التي ستشكل الخلافة المقبلة. ويتعمّق الفصل الثاني في دور المنافسة بين الفصائل على السلطة في إيران في خلافة عام 1989 ومدى انتشارها في السياسة الإيرانية اليوم. ويتناول الفصل الثالث مفهوم ولاية الفقيه. أما الفصل الرابع فيحلّل أهمية الشبكة الشخصية التي يعتمد عليها خامنئي لإحكام قبضته على السلطة والحفاظ على نفوذه ولتحديد اتجاه الجمهورية الإسلامية وقيادتها. ونلخص سيناريوهات الخلافة الخمسة في الفصل الخامس ونرسم مسارات الخلافة المحتملة من خلال التركيز على المؤشرات التي يمكنها مساعدة المراقبين الأمريكيين وغيرهم على

¹⁰ ثيلر وآخرون (Thaler et al.)، 2010؛ دانييل بايمان (Daniel Byman) وشهرام شوبين (Shahram Chubin) وأنوشيرافان احتشامي (Anoushiravan Ehteshami) وجيرولد د. غرين (Jerrold D. Green)، السياسة الأمنية الإيرانية في حقبة ما بعد الثورة (*Iran's Security Policy in the Post-Revolutionary Era*)، سانتا مونيكا، كاليفورنيا، مؤسسة RAND، MR-1320-OSD، 2001؛ ويري وآخرون (Wehrey et al.)، 2009b؛ فريدريك ويري (Frederic Wehrey) وجيرولد د. غرين (Jerrold D. Green) وبرايين نيشيبوروك (Brian Nichiporuk) وعليرطا نادر (Alireza Nader) وليديا هانسل (Lydia Hansell) ورسول نفيسي (Rasool Nafisi) و.س. ر. بوهندي (S. R. Bohandy)، بروز الباسدران: تقييم الأدوار المحلية لقوات الحرس الثوري الإسلامي (*The Rise of the Pasdaran: Assessing the Domestic Roles of the Islamic Revolutionary Guards Corps*)، سانتا مونيكا، كاليفورنيا، مؤسسة RAND، MR-821-OSD، 2009a؛ جيرولد د. غرين (Jerrold D. Green) وفريدريك ويري (Frederic Wehrey) وشارلز وولف الابن (Charles Wolf, Jr.)، فهم إيران (*Understanding Iran*)، سانتا مونيكا، كاليفورنيا، مؤسسة RAND، MG-771-SRF، 2009؛ كيث كراين (Keith Crane) ورولي لال (Rollie Lal) وجيفري مارتيني (Jeffrey Martinis)، نقاط الضعف السياسية والديموغرافية والاقتصادية في إيران (*Iran's Political, Demographic, and Economic Vulnerabilities*)، سانتا مونيكا، كاليفورنيا، مؤسسة RAND، MG-693-AF، 2008.

تقييم كيفية تطور العوامل الثلاثة ومناقشتها. وفي الفصل السادس ناقش أولاً باختصار السيناريو الأكثر ترجيحاً من بين هذه السيناريوهات بالنظر إلى هيئة العوامل الحالية ومن ثم نقدّم التكهّنات بشأن الخلافة في حال حدثت في المدى البعيد. وفي النهاية نختمم بالاستنتاجات في الفصل السابع.

العامل الأول: توازن القوى بين الفصائل

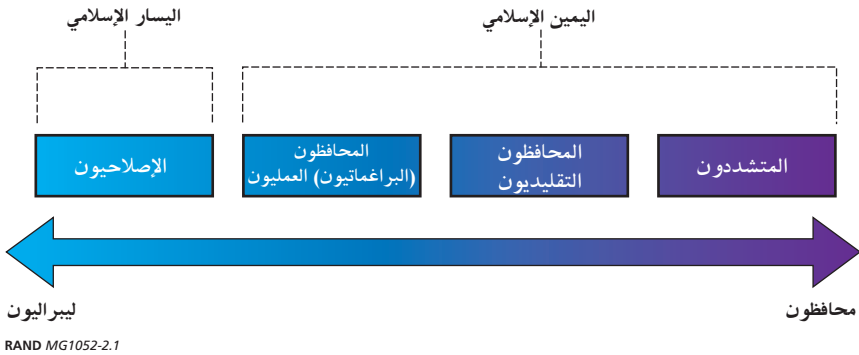
شكّل الشقاق عنصرًا ثابتًا في النظام السياسي الإيراني منذ الثورة الإسلامية في عام 1979. وعلى مدى العقود الثلاثة التالية استغلت مختلف الفصائل في الطيف السياسي في أحيان كثيرة المؤسسات الإيرانية المنتخبة الضعيفة نسبيًا من أجل تشكيل السياسات الرئيسية. وبالفعل كان الشقاق بوجه عام أهم من العملية الدستورية في صنع القرارات. وفي حين تمكن الخميني من السيطرة إلى حد كبير على الشقاق عبر توفير قاسم مشترك وُحد مختلف الفصائل لم ينطبق ذلك على خامنئي منذ توليه السلطة في عام 1989. وازداد على نحو ملحوظ التنافس بين الفصائل من ناحية الحدة والنفوذ منذ ذلك الحين ويمكن القول إنه أصبح ميزة خاصة بالنظام السياسي الإيراني المعاصر.

ولهذين السببين ستشكل "الحرب" بين الفصائل في إيران عاملاً حاسماً في الخلافة المقبلة. وسيشكل رحيل خامنئي مرحلة دقيقة لفصائل النظام إذ لدى كل منها مصلحة راسخة وثابتة في تشكيل ما يأتي بعده ومستقبل إيران.

مشهد الفصائل في إيران

يمكن تقسيم مشهد الفصائل في النظام بشكل عام إلى مجموعتين فتويتين هما اليمين الإسلامي واليسار الإسلامي. وينقسم اليمين حاليًا إلى ثلاث فصائل: المحافظون التقليديون، والمحافظون (البراعماتيون) العمليون، والمتشددون (الشكل 2.1). وتجمع بين الفصائل كافة في هذين التكتلين الشاملين - في اليمين واليسار - بعض المعتقدات والأهداف المشتركة:

الشكل 2.1 طيف الفصائل في إيران من الليبراليين إلى المحافظين



- تحفظ جميعها الوفاء لآية الله الخميني والثورة الإسلامية
- تلتزم جميعها بنظام حكم إسلامي يقضي الأحزاب "غير الثورية" والعلمانية
- تتفق جميعها على أن المصلحة الأمنية الأساسية تكمن في بقاء النظام وتعزيزه

ولكن بعيداً عن هذه القواسم المشتركة تختلف الفصائل الأربع تماماً عن بعضها بعضاً وتتنافس على السلطة السياسية.

اليمن الإسلامي

سيطر اليمن الإسلامي بدرجة كبيرة على إيران منذ تولّى المرشد الأعلى خامنئي منصبه في عام 1989. ويشكّل الكثيرون من أبرز أعضائه - ومن ضمنهم خامنئي وآية الله علي أكبر هاشمي رفسنجاني (Ayatollah Ali Akbar Hashemi Rafsanjani) وآية الله أحمد جنتي (Ayatollah Ahmad Jannati) - جزءاً من المؤسسة الدينية المحافظة التي حكمت إيران على مدى العقود الثلاثة المنصرمة. وتوحد اليمن الإسلامي رؤية مشتركة للثورة وللمستقبل الجمهورية الإسلامية ويؤيد بشكل عام الوضع السياسي الراهن. ولكن نظراً للفصائل الثلاث الرئيسية التي يضمها فهو بعيد كل البعد عما يُعتبر قوة موحدة.

المحافظون التقليديون. يتألف المحافظون التقليديون في المقام الأول من أعضاء من النخبة الدينية التي أطاحت بالشاه وأسست الجمهورية

الإسلامية في عام 1979. ويُعتبرون "الحرس القديم" للجمهورية الإسلامية ويؤمنون باستمرارية الجمهورية الإسلامية بشكلها الحالي وبمجتمع إسلامي "تقليدي" ويؤيدون سياسة خارجية "مقاومة" للغرب وللولايات المتحدة. ويستمدّ المحافظون التقليديون الدعم من رجال الدين في قم وكذلك من الطبقات الدينية الأدنى مكانة والبازار (bazaar). ويسيطون نفوذهم على السياسة عن طريق المؤسسات والحوزات الدينية وأيضًا عن طريق التحكم بهذه الجمعيات النافذة مثل جمعية مدرّسي حوزة قم العلمية وجمعية علماء الدين المجاهدين.

وينتمي أنصار حكم خامنئي النموذجيون هؤلاء إلى نظام حكم إسلامي يديم سلطتهم ونفوذهم. ولكن أبدى بعض المحافظين التقليديين ومن بينهم بعض كبار رجال الدين رغبة في انتقاد خامنئي لأسلوبه الاستبدادي في الحكم ودعمه الكامل لأحمدي نجاد خلال الانتخابات الرئاسية لعام 2009.

المحافظون (البراغماتيون) العمليون. يُعتبر المحافظون العمليون المجموعة الأكثر "ليبرالية" بين الفصائل الثلاث في اليمين الإسلامي. وهم يؤيدون إلى حدّ كبير آراء المحافظين التقليديين حول الدين والمجتمع الإسلامي ولكنهم يختلفون معهم بشأن السياسة الاقتصادية والسياسة الخارجية. ويتخوّف المحافظون (البراغماتيون) العمليون بشكل خاص من عدم قابلية استمرار الجمهورية الإسلامية نظامًا سياسيًا واقتصاديًا. وفي هذا السياق يؤيّد الأعضاء تحديث إيران وزيادة التعاون نسبيًا مع المجتمع الدولي - ولا سيّما الغرب وربما الولايات المتحدة. وفي حين لا يؤيّدون غالبًا الإصلاحات السياسية الواسعة النطاق يدركون الحاجة إلى بعض الإصلاحات على الجبهة السياسية لتحقيق ما يعتبرونه من الإصلاحات الاقتصادية اللازمة. فالكثيرون منهم يفضّلون النموذج الصيني للتقدّم الاقتصادي دون التحوّل الديمقراطي على نطاق واسع.

ويحظى المحافظون (البراغماتيون) العمليون بدعم قوي من التكنوقراط الإيرانيين والبيروقراطية الحكومية. وحصلوا أيضًا على دعم شرائح من طبقتي التّجار ورجال الأعمال. ويمكن اعتبار رفسنجاني، الرئيس الحالي لمجمع تشخيص مصلحة النظام ومجلس خبراء القيادة، عميدًا للمحافظين (البراغماتيين) العمليين. وعمد رفسنجاني بصفته رئيس الجمهورية الإسلامية من عام 1989 وحتى 1997 إلى الخصخصة الاقتصادية في إيران بالتزامن مع تحسّن العلاقات مع الدول العربية في المنطقة والبلدان الأوروبية الرئيسية. وفي عهد رفسنجاني بدأت إيران بالابتعاد عن بعض سياساتها الأكثر تطرّفًا مثل تصدير الثورة إلى البلدان العربية.

المتشددون. المتشددون هم الأكثر تمسكًا بالأيديولوجيات بين فضاء اليمين المتطرف ويدعون إلى العودة إلى مبادئ الثورة الإسلامية. وعلى عكس المحافظين التقليديين يمثل المتشددون الحرس الجديد للجمهورية الإسلامية. وينظرون إلى الثورة - وبالتالي إلى الجمهورية الإسلامية - بوصفها مفهومًا مثاليًا لا ينبغي أن يخضع لإصلاحات. وبناء على ذلك يفضلون السياسات المحلية التي تشدد على العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الثروة والمعايير المجتمعية الصارمة والسلوك الشخصي. وفي ما يتعلق بالسياسة الخارجية يتبع المتشددون العقيدة الثورية القائمة على مقاومة "الإمبريالية" الغربية. ويميلون إلى رؤية الولايات المتحدة من وجهة نظر أيديولوجية وهم أقل قابلية لتقديم التسويات أو التفاوض بشأن قضايا مثل البرنامج النووي الإيراني. ويعتبرون أن الإصلاحيين وحتى المحافظين (البراغماتيين) العمليين - وباختصار كل من ينادي بتغييرات جذرية في النظام - يشكلون خطرًا على الثورة والجمهورية الإسلامية. ويشكل المتشددون المجموعة الأقوى حاليًا في الحكومة الإيرانية. ويرتبطون في المقام الأول بإدارة أحمدى نجاد وبروز الحرس الثوري في السياسة الإيرانية.¹ ويأتي الكثيرون منهم إما من الحرس أو من ميليشيا الباسيج وقد تأثروا بتجاربهم في الحرب الإيرانية العراقية. ويُعتبر الرئيس أحمدى نجاد ومرشده الديني آية الله مصباح يزدي (Ayatollah Mesbah-Yazdi) الشخصيتان الرئيسيتان في فئة المتشددين.

وكما هو الحال مع المحافظين التقليديين يحدّد المتشددون مجتمعًا إسلاميًا تحكمه الشريعة ويكنّون على ما يبدو ولاءً كبيرًا لخامنئي بصفته المرشد الأعلى. ومع ذلك تشكل المعتقدات المعادية لرجال الدين بعض عناصر أيديولوجية المتشددين التي تميّزهم عن المحافظين التقليديين. فأحمدى نجاد وشركاؤه المقربون على سبيل المثال هم من المهديين (Mahdists) أو الملياريين (millenarians) الذين يُقال عنهم إنهم مرتبطون بجماعة الحجّية (Hojjatieh) السريّة والمعادية لرجال الدين. ويشدّد المهديون مثل أحمدى نجاد على الصلة الشخصية مع المهدي أو الإمام الغائب. ويختلف هذا الموقف تمامًا عن ذلك الذي يتّخذه المحافظون التقليديون الذين يرون رجال الدين وسطاءً روحيين بين الجماهير والمهدي. ويعني ذلك من الناحية العملية أن المتشددين، بالرغم من ولائهم الكبير لخامنئي، يعتبرون رجال الدين غير ضروريين لحكم الجمهورية الإسلامية.

¹ تجدر الإشارة إلى أن هناك انقسامات عميقة داخل معسكر المتشددين وبخاصة في ما يتعلّق بقدرات أحمدى نجاد القيادية.

اليسار الإسلامي (الإصلاحيون)

يتألف اليسار الإسلامي في المقام الأول من الثوريين المصلحين والمثقفين ونشطاء الحقوق المدنية والطلاب. وشكك أعضاؤه على نحو متزايد في شرعية نظام الحكم الإيراني الحالي وفعاليتته ولا سيّما في ما يتعلق بدور المرشد الأعلى. ويزعمون أن المجتمع المدني القوي سيضمن حقوق الأفراد وسيحافظ في الوقت عينه على الخصائص الدينية للجمهورية الإسلامية. وتدعم النساء والأقليات الإثنية نسبياً اليسار الإسلامي.

ويرتبط اليسار الإسلامي بشكل أساسي بكبار الشخصيات المعارضة مثل المرشح الرئيسي الذي هزم في الانتخابات الرئاسية لعام 2009 رئيس الوزراء السابق مير حسين موسوي (Mir Hussein Mousavi). ويتمثل اليسار الإسلامي عمومًا في الحركة الخضراء وهي حركة معارضة شعبية نشأت في أعقاب إعادة انتخاب أحمددي نجاد مباشرة. وترتكز الحركة الخضراء ظاهريًا حول موسوي وتتألف من شبكة واسعة من الجماعات الإصلاحية وغيرها من شرائح المجتمع الإيراني، ولا سيّما الشباب، التي لا تعارض إعادة انتخاب أحمددي نجاد فحسب بل الوضع السياسي الراهن ككل أيضًا. ولا يخلو اليسار الإسلامي من نقاط الاختلاف ومن التنافس أيضًا. واتحد موسوي ورئيس البرلمان السابق مهدي كروبي (Mehdi Karroubi) وخاتمي ضد ما يعتبرونها حكومة غير شرعية دون أن تجمعهم أهداف نهائية مشتركة على ما يبدو. ولكن هذه الاختلافات ليست واضحة بما يكفي لتتشكل على أساسها فصائل منفصلة بشكل واضح ضمن اليسار الإسلامي لذلك يتم التعامل معه هنا باعتباره مجموعة موحدة.

للسقاق تأثير أكبر من العملية الدستورية على صنع القرارات والسياسيات في النظام السياسي الإيراني وذلك منذ الثورة الإسلامية

قد يحدّد الدستور نظام الجمهورية الإسلامية السياسي ولكن سياسة الفصائل هي من أكثر العوامل تأثيرًا في تشكيل السياسة في إيران منذ الثورة. على سبيل المثال يحدّد الدستور بشكل واضح سلطة الرئيس ولكن تحدّدت سلطة كل رئيس وفقًا لانتماه الفئوي وميول المرشد الأعلى. وغالبًا ما عجز خاتمي عن تشكيل السياسات الداخلية والخارجية بسبب ميوله الإصلاحية في حين مارس أحمددي نجاد ورفسنجاني سلطة كبيرة. وبلغ على الأرجح تأثير

الشقاق على السياسة ذروته في الانتخابات الرئاسية لعام 2009 عندما ضمن انتماء أحمددي نجاد الفئوي ودعم خامنئي له الفوز في الانتخابات وليس تصويت الناخبين.

وما دور مجلس خبراء القيادة إلا دليل على تأثير الشقاق في السياسة النخبوية. ويضطلع المجلس بصلاحيه اختيار المرشد الأعلى المقبل والإشراف على أعماله. وفي الواقع حدّد التسابق بين الفصائل قرار المجلس المتعلق بالمرشد الأعلى في عام 1989 أكثر مما فعلت العمليات الدستورية. وحدّد اليمين الإسلامي الذي سيطر على المجلس إجراءات المجلس في خلافة عام 1989 وفقاً لمصالحه الضيقة الخاصة. وأطاع المجلس أوامر الخميني من خلال تعديل الدستور للسماح باختيار خامنئي مرشداً أعلى دون مداوات مستقلة.

وفي الجوهر اكتفى المجلس بوضع الختم على القرار بدلاً من التصرف بوصفه مؤسسة حكومية تتمتع بالصلاحيه الكامله. فقد خضع بدرجة كبيرة للخميني خلال ولايته ولم يقيم بدوره الإشرافي في عهد خامنئي. ويعود ذلك إلى هيمنة المحافظين التقليديين الذين يميلون إلى دعم ولاية الفقيه على أعضاء المجلس البالغ عددهم 86 رجل دين.²

تمكن الخميني من السيطرة بدرجة كبيرة على التنافس بين الفصائل

شهد حكم الخميني تنافساً بين الفصائل ولكن درجة تأثيره في تشكيل السياسات كانت محدودة. ووفرت سلطة الخميني الهائلة ومكانته كأب الثورة الإسلامية ومؤسس الجمهورية الإسلامية قاسماً مشتركاً وحد المجموعات المختلفة كافة في النظام. وحدّ الخميني خلال حكمه مرشداً أعلى من أثار التنافس بين الفصائل عبر البقاء خارج النزاع: لم يعبر قط صراحة عن ارتباطه بأي فئة معينة. وضمنت هذه الإجراءات قاعدة عريضة من الأتباع الأوفياء بين النخبة المتنازعة في النظام حتى وفاته. في الواقع ربما شكل اليسار الإسلامي معقل الدعم الأكثر وفاءً للخميني وقضيته الثورية. وكان

² شغل آية الله علي مشكيني (Ayatollah Ali Meshkini) منصب رئيس المجلس لأكثر من 20 سنة من عام 1984 إلى 2007. وكان مشكيني من مؤسسي الجمهورية الإسلامية وأيد بحزم اليمين الإسلامي. كما ناصر ولاية الفقيه الخاصة بالخميني كما أنه لم ير حاجة إلى تدخل مباشر للمجلس في شؤون المرشد الأعلى.

مير حسين موسوي رئيس وزراء الخميني المخلص في ثمانينيات القرن الماضي ولا يزال وفيًا لرؤيته وأيديولوجيته اليوم. وسمحت قدرة الخميني على توحيد الفصائل الإيرانية له بتعيين خلفه دون معارضة تُذكر من قبل الفصائل. واحترم اليسار الإسلامي سلطة الخميني لدرجة أنه لم يعترض فعلاً على اختياره لخامنئي وهو رجل دين متدني الرتبة. ولكن تبين أن اختيار الخميني لخامنئي صَبَّ في الواقع في مصلحة اليمين الإسلامي.

ولكن افتقر المحافظون التقليديون آنذاك مثل خامنئي ورفسنجاني على الرغم من أنهم كانوا مؤهلين أيديولوجيًا للأدوار القيادية للقدرة على التأثير والخبرة والمكانة الدينية لتولي منصب المرشد الأعلى. فضلاً عن ذلك نصّ دستور عام 1979 على أن المرشد الأعلى ينبغي أن تعترف به أغلبية حاسمة من الشعب وتقبله مرجعًا وقائدًا.³ وضمت إيران عددًا قليلًا جدًا من رجال الدين الذين اعترف بهم على نطاق واسع مراجع (مراجع التقليد) في فترة الخلافة وبعضهم لم يكن من أتباع مفهوم ولاية الفقيه الخاص بالخميني وشكّلوا تحديًا كبيرًا لخطه للخلافة. وقد طلب الخميني من مجلس خبراء القيادة تعديل دستور عام 1979. وألغي بند المرجع وصادق مجلس خبراء القيادة على خامنئي خلفًا للخميني. وأحاطت بخلافته المخاطر خاصة لافتقاره للمؤهلات الدينية ولكنها لبّت احتياجات الفئة المحافظة المهيمنة المتمركزة حول الخميني وشبكته الشخصية.

منذ تولي خامنئي السلطة في عام 1989 ازداد التنافس بين الفصائل على نحو ملحوظ من ناحية الحدة والتأثير

أدت وفاة الخميني إلى تزايد الشقاق الذي أصبح عاملاً بالغ الأهمية في السياسة الإيرانية منذ ذلك الحين. وكان خامنئي مسؤولاً بدرجة كبيرة عن الشقاق المتنامي في النظام. وخلال السنوات القليلة الأولى من قيادته أتبع سياسات أكثر اعتدالاً أو حتى سياسات اليمين الإسلامي المحافظة العملية إذ افتقر لمكانة الخميني الرمزية ولشبكة سياسية مستقلة واعتمد على شخصيات محافظة عملية مثل رفسنجاني الذي اعتُبر بطرق متعددة يد الخميني اليمنى.

³ حامد الغار (Hamid Algar)، مترجم، دستور جمهورية إيران الإسلامية (Constitution of the Islamic Republic of Iran)، بيركلي، كاليفورنيا: منشورات Mizan Press، 1980a.

ولكن تمكّن خامنئي بفضل تنامي سلطته بصفته المرشد الأعلى مع مرور الوقت من الابتعاد عن اليمين الإسلامي العملي. وانتقد خامنئي رفسنجاني والاتجاه العملي في السياسة الإيرانية علناً للمرة الأولى ربما في عام 1992 عندما أفاد أن البعض [في النظام] يسخرون من الثوريين الإسلاميين وفضائلهم الدينية ولكن إذا أنفقنا المليارات على تطوير المشاريع وتجاهلنا المسائل الأخلاقية في البلاد ستذهب إنجازاتهم كافة سدى⁴.

أولاً يبدو أن خامنئي كان أكثر تحفظاً من رفسنجاني ورأى ربما أن ترسيخ سلطته مرشداً أعلى يوفر فرصة للانحياز إلى يمين الطيف السياسي، وبالإضافة إلى ذلك بدأ يشعر بتهديد متزايد لولاية الفقيه وسلطته بصفته المرشد الأعلى في منتصف تسعينيات القرن الماضي. وأتى التحدي لسلطته من العناصر العملية في اليمين الإسلامي – وبخاصة التكنوقراط الملتفين حول رفسنجاني والمجموعات المحافظة العملية مثل حزب منمّذي البناء (Kargozaran-e Sazandegi).

ولكنه واجه تحدياً أكبر من اليسار الإسلامي والإصلاحيين بعد انتخاب خاتمي رئيساً في عام 1997. ورأى بعض الإصلاحيين ولاية الفقيه ومؤسسة المرشد الأعلى عقبتين رئيسيتين أمام الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الضرورية جداً. ورداً على ذلك ازداد دعم خامنئي للجناح المتطرف من اليمين الإسلامي بما في ذلك العناصر المتشددة من الحرس الثوري والباسيج. وربما عزز دعم خامنئي للمتشددين سلطته مرشداً أعلى وأدى أيضاً إلى توترات كبيرة داخل النظام. وبالرغم من ولاء اليسار الإسلامي للخميني وقضيته الثورية فقد رأى نفوذه يتضاءل في عهد آية الله خامنئي. وأصبح اليسار الإسلامي بعد إقصائه عن مركز السلطة في عهد خامنئي أكثر انتقاداً لمؤسسة المرشد الأعلى.

ونجمت أزمة ما بعد عام 2009 التي تعاني منها الجمهورية الإسلامية عن تزايد الشقاق في عهد خامنئي. وفي حين أبقى الخميني الفصائل المختلفة تحت سقف واحد إذا جاز التعبير أدخل دعم خامنئي لقسم محدود من المتشددين بالتوازن الفئوي في النظام. وتحول اليوم الجمهورية الإسلامية أكثر فأكثر إلى نظام حكم عسكري واستبدادي يقضي الفصائل والشخصيات التي شكّلت حجر أساس الدولة الثورية. وقد يعزّز التفرد السياسي في الجمهورية الإسلامية سلطة خامنئي على المدى القصير ويحدّد الخلافة في المستقبل القريب. ولكنه قد يتسبب أيضاً في عدم استقرار طويل الأمد للنظام وربما زواله نهائياً.

⁴ مهدي مسلم (Mehdi Moslem)، سياسة الفصائل في إيران ما بعد الخميني (Factional Politics in Post-Khomeini)، سيراكوز، نيويورك: منشورات جامعة سيراكوز (Syracuse University Press)، 2002، ص. 201.

العامل الثاني: المفهوم السائد لولاية الفقيه

شكّلت ولاية الفقيه أساس جمهورية إيران الإسلامية لأكثر من ثلاثة عقود. إنها المصدر الذي يستمد منه المرشد الأعلى الشرعية لسلطته السياسية والدينية في آن واحد على الدولة. وتترسّخ جذور ولاية الفقيه في الإسلام الشيعي. وعلى مرّ تاريخ إيران الشيعي¹ برّرت ولاية الفقيه وصاية رجال الدين الدنيوية على شريحة محدودة من الشعب: الضعفاء واليتامى والعاجزين - أي الأفراد الذين يُعتبرون من أعضاء المجتمع الضعفاء الذين لا تحميهم الدولة. وبموجب هذه العقيدة يتمتع أحد رجال الدين رفيعو المستوى ويكون عادة مرجع التقليد (marja-e taghlid) بصلاحيّة الوصاية الدينية وأيضاً الدنيوية على هذه المجموعة.

وفي السنوات التي سبقت الثورة الإسلامية أعاد آية الله الخميني تصوّر ولاية الفقيه لتبرير قيام الدولة الإسلامية الجديدة التي حلّت محلّ الشاه في عام 1979. وعلى الرغم من أن المفهوم التقليدي لولاية الفقيه قد شمل تعريفاً محدوداً جداً لوصاية رجال الدين إلا أنه كان كافياً للخميني الشديد الوقار ليستند عليه ويرسّخ التبريرات الدينية اللازمة لأهدافه السياسية الخاصة. فمفهوم ولاية الفقيه الخاص بالخميني هو الذي يسمح بتدخل رجال الدين المباشر في شؤون الدولة الإيرانية اليوم. وأفاد الخميني في كتابه الحكومة الإسلامية (*Hokumat-e Islami*) الذي صدر في عام 1970 بما يلي:

الحكومة الإسلامية لا تشبه أي من الأشكال الحكومية المعروفة...
ويكمن الفرق الأساسي بين الحكومة الإسلامية من جهة والحكومات

¹ أصبحت إيران دولة شيعية رسمياً في عهد سلالة آل صفويان في القرن السادس عشر.

الدستورية الملكية منها والجمهورية من جهة أخرى في أن ممثلي الشعب أو ممثلي الملك في تلك الأنظمة هم الذين يقننون ويشرعون، في حين تنحصر سلطة التشريع في الإسلام بالله عزّ وجلّ، وليس لأحد أياً كان أن يشرع، وليس لأحد أن يحكم بما لم ينزل الله به من سلطان. لهذا السبب فقد استبدل الإسلام وقوانينه وبعدها تكون الحكومة الإسلامية هي حكومة القانون الإلهي².

ويشرح هنا الخميني تصويره لحكومة إسلامية تقوم على ولاية الفقيه وتحل محل المفهوم الشيعي التقليدي وتستبعد المعايير الديمقراطية. وبشكل ملحوظ يقلل الخميني من أهمية الحقوق الدستورية لصالح القوانين الإلهية³ ويضع بالتالي إطار جمهورية تدرج فيها حقوق الشعب السياسية ضمن القوانين الإسلامية.

وظهرت منذ الثورة تفسيرات متعدّدة لولاية الفقيه. وتطغى حالياً ثلاث قراءات رئيسية على الخطاب وصنع القرار في الجمهورية الإسلامية:

- يميل الذين يؤمنون بولاية الفقيه كما أعاد الخميني تصورها إلى تأييد أحد التفسيرين "المطلق" أو "الديمقراطي".
- تنحاز ولاية الفقيه "السكونية" بشدة إلى المفهوم التقليدي.

وتترافق كل قراءة لهذا المفهوم الجوهرى مع رؤية خاصة لما ينبغي أن يبدو عليه المرشد الأعلى وتنطوي بالتالي كل منها على مستقبل محتمل مختلف.

وستشكّل ولاية الفقيه عاملاً مهماً في تحديد ما سيحدث في الخلافة المقبلة وذلك لأسباب متعدّدة. أولاً، إنها الأساس الأيديولوجي لكافة السياسات في الجمهورية الإسلامية الذي ينصّ عليه الدستور الإيراني: ينبغي أن يكون الحاكم الأعلى في إيران سلطة دينية بموجب القانون. وتعتمد سلطة خامنئي بوصفه المرشد الأعلى الحالي بدرجة كبيرة على تفسير الخميني لولاية الفقيه. فسلطته قد تتضاءل إلى حدّ كبير دون مبرّر ديني لسلطته السياسية العليا في نظام سياسي جمهوري وتمثيلي (اسماً على الأقل). ومن جهة ما تُعتبر

² حامد الغار (Hamid Algar)، مترجم، الإسلام والثورة: كتابات الإمام الخميني وتصريحاته (*Islam and Revolution*)، 55. ص. 55. للترجمة العربية: كتاب الحكومة الإسلامية، ص. 41، <http://ia601606.us.archive.org/31/items/438977843/hkouma-islamih.pdf>

ولاية الفقيه الغراء الذي يبقى على منصب المرشد الأعلى في النظام الإيراني المعقّد والمبلقن في بعض الأحيان.

ثانيًا، ستزداد على الأرجح حدة التنافس بين وجهات النظر الثلاث هذه حول ولاية الفقيه مع رحيل خامنئي. وبسبب تأييد فصائل النظام المختلفة لتفسيرات متعارضة لولاية الفقيه سيشتعل أيضًا الاشتداد في التنافس بين الفصائل قبل الخلافة المقبلة جدًّا أعينًا بشأن هذه المسألة. وسيساعد تفسير ولاية الفقيه الذي سيهيمن في الجمهورية الإسلامية ومجلس خبراء القيادة خلال عملية الخلافة على تحديد ما سيحصل بعد رحيل خامنئي.

النظرية المطلقة لولاية الفقيه

يعتقد أنصار ولاية الفقيه المطلقة أن المرشد الأعلى وحده يتمتع بالحق المطلق في اتخاذ قرارات الدولة وليس مؤسسات الجمهورية المنتخبة. ووفقًا لهذا التفسير للمفهوم فإن سلطة المرشد الأعلى مفروضة من الله وأنه يحكم الجماهير بصفته الوصي وممثل الإمام الغائب على الأرض. ولا تتركز هذه السلطة بأي شكل من الأشكال على الإرادة الشعبية. وفي أكثر صيغ هذا التفسير تطرفًا يتمتع المرشد الأعلى بصلاحيّة الحكم الحصرية وتُعتبر المفاهيم مثلالديمقراطية والسياسة الانتخابية عرضية في ضوء ولايته الإلهية. ويُعتقد أن شرعية الدولة السياسية مستمدة مباشرة من الله، المشرّع الوحيد.

وتحظى ولاية الفقيه المطلقة بدعم قوي من اليمين الإسلامي بما في ذلك جمعيات رجال الدين المحافظة مثل جمعية علماء الدين المجاهدين (SCC) والفصائل السياسية المتشددة ومجموعات حارسة للقانون مثل أنصار حزب الله (Ansare Hezbollah). ويعتقدون أن هذا التفسير لولاية الفقيه – الذي ينادي به آية الله خامنئي – هو نظام الحكم الشرعي والملائم الوحيد للجمهورية الإسلامية. ويتمسكون بشكل وثيق بما يعتبرونه أنه رأي الخميني حول ولاية الفقيه. وهذا يعني أن أي تشكيك في المفهوم – سواء أكان من السكونيين أو اليسار الإسلامي (أو حتى من اليمين ربما) – هو بمثابة خيانة للخميني وللثورة الإسلامية.

وأيد الخميني نفسه الطبيعة المطلقة لولاية الفقيه في سنواته الأخيرة: أفاد في مرسوم صدر في عام 1988 أن المرشد الأعلى يتمتع بصلاحيات مطلقة

تقريباً³ وعزّز دستور عام 1989 المعدّل بدرجة كبيرة مفهوم المطلقية فوضع قبل اسم المرشد الأعلى صفة المطلق (*motlagh*)⁴. وربما يُعتبر المتشدد آية الله مصباح يزدي أبرز مناصري ولاية الفقيه المطلقة اليوم. فمن وجهة نظر مصباح يزدي لا تقيد القوانين والمؤسسات الدنيوية منصب المرشد الأعلى. وتتفوّق بالتالي سلطته وقراراته على كل مصادر سلطة الدولة الأخرى وتتجاوز مؤسسات النظام الجمهورية مثل البرلمان والرئاسة. ووفقاً لمصباح يزدي لا تتمتع القوانين ولا مسؤولو الدولة بأي شرعية إلا إذا حظوا بموافقة المرشد الأعلى⁵. وقلل مصباح يزدي والمتشددون من أهمية دور الشعب في النظام السياسي إذ يعتقدون أنهم يصبحون كقاراً من دون رجال الدين⁶. فينظرهم ينبغي السماح للمرشد الأعلى بصفته الوصي على الشعب باتخاذ القرارات مع مشاركتهم في النظام السياسي أو بدونها.

النظرية الديمقراطية لولاية الفقيه

يقبل مناصرو ولاية الفقيه الديمقراطية تبرير الخميني لحكم رجال الدين في دولة إسلامية. ولكنهم يرون أنه بدلاً من إضفاء الشرعية على نظام يتزايد فيه الاستبداد في صنع القرارات وسيطر عليه المرشد الأعلى والحرس الثوري ينبغي أن يشمل مفهوم ولاية الفقيه مشاركة شريحة أكبر من رجال الدين وحتى الشعب في صنع القرار السياسي. وفي هذا التفسير للمفهوم تأتي سلطة المرشد الأعلى من الله ومن التفويض الشعبي أيضاً. وتعتبر الإرادة الشعبية والسياسة الانتخابية من مكونات الحكم الأساسية في الجمهورية الإسلامية. وينبغي أن يكون المرشد الأعلى مسؤولاً أمام الشعب وممثليه المنتخبين. وبرز مفهوم ولاية الفقيه الديمقراطية في صفوف المثقفين وناشطي الحركة الإصلاحية الموالية للرئيس السابق خاتمي ومجموعات من اليسار الإسلامي مثل

³ مسلم (Moslem)، 2002، ص. 14.

⁴ تشنتشر (Tschentsher)، 1995، المادة 57: إن صلاحيات الحكومة في الجمهورية الإسلامية منوطة بالسلطة التشريعية والقضائية والتنفيذية التي تعمل تحت إشراف القائد الديني المطلق وقيادة الأمة وفقاً لمواد هذا الدستور التالية. إن هذه السلطات مستقلة عن بعضها.

⁵ مهران كمرافا (Mehran Kamrava)، ثورة إيران الفكرية (*Iran's Intellectual Revolution*)، كامبريدج، إنكلترا: منشورات جامعة كامبريدج (Cambridge University Press)، 2008، ص. 105.

⁶ آية الله مصباح يزدي، بدون رجال الدين سيصبح الشعب من الكفار (Rouhaniyat Naboud, Mardom Kafer) Mishodand، صحيفة انتخاب، 4 آذار (مارس)، 2009.

جبهة المشاركة الإسلامية الإيرانية (*Jebheye Mosharekate Iran-e Islami*)⁷ ويعتقد اليسار الإسلامي أن ولاية الفقيه كما تصوّرها الخميني هي نظام صالح ووجيه ولكنه يرى أنه طُبّق بشكل خاطئ منذ وفاة الخميني. ومن وجهة نظر اليسار الإسلامي لا تُترجم ولاية الفقيه بحكم مطلق يتولاه شخص واحد وإنما ينبغي أن تكون مسؤولية جماعية أو تمثيلية. ويعطي رجل الدين الإصلاحي البارز المقيم في المنفى محسن كديور (Mohsen Kadivar) مثالاً لهذا التفكير: تنص المادة 56 من دستورنا على الحق الذي منح الله للمواطنين الإيرانيين كافة. ثم يختار المواطنون مرشدهم والرئيس والبرلمان... وينبغي انتخاب المرشد لا اختياره من قبل أولئك الذين يدعون معرفة مشيئة الله.⁸

وكان آية الله حسين علي منتظري (1922-2009)، أحد أبرز المراجع في إيران والخليفة الأساسي للخميني، أهم مناصر لولاية الفقيه الديمقراطية. ووفقاً لمنتظري ينبغي أن يخضع المرشد الأعلى للإرادة الشعبية عن طريق الانتخابات ومدة محددة للولاية وإشراف مباشر لمجلس خبراء القيادة:

بالرغم من أن بعض العلماء يرون أن منصب المرشد الأعلى يستمد سلطته من التعيين العام من قبل الأئمة المعصومين... تشكل هذه الآراء ومنطقها موضوع جدل وتشكيك. والأكيد هو أن الضمان الخارجي لاستمرار هذا المنصب وشرعيته يمدّ جذوره في انتخابه من قبل الأمة؛ وهو في الواقع عقد اجتماعي بين الأمة والولي الفقيه ويخضع بالتالي لمنطق الإخلاص للاتفاقيات والمواثيق.⁹

واعتبر منتظري أن المرشد الأعلى ينبغي أن يهتم في المقام الأول بالحفاظ على شرعية النظام الإسلامية أكثر من التدخل في أعمال الحكومة اليومية. واعتبر المرشد الأعلى وصياً دينياً أيديولوجياً وليس زعيماً سياسياً تنفيذياً للدولة. ودعا إلى إضفاء طابع رسمي على هذا الدور في الدستور من خلال بند واضح ينص على أن يكون المرشد الأعلى مرجع التقليد.

⁷ إن ولاية الفقيه الديمقراطية ليست محصورة باليسار الإسلامي. فقد ناقش أيضاً بعض عناصر اليمين الإسلامي - ومن ضمنهم المحافظون (البراغماتيون) العلميون في عهد رفسنجاني - إصلاح مؤسسة المرشد الأعلى وناقشوا علنياً حتى إنشاء مجلس قيادة من المراجع.

⁸ محسن كديور (Mohsen Kadivar)، "لقد فشل هذا الشكل من الشيوكراتية الإيرانية" (This Iranian Form of eocracy Has Failed)، صحيفة Spiegel Online، 7 تموز (يوليو)، 2001.

⁹ جنيف عبود (Geneive Abdo)، "إعادة النظر في الجمهورية الإسلامية: حوار مع آية الله حسين علي منتظري" (Re-inking the Islamic Republic: A Conversation with Ayatollah Hossein Ali Montazeri)، صحيفة Middle East Journal، شتاء عام 2001.

ورأى منتظري وغيره من مناصري ولاية الفقيه الديمقراطية أن على المرشد الأعلى أن يحكم وفقاً لمفاهيم الشورى الإسلامية - وهذا يعني أن "يحكم" بالإجماع مع التسلسل الديني الهرمي في إيران:

"ستنتخب [المراجع] من بينها شخصاً واحداً من أجل الإشراف العام على عملية إدارة البلاد لفترة محددة من الزمن وسيُعرف بالولي الفقيه الرسمي. وقد يرشحون بدلاً من ذلك أكثر من شخص ليتمكن الشعب من انتخاب أحدهم ولياً فقيهاً ضمن عملية تصويت شعبي. ومن الأنسب القيام بترتيبات لتمكين المراجع والشعب من ممارسة الإشراف على سلوك الولي الفقيه ولا بد من محاسبته أمام الشعب".¹⁰

وتشمل وجهة النظر هذه إنشاء هيئة تنفيذية أشبه بمجلس قيادة اقترح إنشاؤه بشكل متقطع على مدى تاريخ الجمهورية الإسلامية الممتد على مدار ثلاثة عقود بديلاً عن مرشد أعلى وحيد.

النظرية السكونية لولاية الفقيه

تمثل النظرية السكونية لولاية الفقيه موقف المذهب الشيعي التقليدي من مشاركة رجال الدين في السياسة الأمر الذي هيمن على الخطاب الشيعي حول قضايا الدين والحكم على مدى قرون قبل الثورة الإسلامية. ويسيطر اليوم عدد كبير من السكونيين على مراكز الفكر الشيعي خارج إيران في النجف وكربلاء ولهم نفوذ في مدينة قم المقدسة في إيران. وتعارض هذه القراءة لولاية الفقيه مباشرة مع قراءة الخميني إذ تتمحور حول الفصل الصارم نسبياً بين المسائل الدينية والسياسية. وي طرح مؤيدو النظرية السكونية تساؤلات بشأن فكرة تبرير ولاية الفقيه الديني لحكم رجال الدين.

وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية نجحت الجمهورية الإسلامية في فرض ولاية الفقيه من وجهة نظر الخميني. وبناء على ذلك بقي معظم الخطاب السياسي وكذلك الفكري حول ولاية الفقيه داخل خطوط النظام الحمراء: لم يتجرأ إلا القليل على معارضة المفهوم الخاص بالخميني علناً. وعلى الرغم من تشكيك عدد قليل من المفكرين والنشطاء الإيرانيين في الحاجة إلى مرشد أعلى تقبّلت الفصائل السياسية الرئيسية في إيران ولاية الفقيه مفهومًا شرعيًا

¹⁰ عبود (Abdo)، 2001.

حتى إذا رأى البعض أنه بحاجة إلى الإصلاح. ونتيجة لذلك لم تحظ النظرية السكونية لولاية الفقيه بمباركة رسمية ولم تُعتبر بديلاً فعالاً للوضع الراهن. ولكن استمرت مجموعة كبيرة من رجال الدين في مقاومة فكرة الخميني عن ولاية الفقيه. وبالرغم من حكم الخميني الذي استمرّ لثلاثة عقود في إيران لا تزال مدينة قم اليوم مصدر السكونية. ومن غير الواضح ما إذا كانت غالبية المراجع الإيرانية وآيات الله تلتزم بهذه النظرية التقليدية لولاية الفقيه. وإذا عبّر السكونيون في قم عن وجهات نظرهم يفعلون ذلك في السرّ. وقد تُعتبر مؤقتاً المراجع في قم -التي تتجنّب السياسة- معادية لولاية الفقيه ولكنه من الصعب جداً تحديد الميول السياسية لأي مرجع.

بما أن لكل فئة وجهة نظر مختلفة حول ولاية الفقيه، ستلعب تلك التي تسيطر على المشهد السياسي الإيراني دوراً حاسماً في تشكيل الخلافة

يؤيد المحافظون التقليديون في إيران بدرجة كبيرة الوضع الراهن بالرغم من تخوّف الكثيرين على ما يبدو من الاستبداد المتزايد في حكم خامنئي. ويفضّل المحافظون (البراغماتيون) العمليون بالرغم من ولائهم لأيديولوجية ولاية الفقيه نظاماً سياسياً أقل استبداداً ولا يحول دون مشاركتهم النشطة في صنع القرار كما كان الحال بدرجة كبيرة في عهد إدارة أحمدني نجاد وبخاصة بعد انتخابات عام 2009. ويعارض على ما يبدو عدد كبير من المحافظين (البراغماتيين) العمليين أيضاً وجهة النظر المطلقة لولاية الفقيه وهم غير راضين ربما عن أسلوب خامنئي السياسي. وقد يؤيد بالتالي المحافظون (البراغماتيون) العمليون مؤسسة مرشد أعلى مستقبلية تسمح لهم بمشاركة أكبر في النظام السياسي وتسهّل تنفيذ برنامجهم الاقتصادي.¹¹ وناقش رفسنجاني إصلاح نظام ولاية الفقيه ومؤسسة المرشد الأعلى. واقترح في خطاب ألقاه في كانون الأول (ديسمبر) 2008 إنشاء "مجلس فتوى" يتألف من مراجع إيران.¹² ولا يُعتبر اقتراح رفسنجاني بوصفه قيادة بتاتاً ولكنه

¹¹ اختير أيضاً خامنئي لتقاربه الأيديولوجي مع الخميني ومناصري ولاية الفقيه في اليمين الإسلامي. وربما رأى الخميني أن خامنئي هو الأكثر استعداداً للحفاظ على إرثه في ما يتعلق بولاية الفقيه في حين أظهرت شخصيات أخرى مثل رفسنجاني توجّهاً عملياً بشأن الموضوع.

¹² كمال ناظر ياسين (Kamal Nazer Yasin)، إيران: رفسنجاني على رأس جهود تعزيز إصلاح الإسلام الشيعي (Iran: Rafsanjani at Center of Effort to Promote Reformation of Sh'ia Islam)، EurasiaNet، موقع 30 كانون الثاني (يناير)، 2009.

يشبه نظام حكم يرتكز على صنع القرارات بطريقة جماعية من قبل رجال الدين. ودعا أيضاً إلى إصلاح الاجتهاد الشيعي لتلبية احتياجات المجتمع الحديث. ووفقاً لرفسنجاني "ثمة إجماع عام لدى دعاة التجديد الدينيين في إيران - سواء أكانوا من الإصلاحيين أو (البراغماتيين) العمليين أو حتى من الأصوليين - على أننا أمام منعطف هام ولا بدّ لنا من مواكبة العصر دينياً وإلا سنواجه خطر خسارة جماهير المؤمنين للاتجاهات العلمانية والضعف".¹³ وأشار رفسنجاني إلى أن أيديولوجية ولاية الفقيه الحالية التي يعتنقها النظام لا تتلاءم بالضرورة مع احتياجات دولة حديثة. وبالرغم من إيمان رفسنجاني الراسخ بالثورة الإسلامية إلا أنه أعرب عن خشيته من أن تواجه الجمهورية الإسلامية مخاطر كبيرة في المستقبل القريب. وتنعكس وجهات نظره المتعلقة بالاجتهاد وولاية الفقيه بدرجة كبيرة في أيديولوجية اليمين الإسلامي "الحديث" بما في ذلك مجموعات مثل حزب منفذي البناء الذي يؤيد فرض قيود على دور المرشد الأعلى.¹⁴

ولم ينتقد المحافظون (البراغماتيون) العمليون الآخرون مثل مستشار الأمن القومي السابق وحليف رفسنجاني حسن روحاني (Hassan Rouhani) نظام ولاية الفقيه والمرشد الأعلى مباشرة ولكنهم اتهموا خصومهم ولا سيما أحمددي نجاد "بوضع" مؤسسة المرشد الأعلى عائقاً أمام "حرية التعبير وحرية المجتمع".¹⁵

ويتفق الإصلاحيون إلى حدّ ما مع المحافظين (البراغماتيين) العمليين حول مسألة المرشد الأعلى إلا أنهم يميلون إلى تأييد مؤسسة أكثر ديمقراطية وشمولاً للمرشد الأعلى. وكشفت رئاسة خاتمي من عام 1997 وحتى 2005 وازدهار الحركة الإصلاحية عن معارضة شديدة لولاية الفقيه كما يمارسها خامنئي ويدعمها اليمين الإسلامي. ويلخص رجال الدين ذوو التفكير الإصلاحي مثل منتظري وكديور وجهة نظر اليسار الإسلامي حول ولاية الفقيه ولكنه ليس واضحاً ما إذا كان لديهم الفكرة عينها حول الشكل المثالي لمنصب المرشد الأعلى. وبالإضافة إلى ذلك تحرص الشخصيات البارزة مثل خاتمي ورئيس البرلمان السابق مهدي كروبي على عدم تجاوز الحدود في ما يتعلق بولاية

¹³ ياسين (Yasin)، 2009.

¹⁴ مسلم (Moslem)، 2002، ص. 131.

¹⁵ "روحاني: قسوة أنصار الحكومة غير المسبوقه تجاه قائد الثورة" (Rouhani: Government Supporters' Greatest Unkindness Toward the Leader of the Revolution)، صحيفة Entekhab News، 2008.

الفقيه. وصرّح كروبي بوضوح خلال حملته في الانتخابات الرئاسية لعام 2009 أن "خطّي الأحمر هو النظام والإمام [ويعني الخميني] ومقام المرشد الأعلى".¹⁶ ومع ذلك ربما دفعت الانتخابات الرئاسية لعام 2009 وعسكرة السياسة الإيرانية بشخصيات مثل كديور بل وربما كروبي إلى التشكيك في ضرورة وجود مرشد أعلى.

¹⁶ "خطّي الأحمر هو النظام والإمام ومقام المرشد الأعلى" (My Red Line is the Nezam, Imam, and the Supreme Leadership)، وكالة أنباء فارس، 10 نيسان (إبريل)، 2009.

استفاد خامنئي من النظام السياسي غير الرسمي والابتدائي أحياناً في إيران لترسيخ سلطته الشخصية وصلاحياته على حساب مختلف هيئات صنع القرار التابعة للنظام. وحقق ذلك من خلال بناء شبكة شخصية موالية له بدلاً من المؤسسات الإيرانية المنتخبة. وفي مقابل الولاء يحصل أعضاؤها على مكاسب سياسية ومالية. وتعتبر هذه الشبكة الشخصية بمثابة "عيني خامنئي وأذنيه" وتعمل جنباً إلى جنب مع سلطات الحكومة الرسمية الثلاث في إيران - أو حتى ضدها. وتسمح له هذه الشبكة بتشكيل سياسيات إيران الداخلية والخارجية بشكل حاسم بالرغم من معارضة فصائل ومراكز سلطة متعددة. وفي الوقت عينه مكنته على نحو متزايد من توطيد الأيديولوجية المحافظة التي تشكل الوضع السياسي الراهن.

ويشغل بعض أعضاء شبكة خامنئي الشخصية مناصب رسمية في الحكومة الإيرانية. ويسيطر آخرون على جمعيات دينية وبازارية وجمعيات علماء دين غير رسمية رئيسية تشكل أركان الجمهورية الإسلامية وولاية الفقيه المطلقة. وهذه الشبكة لم تكن الأولى في تاريخ الجمهورية الإسلامية: فقد كان للخميني أيضاً شبكة شخصية نافذة شغل بعض أعضائها مناصب رسمية في الحكومة وتولى آخرون مناصب غير رسمية في مختلف أنحاء المجتمع الإيراني. وحفاظاً على صورته حكماً يعلو فوق النزاع بين الفصائل ضم إلى شبكته أفراداً من طيف الفصائل كافة. وسمحت في الواقع هذه الشبكة للخميني بإدارة الجمهورية الإسلامية استناداً إلى سلطته وأيديولوجيته.

ولكن ما فعله خامنئي بشبكته مختلف تماماً. فقد تألفت في الفترة الأولى من ولايته من أفراد ومنظمات مختلفة الأيديولوجيات والانتماء الفئوي تماماً مثل شبكة الخميني. ولكن خلافاً للخميني لم تكن شبكته قوية في

البداية. فقد افتقر خامنئي لمكانة سلفه الرمزية ومؤهلاته وبدأ بمواجهة تحديات لسلطته بعد توليه منصبه مباشرة. وازدادت هذه التحديات بشكل ملحوظ في أواخر تسعينيات القرن الماضي عندما تولى رجل الدين الإصلاحى محمد خاتمي رئاسة الجمهورية. وبدأ خامنئي بإثراء شبكته الشخصية لتعزيز مكانته في وجه هذه التحديات وضّم إليها عددًا متزايدًا من الشخصيات من اليمين الإسلامي المتطرف ومن المتشددين. وفي الوقت عينه بدأ بإبعاد الإصلاحيين والمحافظين (البراغماتيين) العمليين الذين شكّلوا جزءًا من شبكته في الماضي. واندمجت تدريجيًا شبكة خامنئي الشخصية وميوله الفئوية. وبدأت هذه العملية تصل إلى ذروتها في عام 2005 مع انتخاب المتشدّد أحمدى نجاد رئيسًا وأصبحت نهائية مع الانتخابات الرئاسية لعام 2009: في هذه المرحلة أعطى خامنئي هوية فئوية لا لبس فيها لشبكته الشخصية واكتمل تضيق نفوذ الفصائل على صنع القرار الوطني الذي امتد على مدى السنوات القليلة الماضية تقريبًا.

ولهذه الأسباب كافة ستلعب بالتأكيد المجموعة المتشدّدة التي تهيمن الآن على شبكة خامنئي الشخصية دورًا مهمًا في الخلافة المقبلة. وبعد رحيل خامنئي سيرغبون في الحرص على أن يخلفه ولي مماثل لضمان مناصبهم في النظام. وسيعرّز انقسام شبكته الشخصية إلى فصائل هذا العزم فقط وكذلك درجة التأثير في ما سيحدث بعد رحيل خامنئي.

أعضاء شبكة خامنئي الشخصية

تشمل حاليًا شبكة خامنئي الشخصية:

مستشارين رسميين وموظفين حكوميين. ويعمل هؤلاء الأفراد في مكتب المرشد الأعلى والهيئات الاستشارية مثل المجلس الاستراتيجي للعلاقات الخارجية (*Shora-yi Rahbordiyi Ravabet-i Khareji*).

عناصر من الحرس الثوري. ويشمل أبرز أعضاء شبكة خامنئي الشخصية متشددين مثل قائد الحرس الثوري اللواء علي جعفري (Ali Jaffari) واللواء محمد حجازي (Mohammad Hejazi) (قائد الباسيج السابق ورئيس هيئة أركان الحرس الثوري المشتركة) وحسين طائب (Hossein Taeb) (الرئيس الحالي لجهاز الاستخبارات التابع للحرس الثوري) والعديد من القادة رفيعي المستوى ومتوسطي المستوى. ويبدو أن مكتب الحرس الثوري السياسي - المسؤول عن تطبيق "المبادئ" الثورية وولاية الفقيه داخل الحرس - يلعب دور قناة سياسية مهمة بين مكتب المرشد الأعلى وكبار ضباط الحرس الثوري.

قوات الباسيج. تشكل قوات الباسيج شبه العسكرية ركنًا أساسيًا من أركان شبكة خامنئي الشخصية. ودمجت الباسيج التي اعتُبرت قوة مساعدة للحرس الثوري خلال الحرب الإيرانية العراقية رسميًا بالحرس الثوري تحت قيادة اللواء جعفري في عام 2007.¹ وأصبحت اليوم ميليشيا أيديولوجية تمتد على نطاق الدولة وتضم مليون عضو وتشارك أيضًا في الأنشطة الاقتصادية والتثقيفية والعقائدية. وأعطيت مساحة كبيرة لتطبيق ولاية الفقيه المطلقة والوضع الراهن السياسي.

قادة خطباء الجمعة والممثلين من رجال الدين. يعين خامنئي رجال الدين هؤلاء لإمامة صلاة الجمعة في جميع أنحاء إيران. وتشمل هذه المجموعة أيضًا ممثلي خامنئي في الحوزات والجمعيات الدينية.

أعضاء رئيسيين من نخبة النظام. وتشمل الأمثلة رئيس البرلمان علي لاريجاني (Ali Larijani) ووزير الخارجية السابق علي ولايتي (Ali Velayati) ورئيس الحرس الثوري السابق يحيى رحيم صفوي (Yahya Rahim Safavi).

البنیاد. يتحكم خامنئي بطريقة غير مباشرة بمؤسسات البنياد (*bonyads*) الإيرانية التي تسيطر على جزء كبير من النشاط الاقتصادي الإيراني. ويعين على سبيل المثال مديري بعض أهم مؤسسات البنياد ويتيح له ذلك شبكة واسعة من المحسوبيات والتمويل خارج نطاق صلاحية الدولة. وتشكل هذه المؤسسات جزءًا مهمًا من شبكته الشخصية. وتعد مؤسسة الحضرة الرضوية (Imam Reza Shrine Foundation) في مشهد، إحدى أكبر المؤسسات التجارية وملاك العقارات في إيران، من أبرز الأمثلة على ذلك. وكان رئيس المؤسسة آية الله عباس واعظ طبسي (Ayatollah Abbas Vaez Tabasi) من أشد مؤيدي خامنئي والقراءة المطلقة لولاية الفقيه. وأفيد أنه لعب دورًا مهمًا في اختيار خامنئي مرشدًا أعلى إذ تصدى لمحاولة إنشاء مجلس قيادة.² وفي المقابل قدم له خامنئي دعمًا أفاده بشكل كبير. ويعتبر البعض أن طبسي أقوى من الحاكم الرسمي لخراسان وهي المقاطعة التي تقع فيها مدينة مشهد.

أفراد العائلة. ويُقال إن ابن خامنئي، مجتبي (Mojtaba)، هو عضو نافذ في شبكة والده الشخصية ويلعب دور حلقة الوصل بين خامنئي وكبار

¹ علي الفونه (Ali Alfoneh)، ماذا تعني التغييرات الهيكلية في الحرس الثوري؟ (What Do Structural Changes in the Guards Mean)، معهد American Enterprise Institute، أيلول (سبتمبر)، 2008.

² مهدي خلجي (Mehdi Khalaji)، السياسة الكارثية: حول عقلانية السياسة الإيرانية (Apocalyptic Politics: On the Rationality of Iranian Policy)، واشنطن العاصمة: معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، كانون الثاني (يناير)، 2008.

ضباط الحرس الثوري والباسيج.³ ويتطابق ذلك مع نمط راسخ لدى رجال الدين الشيعة حيث يصبح غالبًا الابن الأكبر أو المؤتمن نائب والده أو يده اليمنى. ولعب أحمد (Ahmad)، ابن الخميني الأصغر دورًا مماثلًا مع والده.

أبقى المرشد الأعلى تاريخيًا على شبكة شخصية تلعب دورًا أساسيًا في اتخاذ القرارات السياسية الرئيسية

لإيران تاريخ طويل في صنع القرارات بطرق غير رسمية وغير شفافة في أغلب الأحيان. وتفتقر الدولة الإيرانية الحديثة إلى نوع نظام الحكم الإجمالي المتمسك بالقانون الذي تعتمد عليه الكثير من الأنظمة الديمقراطية المتقدمة. وقبل الثورة الإسلامية كان الرجل الأقوى، أي الشاه الحاكم في أغلب الأحيان، يميل إلى اتخاذ قرارات الدولة المهمة وراء أبواب مغلقة بعيدًا عن أعين العامة. وأحاط نفسه عادة بشبكة شخصية غير رسمية ومخصصة له لعبت دورًا رئيسيًا في تشكيل السياسة وبسط سلطته.

وأتبع الخميني بدوره تقليد الشبكة غير الرسمية التي تتفوق على نظام الحكم الرسمي. ولولا الدعم الفعال لشبكة مماثلة لما استطاع هو أيضًا أن يصل إلى الحكم. وبعد الثورة طعنت شريحة واسعة من مختلف الفئات المعارضة للشاه في رؤية الخميني الصارمة للحكم الإسلامي. ولكن تمكن هذا الأخير من تخطي منافسيه من خلال الاعتماد على شبكة واسعة النطاق من المناصرين الموالين له. وبما أنه كان مرجع تقليد شملت هذه الشبكة الآلاف من رجال الدين وطلاب الحزوات الذين نشروا آراءه الدينية والسياسية. وكان معظمهم من أعضاء الجمعيات الدينية التي تربطها علاقات وثيقة بمدينة قم ومجتمع البازار المحافظ في إيران. ولعبت هذه الجمعيات دورًا رئيسيًا في إبقاء رسالة الخميني حيّة ومؤثرة في إيران خلال السنوات الأربع عشرة التي قضاها في المنفى ومن ثم في تنظيم التظاهرات الحاشدة التي أدت في نهاية المطاف إلى الإطاحة بالشاه.⁴

³ جوليان بورجر (Julian Borger)، مجتبي خامنئي: حارس مرشد إيران الأعلى (Mojtaba Khamenei: Gatekeeper to Iran's Supreme Leader)، صحيفة *The Guardian* (لندن)، 22 حزيران (يونيو)، 2009.

⁴ تُعتبر جمعية المؤتلفة الإسلامية إحدى أهم هذه المنظمات وأكثرها فعالية (مسلم Moslem، 2002، ص. 50) وترأسها بازاريون محافظون ودينيون كانوا غير راضين مطلقًا عن سياسات الشاه الداخلية والخارجية. وشكلت جمعية علماء الدين المجاهدين جزءًا من الشبكة أيضًا وتأسست سنة 1977 (مسلم Moslem، 2002، ص. 51) وكانت إحدى جمعيات رجال الدين الأساسية المسؤولة عن تنظيم التظاهرات المؤيدة للخميني. وقد أنتجت عددًا كبيرًا من كبار قادة الجمهورية الإسلامية ومن بينهم خامنئي ورفسنجاني والرئيس السابق لمجلس صيانة الدستور آية الله محمد يزدي ورئيس البرلمان السابق علي أكبر ناطق نوري (Hodjatolislam Ali Akbar Nateq-Nouri).

وبعدما تسلّم الخميني السلطة واصل اعتماده على شبكته الشخصية لترسيخ سلطته والحفاظ عليها إذ سيطر عدد من الأفراد الذين عارضوا رؤيته على نظام الحكم الجمهوري في إيران.⁵ وشملت شبكة الخميني رجال وعلماء دين وأعضاء من المجلس الثوري النافذ والمحاكم الثورية وميليشيات الشوارع الإسلامية وجماعات الضغط التي أصبحت لاحقاً الحرس الثوري.

وأدرك الخميني أن جزءاً كبيراً من سلطته يعود إلى قدرته على الترفّع عن التسابق بين الفصائل الذي بات يشكل سمة من سمات السياسة الإيرانية. وعندما عمد إلى تطوير شبكته الشخصية عززت خياراته موقفه المحايد ظاهرياً وحرص على تمثيل الفصائل الرئيسية كافة. وتألّف المجلس الثوري على سبيل المثال من أفراد كانوا من مستشاري الخميني المقربين في المنفى. وكان بعض هؤلاء الشخصيات مثل أبو الحسن بني صدر (-Abolhassan Bani-Sadr) وصادق قطب زاده (Sadegh Qotbzadeh) وإبراهيم يزدي (Ibrahim Yazdi) أعضاء في مجموعات ثورية لم تتفق تماماً مع وجهات نظر المرشد الأعلى بشأن الدولة الإسلامية. وتألّف البعض الآخر من رجال دين متوسطي الرتبة وطموحين مثل خامنئي ورفسنجاني وآية الله محمد بهشتي (Ayatollah Mohammad Beheshti) وآية الله مرتضى مطهري (Ayatollah Morteza Motahari). ووثق الخميني بهم لولائهم الأيديولوجي لولاية الفقيه وقدرتهم على تنفيذ إملاءاته في النظام السياسي الجديد. وافتقروا للمؤهلات الدينية والتقدير الذي تمتّع به رجال الدين الأكبر سناً في شبكة الخميني الشخصية. ولكنهم تولوا بدرجة كبيرة مسؤولية إدارة البنية التحتية للثورة بما في ذلك الجمعيات الإسلامية شبه السريّة والنقابات البازارية والميليشيات العاكفة على الاستعاضة عن النظام القديم بنظام إسلامي.

ومع مرور الوقت، أصبحت هذه الشبكة الشخصية الواسعة عنصراً ثابتاً للنظام السياسي للجمهورية الإسلامية. وباتت بشكل أساسي بمثابة حكومة ظل عملت جنباً إلى جنب مع هيكلية الدولة الجمهورية الرسمية الإيرانية. وتألّفت "الحلقة المركزية" في قلب هذه الشبكة من المجلس الثوري النخبوي الذي تمتّع أعضاؤه بتأثير كبير في صنع القرار الوطني. وتظهر الأحداث التي جرت في الفترة الأولى من الثورة مدى تأثيره. ودعم الخميني في البداية الحكومة الجديدة وعلى رأسها بني صدر (Bani Sadr). ولكن بعد معارضة بني صدر ومناصره لولاية فقيه صارمة اعتبرهم الخميني "ليبراليين" بشكل

⁵ بقيت المؤتلفة وجمعية علماء الدين المجاهدين عضوين رئيسيين. فضلاً عن ذلك استمد الخميني درجة كبيرة من دعمه من الحزب الجمهوري الإسلامي الذي أسس بعد الثورة للحرص على ترسيخ رؤيته لولاية الفقيه في الدستور الإيراني ونظام الحكم الجديد. وأنتج أيضاً الحزب الجمهوري الإسلامي عدداً كبيراً من قادة الجمهورية الإسلامية المستقبلين.

غير مقبول ومصدر خطر على رؤيته لإيران. ومن خلال لجوئه إلى المجلس الثوري لتجاوز الحكومة الرسمية وإدارة البلاد همّش الرئيس الأول الذي فرّ في نهاية المطاف من إيران.

ولعبت المحاكم الثورية والحرس الثوري واللجان المحلية المنتشرة في كل مكان والتي شكّلت جميعها جزءاً من شبكة الخميني الشخصية الواسعة النطاق دوراً مماثلاً عن طريق الاستيلاء على الوظائف القضائية وإنفاذ القانون المنوطة بالحكومة الإيرانية الرسمية. وأصبح الحرس الثوري عملياً فرقة مغاوير⁷ ولاية الفقيه التابعة للخميني بعدما صدّ القوات المناهضة لولاية الفقيه وفرض إرادته على قوات المعارضة والمؤسسات الجمهورية.

شبكة الخميني الشخصية شكّلت العامل المحرّك الأساسي في خلافة عام

1989

عندما طُرحت مسألة خلافة الخميني في نهاية ثمانينيات القرن الماضي تدخلت شبكة الخميني بشكل كبير. وحرصت في النهاية الشبكة - ولا سيما حلقتها المركزية - على اختيار خامنئي مرشداً أعلى لإيران في عام 1989 وليس المرشح الذي اختاره الخميني أساساً، آية الله حسين علي منتظري.

وكان منتظري مرجعاً رائداً واعتُبر أحد أكثر مساعدي الخميني إخلاصاً في إيران عشية الثورة. وبعد الإطاحة بالشاه كلف الخميني منتظري بكتابة الدستور. وبعد فترة وجيزة عيّنه الخميني في عام 1985 نائباً للمرشد الأعلى وخلفه. ولكن على الرغم من أن منتظري كان من رموز الثورة ومن أتباع وجهة نظر الخميني لولاية الفقيه الأوفياء وتلميذاً للخميني إلا أنه لم يكن عضواً أساسياً في شبكة الخميني الشخصية ولم يجد قط مكاناً له في الحلقة المركزية النافذة.⁶

واعتبر رجال الدين النافذون ذوو المرتبة المتدنية والمتوسطة الذين تتألف منهم الحلقة المركزية منتظري سياسياً مبتدئاً وبيروقراطياً غير كفؤ ودخيلاً.⁷ والأهم من ذلك أنهم رأوا في رتبته مرجعاً رائداً تهديداً لنفوذهم. ومن ناحية أخرى تمتع أعضاء رفيعو المستوى من المجلس الثوري مثل

⁶ شاهروغ أكاهي (Shahrough Akhavi)، فكر آية الله حسين علي منتظري ودوره في السياسة الإيرانية في حقبة ما بعد 1979 (Iran 1979-The Thought and Role of Ayatollah Hossein'ali Montazeri in the Politics of Post) دراسات إيرانية *Iranian Studies*، 1 كانون الأول (ديسمبر)، 2008.

⁷ كمثل على ذلك، لفتوا إلى حقيقة أن الخميني أعطى المسؤولية اليومية لإدارة مجلس خبراء القيادة لانتخب منتظري، آية الله بهشتي، بالرغم من أن منتظري كان رئيس المؤسسة.

رفسنجاني وخامنئي بسلطة سياسية كبيرة ولكنهم لم يمتلكوا المؤهلات الفقهية الضرورية لتولي مناصب حكومية رئيسية. ووقرت لهم معارضة منتظري مسارًا محتملاً ليرتقوا إلى الواجهة الوطنية.

ولم يفعل منتظري شيئاً لسدّ هذه الفجوة وأبقى على مسافة بينه وبين المجلس الثوري والحزب الجمهوري الإسلامي.⁸ وفي نهاية حياة الخميني نأى منتظري بنفسه أكثر عن الحلقة المركزية عندما بدأ بالتعبير علناً عن وجهة نظره بأن الجمهورية الإسلامية قد انحرفت عن مسارها "الصحيح" الذي وضعه الثوار. وفي الواقع، أصبح ناقداً للنظام السياسي الذي لعب هو نفسه دوراً جوهرياً في إنشائه. وبالرغم من استمراره في دعم ولاية الفقيه الخاصة بالخميني دعا إلى نظام سياسي أكثر انفتاحاً ومشاركة وانتقد النظام والخميني نفسه لانتهاك حقوق الإنسان وسوء معاملة الإيرانيين.⁹

وشكلت ربما عدم قدرة منتظري على التقدم ضمن شبكة الخميني الشخصية السبب المباشر لتجريده في النهاية من منصب وريث المرشد الأعلى. وكان رفسنجاني ومناصروه داخل حلقة الخميني المركزية مسؤولين بدرجة كبيرة عن تحية منتظري. ووفر تورط أحد أقرباء منتظري في فضيحة إيران كونترا (Iran-Contra) عذراً مناسباً لخصومه ولا سيما رفسنجاني لتهميشه أكثر وإبعاده عن السلطة.¹⁰ ولكن شكّل انتقاد منتظري للخميني لتورطه في الإعدام الجماعي للسجناء اليساريين في عام 1988 الضربة القاضية. وطفح الكيل بالنسبة للخميني وعدد من مستشاريه المقربين في شبكته الشخصية ومن بينهم رفسنجاني وخامنئي. وقال الخميني لمنتظري في ردّ خطي: "بعدما توضّح لنا أنكم ستسلمون بعدنا هذا البلد وثورتنا الإسلامية العزيزة... للبراليين... لم تعودوا مؤهلين لخلافتنا في منصب القائد الشرعي للدولة".¹¹

واستفاد رفسنجاني كثيراً من سقوط منتظري إذ خلف خامنئي رئيساً لثماني سنوات وأصبح من أغنى شخصيات النظام وأكثرها نفوذاً. وسرعان ما أصبح خامنئي المنافس الأساسي لتولي منصب المرشد الأعلى. وكان نقیض منتظري من نواح عديدة. وتوقرت فيه بنظر الخميني وحلقته المركزية

⁸ أكاهوي (Akhavi)، 2008.

⁹ باقر معين (Baquer Moin)، الخميني: حياة آية الله (Khomeini: Life of the Ayatollah)، نيويورك: منشورات Thomas Dunne Books، 1999، ص. 280.

¹⁰ شاوول باخاش (Shaul Bakhash)، حكم آيات الله وإيران وسياسة الفضائل الإسلامية في إيران ما بعد الخميني (The Reign of the Ayatollahs, Iran and the Islamic Factional Politics in Post-Khomeini Iran)، نيويورك: منشورات Basic Books، 1986، ص. 281.

¹¹ معين (Moin)، 1999، ص. 287.

المؤهلات الرئيسية لهذا المنصب¹² وأقام تحالفًا أساسيًا مع شخصيات من اليمين الإسلامي في شبكة الخميني الشخصية وتحديدًا رفسنجاني. ولعب رفسنجاني دورًا جوهريًا في تعيين خامنئي ويعود ذلك بدرجة كبيرة إلى مكانته مستشارًا موثوقًا للخميني. وعندما اجتمع مجلس خبراء القيادة لاختيار المرشد الأعلى المقبل أبلغهم رفسنجاني أن الخميني كشف له عن تأييده لخامنئي ليشغل منصب المرشد الأعلى المقبل. ولعب أحمد ابن الخميني المقرب من رفسنجاني دورًا مهمًا أيضًا إذ أكد علنًا اختيار الخميني لخامنئي: في حين كان خامنئي في كوريا الشمالية رآه الإمام (آية الله الخميني) على شاشة التلفزيون ورأى نهجه وخطاباته ونقاشاته. وكان ذلك مثيرًا جدًا للاهتمام بالنسبة للإمام الذي قال إنه [خامنئي] جدير حقًا بالقيادة.¹³

منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي رسّخ خامنئي وشبكته الشخصية سلطتهم بانتظام وأصبحوا اليوم صنّاع القرار الرئيسيين في السياسة الإيرانية

عندما تولى خامنئي منصبه في عام 1989 ورث شبكة الخميني الشخصية. وأبقى على عدد كبير من قادة خطباء الجمعة الذين عينهم الخميني على سبيل المثال وحافظ بالتالي على ولاء مجموعة نافذة من رجال الدين.¹⁴ واعتمد على الكثير من الجمعيات الثورية المحافظة عينها التي ساعدت على إيصال الخميني إلى السلطة مثل المؤتلفة (*Motalefeh*) وجمعية علماء الدين المجاهدين. وحصل على دعم جوهري من جمعية مدرّسي حوزة قم العلمية التي أنتجت بعضًا من أهم شخصيات النظام المحافظة ومن بينها جنّتي وآية الله محمد يزدي، الرئيسان السابق والحالي لمجلس صيانة الدستور. وعمد مجلس صيانة الدستور باستمرار إلى دعم أهداف خامنئي السياسية عن طريق اختيار المرشحين للانتخابات والتصدي للتشريعات الإصلاحية.

¹² تميّز خامنئي بقدراته الإدارية العالية ومواجهاته البيروقراطية وكان أحد منسقي الخميني في النخبة الثورية قبل عودة هذا الأخير إلى إيران ولعب دورًا مهمًا في تنظيم قوات الثورة الإسلامية التي أطاحت بالشاه (باخاش، 1986، ص: 42). وشغل عددًا من المناصب المهمة قبل توليه منصب المرشد الأعلى ومن بينها قائد خطباء الجمعة في طهران في عام 1979 ونائب وزير الدفاع ثم المشرف على الحرس الثوري في عام 1980 ورئيس الجمهورية من عام 1981 وحتى 1989.

¹³ معين (Moin)، 1999، ص: 310.

¹⁴ بوشتا (Buchta)، 2000.

ولكن خلال السنوات الأولى من تولي خامنئي منصبه لم يكن لديه جمهور طبيعي خاص به ولم يكن قد وضع بعد بصمته الشخصية على الشبكة الشخصية الذي بناها الخميني (بمساعده) وسلمه إياها. واستاءت المؤسسة الدينية التي شكّلت جزءاً مهماً من شبكته مثلاً من افتقار خامنئي للفقه الإسلامي ومن حقيقة أن النص الأصلي الوارد في الدستور الذي يفرض أن يكون المرشد الأعلى مرجع تقليد أو مصدر تقليد قد ألغي من أجل السماح بتعيين خامنئي مرشداً أعلى.¹⁵

ووضعت في البداية رئاسة رفسنجاني حدوداً لسلطة خامنئي ولكن مع مرور الوقت تمكن هذا الأخير من فرض نفسه. وبالإضافة إلى ذلك نجح خامنئي ورفسنجاني في إدارة إيران دون هذا القدر الكبير من الاحتكاك الذي طغى على العلاقة بين خامنئي ورئيس إيران التالي محمد خاتمي. وفاجأ انتخاب خاتمي في عام 1997 نخبة النظام بما في ذلك خامنئي. فقد أشار ذلك إلى تعاضل أهمية اليسار الإسلامي في المؤسسات الجمهورية على الأقل وفي صفوف أعضاء المؤسسة الدينية المؤيدين لوجهات نظر ولاية الفقيه الديمقراطية. ورأى خامنئي في ذلك تحدياً لدوره بوصفه السلطة العليا في إيران.

ومن أجل التصدي لذلك بدأ خامنئي بالاعتماد بشكل أكبر على أعضاء شبكته الشخصية الذين ينتمون إلى اليمين من طيف الفصائل واضعاً ثقته بهم للحفاظ على الوضع الراهن والتصدي لبرنامج اليسار الإسلامي الذي ناصره خاتمي. ومع مرور الوقت عيّن عدداً متزايداً من هؤلاء الأفراد في مناصب سيادية ضمن سلطات الحكومة الثلاث والجيش وقوات الأمن (وبخاصة الحرس الثوري) والمنظمات غير الحكومية مثل البنياد. وبالتزامن مع ذلك أقصى تدريجياً الإصلاحيين وحتى المحافظين (البراغماتيين) العاملين الذين شكّلوا جزءاً من الشبكة التي ورثها عن الخميني. وفي الوقت عينه وسّع حلقة المركزية لتشمل كبار أعضاء الحرس الثوري من المتشددين. وبدأت شبكته الشخصية باتخاذ طابع فتوي واضح.

ولعب المتشددون في شبكة خامنئي الشخصية دوراً أساسياً في انتخاب أحمددي نجاد رئيساً في عام 2005. وطالت الباسيخ على سبيل المثال اتهامات

¹⁵ مُنح خامنئي رتبة مجتهد بعد اختياره مرشداً أعلى من قبل رجل دين غير معروف نسبياً يُدعى محمد تقى بهجت (Muhammad Taqi Bahjat) لم يكن من علمي خامنئي وفق ما قاله مهدي خلجي (Mehdi Khalaji). وفضلاً عن ذلك اختارت النخبة الحاكمة للخلافة الخميني ليصبح مرجعاً آية الله محمد علي أراكي (Ayatollah Muhammad Ali Araki). وكان آية الله أراكي المسنّ من المراجع الأعلى مرتبة في إيران واعتبره خامنئي وحلفاؤه من رجال الدين مطواً ومخلصاً. وبالفعل منع اختيار أراكي مرجعاً بعد وفاة الخميني في عام 1989 تقسيم سلطة الخميني الدينية على مراجع مختلفة لم يؤيد الكثيرون منهم ولاية الفقيه المطلقة. وبدأ خامنئي بالمطالبة برتبة المرجع بعد وفاة أراكي في عام 1994.

واسعة النطاق باللجوء إلى أنشطة غير مشروعة مثل حشو صناديق الاقتراع والتصويت المتعدد باستخدام وثائق ميلاد مزيفة لضمان فوز أحمدني نجاد.¹⁶ وخلال ولاية أحمدني نجاد الأولى ازداد تدريجيًا اعتماد خامنئي على شخصيات وجمعيات اليمين المتطرف التي قبلت سلطته على أساس المفهوم المطلق لولاية الفقيه. وشمل هؤلاء أعضاء متشددين من رجال الدين والحرس الثوري ومنظمات دينية أخرى مثل مؤسسة الإمام الخميني للتعليم والأبحاث (Imam Khomeini Educational and Research Institute) ويتأسسهم آية الله مصباح يزدي "عميد" حركة اليمين الإسلامي المتشدد في إيران. وقوض ذلك من مصداقية خامنئي باعتباره "الموازن" أو "الحكم" في النظام السياسي الفتوي الإيراني - علمًا أن الخميني حافظ نسبيًا على هذا الدور.

ومع تراجع دور خامنئي "حكمًا" منذ عام 2005 ازداد اعتماده على الحرس لدعم سلطته السياسية والدينية المتضائلة. ونتيجة لذلك أصبح الحرس الثوري حَكَمَ "اللياقة" السياسية في إيران وبات يُستخدم ضد فضاء النظام التي تشكك في الوضع الراهن. وفي ظل النزاع القائم حول انتخابات عام 2009 أصبح الحرس الثوري إلى جانب ميليشيا الباسيج جزءًا مهميًا من شبكة خامنئي الشخصية. وأعلن مجتبي ذو النور (Mojtaba Zolnour) أحد ممثلي خامنئي في الحرس الثوري عن دعمه للرئيس المنتهية ولايته أحمدني نجاد وذلك في خطاب ألقاه قبل أسابيع قليلة من انتخابات 12 حزيران (يونيو) 2009.¹⁷ وبالإضافة إلى ذلك انتقد ذو النور العديد من الشخصيات البارزة في النظام ومن ضمنها خاتمي ورفسنجاني وحتى المتشدد محسن رضائي (Mohsen Rezai). ومثلت ربما تعليقات ذو النور آراء خامنئي. وتشير هذه الأخيرة إلى عدم اعتداد خامنئي أو شبكته الخاصة بشرعية ترشيح أي إصلاحيين أو حتى متشددين للرئاسة في ذلك الحين.

ولعب أيضًا مكتب الحرس الثوري السياسي دورًا مهمًا في إعادة انتخاب أحمدني نجاد. وقبل أيام قليلة فحسب من الاقتراع أعلن رئيس المكتب العميد يد الله جواني (Yadollah Javani) أنه يعتبر الحركة الإصلاحية ومرشحها الرئيسي مير حسين موسوي عملاء "لثورة مخملية" تهدف للإطاحة بالنظام

¹⁶ كسري ناجي (Kasra Najji)، أحمدني نجاد: التاريخ السري لقائد إيران المتشدد (Ahmadinejad: e Secret History of Iran's Radical Leader)، بيركلي، كاليفورنيا: منشورات جامعة كاليفورنيا، 2008، ص. 77.

¹⁷ نائب ممثل المرشد الأعلى في الحرس الثوري أو المتحدث باسم الحزب السياسي العسكري؟ (The Deputy Representative of the Supreme Leader in the Guards, or the Spokesperson for the Military Political Party) ساذي (Agah Sazi)، 20 أيار (مايو)، 2009.

وولاية الفقيه. وصرّح أن الحرس الثوري سيعمل على "إخماد" أي محاولة لثورة مخمّلية - أي فوز موسوي.¹⁸ وفي أعقاب الانتخابات أكد الحرس الثوري على أنهم عمدوا إلى حماية الثورة من "التهديد" الإصلاحية. ووفقاً لقائد الحرس الثوري العام اللواء علي جعفري "كلف الحرس الثوري بالدفاع عن الثورة وعليه أن يلعب دوراً حاسماً في حماية الثورة وتخليدها".¹⁹ وذكر جواني أن "لا أحد اليوم حيادي. وهناك تياران - أولئك الذين يدافعون عن الثورة والمؤسسة ويدعمونها وأولئك الذين يسعون إلى إسقاطها".²⁰ وقاد الباسيج عملية قمع النظام للمحتجين على الانتخابات وأثبتوا أنهم قوات الأمن الأكثر ولائاً لخامنئي.²¹ ومع هذه الأحداث مكن خامنئي الحرس الثوري بطريقة ما كان ليتصوّرها الخميني - أو حتى ليوافق عليها. وبرز المتشددون في الحرس الثوري باعتبارهم العنصر الأقوى في شبكة خامنئي الشخصية. في الواقع لم تلعب شبكة خامنئي الشخصية دور دولة داخل دولة فحسب بل تولت أيضاً مهمة "شرطة الفكر" داخل مؤسسات السلطة الإيرانية. وشكّلت دائرة مغلقة ومتشددة لصنع القرارات تهدف للحفاظ على النظام السياسي الحالي والأيدولوجية المطلقة لولاية الفقيه. ولم يأتي ذلك على حساب الإصلاحيين فحسب بل المحافظين التقليديين و(البراغماتيين) العمليين أيضاً مثل رفسنجاني.

¹⁸ توماس إردبرينك (Thomas Erdbrink)، "تجمعات سياسة توقف حملة إيرانية" (Rallies Close Out Iranian Campaign)، صحيفة *Washington Post*، 11 حزيران (يونيو)، 2009.

¹⁹ بورزو دراجي (Borzou Daraghi)، "الحرس الثوري الإيراني يعترف بلعب دور أكبر في أمن الدولة" (Iran's Revolutionary Guard Acknowledges Taking a Bigger Role in Nation's Security)، موقع *Lebanon Wire*، 6 تموز (يوليو)، 2009.

²⁰ دراجي (Daraghi)، 2009.

²¹ ظهرت مؤشرات على أن قوات إنفاذ القانون كانت مترددة بشأن الاعتداء بالضرب على متظاهرين غير مسلّحين.

خمسة سيناريوهات لخلافة المرشد الأعلى في المدى القريب

سيعتمد مستقبل مؤسسة المرشد الأعلى بعد خامنئي على العوامل الثلاثة التي تمارس الآن التأثير الأقوى على اتجاه النظام: توازن القوى بين الفصائل ووجهة النظر السائدة لولاية الفقيه ودرجة نفوذ شبكة خامنئي الشخصية. ويستطيع المحللون وصناع السياسات مراقبة كيف يتطور كل عامل من هذه العوامل الثلاثة على حدة فضلاً عن هيئة الثلاثة عوامل وتغيّرها مع مرور الزمن كوسيلة لتحديد الأرجحية النسبية لتحقيق سيناريو أو أكثر مع اقتراب موعد الخلافة.

ويمكن رؤية كل عامل من منظور مجموعة من المؤشرات المحددة التي يستطيع المحللون تتبعها وتفسيرها مع مرور الوقت. ومن الممكن بفضل هذه المؤشرات تقييم كيفية تطور عامل ما فضلاً عن ثقله المحتمل في تشكيل الخلافة. وتشكل هذه المؤشرات نقطة انطلاق التكهّنات المدروسة حول الطابع المرجح للمرشد الأعلى المقبل - أو حتى احتمال إلغاء المنصب - وبالتالي اتجاه إيران المستقبلي.

مؤشرات لمعرفة كيفية تطور التنافس بين الفصائل

يستطيع المحللون تعقب المؤشرات التالية لفهم كيف يتطور توازن القوى بين فصائل النظام الرئيسية وكيف يمكن أن تؤثر الفئوية في الخلافة:

- هيمنة فئة في الحكومة. قد تشير سيطرة فئة ما على الرئاسة والمجلس وبخاصة خلال عملية الخلافة إلى نوع المرشد الأعلى الذي يلي خامنئي.
- هيمنة فئة في مجلس خبراء القيادة ومؤسسات رئيسية أخرى. قد تساهم الميول الفتوية لأعضاء المجلس البالغ عددهم 86 رجل دين في تحديد الدور الذي قد تلعبه هذه الهيئة في الخلافة ومستوى فعاليتها. وقد تؤثر فعالية المؤسسات الأخرى مثل مجمع تشخيص مصلحة النظام في تأثير الفصائل في الحكومة والمعارضة.
- العلاقة بين الفصائل والمرشد الأعلى. قد تعكس تصريحات المرشد الأعلى وأعماله دعمًا لمصالح الفصائل أو عرقلتها. ويعطي ذلك لمحة عن النفوذ الذي تتمتع به الفصائل المختلفة. وقد يكشف أيضًا النجاح أو الفشل النسبي لهذه الميول عن علاقات القوة بين الفصائل.
- تمثيل الفصائل في النظام. ويعطي ذلك فكرة عن مدى الطيف التمثيلي وبالتالي درجة النفوذ التي تتمتع بها الفصائل المتنافسة في صنع القرارات المتعلقة بالخلافة. ويشكل حجم الضغوط التي تمارسها الحكومة على فصائل المعارضة أو على العكس مدى تساهلها مع الفصائل الأخرى عاملاً مهمًا في تحديد كيفية تفسير الدستور الإيراني وتطبيقه. وقد يساعد أيضًا وجود تحالفات بين الفصائل في النظام أو غيابها على تحديد النفوذ خلال فترة الخلافة.
- وضع المجموعات خارج النظام ونفوذها. قد تساعد في الواقع القوة النسبية لهذه المجموعة وتأثيرها مثل الحركة الخضراء على تحديد مستقبل النظام حتى لو لم تشكل حاليًا جزءًا منه.
- وضع المؤسسات الجمهورية والمجتمع المدني. يشكل اتساع المجتمع المدني أو تقلصه وإضعاف المؤسسات الجمهورية أو تعزيزها مؤشرات أخرى على كيفية تشكيل التنافس بين الفصائل للخلافة.

مؤشرات تدل على وجهة النظر السائدة لولاية الفقيه

يمكن لأي من المؤشرات الآتية توضيح القراءة السائدة لولاية الفقيه داخل النظام في وقت معين:

- تصريحات كبار رجال الدين أو النقاشات في ما بينهم المتعلقة بالسلطة الإلهية والإرادة الشعبية ودور الدين في النظام السياسي. وتوفر هذه

- النقاشات في مختلف المنتديات - قم والنجف ومجلس خبراء القيادة والخطب العامة - دلائل على تقدّم أو تراجع مكانة أي شكل من أشكال ولاية الفقيه الثلاثة وتنبأ بالتالي بدورها في الخلافة. ولا بدّ من النظر في كثافة هذه التصريحات والنقاشات وحدتها.
- المكانة السياسية والدينية لرجال الدين الأفراد الذين يدلون بهذه التصريحات. وقد يوفّر ذلك أيضاً أدلّة على المذاهب الفكرية المهيمنة لولاية الفقيه أو تلك التي يتراجع نفوذها.
 - ردود الحكومة على التصريحات حول ولاية الفقيه. قد تشير القسوة أو التساهل الذين تتفاعل بهما الحكومة مع التصريحات أو النقاشات إلى هيمنة مذهب فكري معيّن أو بالدرجة عينها إلى التخوف من تزايد قوة مذهب فكري منافس.
 - استخدام الحكومة لولاية الفقيه في تصريحاتها. قد يشير تزايد استخدام ولاية الفقيه في السياسات الحكومية وتصريحاتها أو تراجعه إلى مدى أهمية الدور الذي يلعبه المفهوم خلال فترة الخلافة.

مؤشرات تدلّ على كيفية تطوّر شبكة خامنئي الشخصية والسلطة التي تتمتع بها

يستطيع المحلّلون مراقبة المؤشرات الآتية لتحديد مستوى التأثير الذي يتمتع به خامنئي وحلقته المركزية وشبكته الشخصية الأوسع نطاقاً على تشكيل الخلافة المقبلة:

- وضع الحرس الثوري وطبيعة أدواره المتعدّدة في إيران. سيؤثر وضع الحرس الثوري وطبيعة أدواره في السياسة والاقتصاد والمجتمع بدرجة كبيرة في الدور الذي تلعبه هذه المنظمة في تشكيل الخلافة. وقد يرى المراقبون هذا الوضع في كثافة تصريحات قادة الحرس الثوري وأنواعها وأيضاً في إجراءاته المتعلقة بالأمن الداخلي والانتخابات والنشاط الاقتصادي. وتشكّل أيضاً مظاهر الانشقاقات والتطهير في أوساط القيادة مؤشراً رئيسياً على توجه الحرس.
- الترابط في تصريحات ممثلي المرشد الأعلى الخاصين وأنشطتهم. سواء تكلم ممثلو المؤسسات وقادة خطباء الجمعة وغيرهم من أصحاب المناصب المعيّنين بصوت واحد أم لا سيشير ذلك إلى مستوى الوحدة داخل شبكة خامنئي الشخصية.

- وضع الأفراد الرئيسيين وأنشطتهم. قد تشير أنواع الأنشطة التي يقوم بها الأفراد المقربون من المرشد الأعلى - علناً أو وراء الكواليس - وكثافتها ازدياد أو تناوُل أهمية الفرد المعني فيما يخص الخلافة.
- وضع الجهود المبذولة في إطار المساءلة. إن نجاح مبادرات تحسين المساءلة في النظام أو فشلها هو دليل على نفوذ شبكة خامنئي الشخصية التي تزدهر حالياً نظراً لغياب المساءلة.
- وضع مجلس صيانة الدستور وأنشطته. يؤثر أعضاء مجلس صيانة الدستور الذين يعيّنهم المرشد الأعلى بشكل مباشر أو غير مباشر في مسار التشريع والانتخابات ويساعدون على تحديد البيئة التي قد تحدث فيها الخلافة.
- حجم منصب المرشد الأعلى وسلطاته. يتمتع المكتب الكبير المنوطة به صلاحيات إدارية واسعة النطاق بتأثير كبير على مسار الخلافة.
- استخدام مجموعات حراسة لترهيب جماعات المعارضة. يشير ظهور مجموعات حراسة متعددة لترهيب الخصوم والتضييق عليهم وحتى قتلهم إلى شبكة شخصية مستعدة للعمل خارج النظام لحماية نفسها والمرشد الأعلى.

هيئة العوامل الثلاثة اعتباراً من عام 2011

يقدم وضع العوامل الثلاثة في عام 2011 قاعدة يستطيع المحللون الانطلاق منها لتعقب مختلف المسارات المحتملة نحو الخلافة المقبلة. ومن ناحية توازن القوى بين الفصائل يهيمن المتشددون حالياً على سلطات الحكومة الثلاث - التنفيذية والتشريعية والقضائية. ويشكل المتشددون الموالون لخامنئي ومؤيدو ولاية الفقيه المطلقة ركيزة مجلس صيانة الدستور النافذ. ويتحكم المتشددون أيضاً بالجيش وقوات الأمن بما في ذلك الحرس الثوري القوي. ومن بعض النواحي لا يزال مجمع تشخيص مصلحة النظام الذي يترأسه رفسنجاني معقلاً للمحافظين (البراعماتيين) العمليين ولكن لا يبدو حالياً أنه يتمتع بسلطة كبيرة. ونظرياً ينبغي أن يعطي دور رفسنجاني رئيساً لمجمع تشخيص مصلحة النظام ومجلس خبراء القيادة نفوذاً كبيراً له تجاه خامنئي وأحمدي نجاد وغيرهما من المتشددين. وخلال النزاع على نتائج انتخابات عام 2009 كثرت التكهنات حول استخدامه لمنصبه للضغط على خامنئي لكي يكبح جماح أحمدي نجاد. ولكن أفيد أنه عجز

عن جمع الدعم الكافي داخل المجلس سواء للضغط على المرشد الأعلى أو انتقاده. وحافظ ربما المتشددون المتعنتون مثل مصباح يزدي وآية الله أحمد خاتمي (Ayatollah Ahmad Khatami) (لا تربطه صلة قرابة بمحمد خاتمي) على نفوذ كاف في المجلس خلال فترة ما بعد الانتخابات للتصدي لنظرائهم المحافظين التقليديين والمحافظين (البراغماتيين) العمليين. ويبدو أن نفوذهم اليوم لا يقل أهمية.

ولكن المتشددين يشهدون حاليًا انقسامات عميقة في صفوفهم. فعلى سبيل المثال يسيطر الأخوان لاريجاني اللذان يعارضان أحمد نجاد بالرغم من انتمائهما الأيديولوجي المتشدد على المجلس والسلطة القضائية. وتنافس علي لاريجاني على وجه الخصوص بشراكة مع أحمد نجاد على النفوذ السياسي. وعندما أقدم أحمد نجاد في عام 2010 على السيطرة على نظام جامعة آزاد الإسلامية (Azad University) التي تجمعها بعض الروابط برفسنجاني ومناصريه حاول المجلس بالفعل التصدي لخطته. وردًا على ذلك تظاهر الحراس المؤيدون لأحمد نجاد أمام البرلمان واصفين بعض أعضائه بالـ"خونة"¹. ويؤدّ لاريجاني وغيره من الشخصيات المتشددة المناهضة لأحمد نجاد مثل أمين سر مجمع تشخيص مصلحة النظام محسن رضائي (Mohsen Rezai) وعمدة مدينة طهران محمد باقر قاليباف (Mohammad Bagher Ghalibaf) الحدّ من صلاحيات الرئيس الحالي وربما ضمان نتيجة تصب في مصلحتهم في الانتخابات الرئاسية لعام 2013.

ولكن على الرغم من هذه التصدعات الداخلية في اليمين المتشدد يواصل المرشد الأعلى دعمه لأحمد نجاد وأتباعه. وشكل هذا الدعم بشكل حاسم توازن القوى بين الفصائل اليوم: ونتيجة لذلك تم فعليًا تهميش اليسار الإسلامي والحركة الخضراء في حين خسر قادة بارزون وفي أغلب الأحيان محافظون عمليون أوفياء وحتى متشددون مثل رفسنجاني ولاريجاني الكثير من مكانتهم. وبالفعل لم يعد واضحًا ماهية السلطة التي سيتمتع بها رفسنجاني في النظام في السنوات القليلة المقبلة.

ومن المرجح أن يؤثر دعم خامنئي الثابت لأحمد نجاد في انتخابات عام 2009 والذي أكد عليه أبرز رجال الدين المتشددين مثل مصباح يزدي بشكل حاسم في الخلافة على المدى القريب: ستلعب الفئة التي تتحكم حاليًا بمؤسسات النظام وكذلك وجهة نظر هذه الفئة حول ولاية الفقيه دورًا رئيسيًا في تشكيل ما يأتي بعد خامنئي. وتعتبر الرئاسة بشكل خاص

¹ إصلاح جامعة إيرانية يثير جدلاً في معسكر أحمد نجاد (Iran University Reform Sparks Row in Ahmadinejad) (Camp)، أخبار (BBC News، 23 حزيران (يونيو)، 2010.

جائزة قيمة للمتشددين ومناصري ولاية الفقيه المطلقة. لقد أصبح أحمدي نجاد الآن في وضع يخوّله التأثير في الخلافة في حال حدوثها في السنوات القليلة المقبلة. ويصوغ الدستور الإيراني هذه السلطة وينص على ما يلي:

في حال وفاة المرشد أو استقالته أو تنحيته يتخذ خبراء القيادة خطوات في أقرب وقت ممكن لتعيين مرشد جديد. وبناء على قرار من مجمع تشخيص مصلحة النظام يتولى مجلس يتألف من الرئيس ورئيس السلطة القضائية ورجل دين من مجلس صيانة الدستور مؤقّتاً مهام المرشد وذلك حتى تعيين مرشد جديد.²

وفي هذا السياق كان فوز موسوي في الانتخابات الرئاسية لعام 2009 سيحقق من نواح عدّة كابوس المتشددين لأنه كان سيجمع بين رئاسة إصلاحية وسيطرة رفسنجاني المحافظ العملي على مجلس خبراء القيادة ومجمع تشخيص مصلحة النظام. وبالفعل قد تكون النفعية السياسية وراء قرار رفسنجاني بالانحياز إلى موسوي والإصلاحيين في أعقاب الانتخابات (ففي النهاية شكل رفسنجاني مصدر أذى للحركة الإصلاحية خلال رئاسة خاتمي). ولكن في ما يتعلق بتوازن القوى بين الفصائل تبين أنه في هذه المرحلة من الزمن تجمع بين المحافظين (البراغماتيين) العمليين والإصلاحيين مخاوف مشتركة بشأن مصير الجمهورية الإسلامية ومصالحها على المدى الطويل.

وفي ما يخص ولاية الفقيه يهيمن حالياً التفسير المطلق داخل الجمهورية الإسلامية. ويتوافق ذلك مع ترسيخ سلطة المتشددين الذين يؤيدون هذا التفسير. وعلى الرغم من أن هذا المفهوم شكّل في بعض الأحيان موضع جدل محتدم خلال تسعينيات القرن الماضي شكّل بروز الحرس الثوري وتهميش الإصلاحيين والمحافظين (البراغماتيين) العمليين وإضعاف مراكز السلطة المتنافسة في إيران على مدى العقد المنصرم أرضاً خصبة الآن لهذا التفسير المحدود والاستبدادي لولاية الفقيه.

ويؤكد مصباح يزدي صراحة بصفته أحد أبرز المتحدثين باسم ولاية الفقيه المطلقة على أن المرشد الأعلى هو مصدر السلطة المطلق والمسلم به في إيران. وبالفعل فقد أكد على هذا الموقف باستمرار منذ انتخابات عام 2009. وأيد أحمدي نجاد وجهة النظر هذه وأعلن في تموز (يوليو) 2010

² انظر الغار (Algar)، 1980a.

أن الحزب الوحيد في إيران هو حزب الولاية أي خامنئي.³ وأصدر المرشد الأعلى نفسه فتوى في الشهر عينه مشددًا على دوره وريثًا روحياً للنبي محمد والأئمة الاثني عشر: وتنص هذه الفتوى صراحة على أن الشعب ينبغي أن يطيعه في غياب الإمام الغائب.⁴

وأدت الوفيات أو التهميش الذي طال المؤيدين الرئيسيين للتفسيرين الآخرين لولاية الفقيه إلى ترسيخ وجهة النظر المطلقة بشكل محكم. وربما كان آية الله منتظري الذي توفي في كانون الأول (ديسمبر) 2009 مناصر ولاية الفقيه الديمقراطية الأكثر احترامًا. ولكن "خلفه" آية الله يوسف الصانعي (Ayatollah Yousef Sanei) يواجه حاليًا ضغطًا كبيرًا من مناصري التفسير المطلق لوقف المناداة بالتفسير الديمقراطي. وحاولت جمعية مدرّسي حوزة قم العلمية التي تدعم بثبات وجهة النظر المطلقة تقويض دور الصانعي بصفته مرجعًا تقليديًا.⁵ ويواجه رجال دين آخرون ذوو ميول تقليدية وإصلاحية ضغوطات مماثلة بسبب وجهات نظرهم حول ولاية الفقيه في حين يخطط عدد من قادة خطباء الجمعة الذين ينتقدون قراءة الوضع الراهن "للتقاعد" في المستقبل القريب.⁶

وخسرت أيضًا شخصيات سياسية مؤثرة من خارج دوائر رجال الدين تربطها علاقات وثيقة برجال الدين التقليديين أو الإصلاحيين الذين يؤيدون وجهة نظر ديمقراطية لولاية الفقيه درجة كبيرة من النفوذ منذ انتخابات عام 2009. وربما يعد رفسنجاني أبرز مثال على ذلك - إذ يُعتبر من الشخصيات القليلة في الجمهورية الإسلامية التي تتمتع بالسلطة والمكانة للتصدي لولاية الفقيه المطلقة على نحو فعال. وتحديث أفراد من المعسكر الديمقراطي عن مجلس قيادة ودور أكبر لكبار رجال الدين وهما أمران من شأنهما تهديد وجهة نظر خامنئي المطلقة لولاية الفقيه. ولفت رفسنجاني والقادة الإصلاحيون مرارًا وتكرارًا إلى أن الجانبين "الجمهوري" والشعبي للجمهورية الإسلامية يشكلان جزءًا أساسيًا من طابعها الإسلامي. فعلى سبيل

³ أليستير ليون (Alistair Lyon)، "تحليل - الرئيس الإيراني يفضب المحافظين والإصلاحيين" (Analysis—Iran's President Angers Conservatives, Reformists)، وكالة Reuters، 19 تموز (يوليو)، 2010.

⁴ نزانين كمدار (Nazanin Kamdar)، "فتوى خامنئي عن نفسه: عليكم إطاعتي" (Khamenei's Fatwa About Himself: You Must Obey Me)، موقع Rooz Online، 23 تموز (يوليو)، 2010.

⁵ "رجل دين منشق يدين الأعمال الترهيبية التي تقوم بها الحكومة" (Iranian Dissident Cleric Condemns Government Intimidations)، إذاعة Radio Zamaneh، 9 أيار (مايو)، 2010.

⁶ كايفان بوزورغمير (Kayvan Bozorgmehr)، "إيران: التطهير الكبير لقادة خطباء الجمعة" (Iran: The Great Purge of Friday Prayer Leaders)، موقع Rooz Online، 28 تموز (يوليو)، 2010.

المثال صرّح رفسنجاني في خطبة صلاة الجمعة المرتقبة بعد الانتخابات في 17 حزيران (يونيو) 2009 قائلاً إنه:

وفقاً للدستور يُحدّد كل شيء في الدولة بتصويت الشعب. وينتخب الشعب أعضاء مجلس خبراء القيادة ثم ينتخبون المرشد أي أن المرشد يُنتخب [بطريقة غير مباشرة] عبر تصويت الشعب. ويُنتخب الرؤساء وأعضاء البرلمان وأعضاء المجالس بالتصويت الشعبي المباشر. ويُعيّن مسؤولون آخرون [بطريقة غير مباشرة] أيضاً عن طريق تصويت الشعب. فكل شيء يعتمد على الشعب. هذا هو النظام الديني. لا يُستخدم لقب الجمهورية الإسلامية للشكليات. بل يشمل الطبيعتين الجمهورية والإسلامية.⁷

وتختلف وجهة نظر رفسنجاني المتعلقة بولاية الفقيه والجمهورية الإسلامية اختلافاً ملحوظاً عن وجهة نظر المتشددين الذين دعموا خامنئي وأحمدي نجاد. وأفاد آية الله محمد يزدي في ردّه على خطبة رفسنجاني قائلاً إن "تأييد الشعب لا يجلب الشرعية وإنما الشعبية".⁸ ووفقاً ليزدي لا تركز شرعية الجمهورية الإسلامية على الإرادة الشعبية أو الدستور بل على السلطة التي منحها الله للمرشد الأعلى. ولا مكان للروّيتين السكونية أو الديمقراطية لولاية الفقيه في فكر رجال مثل يزدي البارز حالياً في إيران.

ومع ذلك لا تزال وجهة النظر الديمقراطية مهمة اليوم. وعلى الرغم من الانتقادات التي يوجهها أحياناً اليسار الإسلامي لولاية الفقيه إلا أنه لم يناصر التفسير السكوني وبالتالي فإنه ما زال يعمل ضمن "الخط الأحمر" الذي يشكّله المفهوم اليوم في الجمهورية الإسلامية. ولهذا السبب لم يتمكن خامنئي واليمين الإسلامي من القضاء تماماً على مشاركة الإصلاحيين في النظام السياسي. ويمتلك بالتالي اليوم مفهوم ولاية الفقيه الديمقراطية نوعاً من الشرعية على الرغم من بقائه على هامش السياسة الإيرانية. وبالفعل قد يكون وقعه أكبر لدى الإيرانيين العاديين ولا سيما المجموعات التي أقصيت عن النظام السياسي ومن ضمنها الشباب والنساء والعلمانيين

⁷ إيران: النص الكامل لخطبة رفسنجاني المطولة (Iran: Full Text of Rafsanjani's Lengthy Speech)، مدونة *Los Angeles Times* الإلكترونية، 17 حزيران (يونيو)، 2009.

⁸ علي أكبر داريني (Ali Akbar Dareini)، متشددون يتهمون كبار رجال الدين بالعصيان (Hard-Liners Accuse Top Iranian Cleric of Defiance)، وكالة Associated Press، 19 تموز (يوليو)، 2009.

والأقليات الإثنية والدينية. وفي هذا السياق يمكن النظر في النهاية إلى ولاية الفقيه الديمقراطية ليس بوصفها عقيدة دينية أيديولوجية فحسب وإنما بوصفها حلاً أكثر عملية لاحتياجات إيران الاجتماعية الاقتصادية المتطورة - وبخاصة مع معاناة النظام من الضغوطات الشعبية والتوقعات. ومع الدعم المقدم من بعض أبرز الرموز الدينية في إيران ومن ضمنها منتظري (حتى وفاته) وآية الله العظمى يوسف الصانعي قد تحصل ولاية الفقيه الديمقراطية على الدعم الفقهي اللازم لتكون ذات صلة إذا حدثت الخلافة المقبلة في السنتين أو السنوات الثلاث التالية.

وأخيراً، في ما يتعلق بشبكة خامنئي الشخصية، فهي حالياً مندمجة تماماً مع انتماؤه الفئوي. وحالياً تتألف شبكة خامنئي في المقام الأول من المتشددین المناصرين لأحمدي نجاد الذين تجمعهم رؤية وهدف مشتركين: الحفاظ على مكانته بصفته السلطة السياسية والدينية المطلقة في إيران. وقد يكون دمج السلطتين هو ما دفعه بدرجة كبيرة إلى دعم أحمدي نجاد على مدى السنة ونصف السنة الماضية. ولعب الثقل غير المتكافئ للحرس الثوري الذي يشكل حالياً العنصر الأقوى في شبكة خامنئي الشخصية ويهيمن عليه المتشددون المناصرون لأحمدي نجاد دوراً كبيراً في حث المرشد الأعلى على اتخاذ مثل هذا الموقف الرفيع المستوى لصالح أحمدي نجاد في انتخابات عام 2009. وبالفعل يبدو أن القائد العام للحرس الثوري اللواء علي جعفري قد لعب دوراً محورياً في النتيجة النهائية للانتخابات.

وأخذ خامنئي أيضاً الخلافة وسنه بالاعتبار عندما أيد صراحة أحمدي نجاد للفوز في عام 2009. فبالنسبة لخامنئي بات الإصلاحيون مثل خاتمي وكروبي وموسوي يشكلون تهديداً حقيقياً لإرثه ورؤيته للجمهورية الإسلامية. وتحديث كروبي على سبيل المثال عن تغيير الدستور خلال حملته الانتخابية للرئاسة في عام 2009. وكان من الممكن أن يغيّر الوضع السياسي الراهن للنظام تغييراً جذرياً لو أصبح رئيساً.⁹

وبدلاً من طي صفحة الماضي رسّخت انتخابات عام 2009 اتجاهها بدأ يتطور منذ عهد إدارة خاتمي في تسعينيات القرن الماضي على الأقل: وعلى الرغم من أن ولاية الفقيه لا تزال رسمياً الأساس الأيديولوجي لنظام الحكم الإسلامي الإيراني تركز الآن السياسة في الجمهورية الإسلامية على العلاقات الشخصية غير الرسمية أكثر مما تركز على المبادئ الدينية الأيديولوجية. ويحكم حالياً خامنئي وشبكتة الشخصية وتشمل عناصر من الحرس الثوري

⁹ كروبي يتحدث عن إصلاحات دستورية (Karrubi Talks of Constitutional Reform)، موقع Rooz Online، 20 نيسان (إبريل)، 2009.

الدولة الإيرانية مثل الحكومات في الكثير من البلدان النامية - أي دون اللجوء إلى سيادة القانون والأيدولوجيات التأسيسية لاكتساب الشرعية. وبالفعل أظهر خامنئي استعداداه لانتهاك هيكلية النظام ومبادئه الجوهرية من أجل ترسيخ حكمه الشخصي وحماية مكاسب شبكة مناصريه. ومع ذلك تظل هيمنة خامنئي وأحمدي نجاد والمتشددين غير مؤكدة في المستقبل. فرجال الدين في قم والمؤسسات والجمعيات الدينية المهمة الأخرى غير راضين عن الوضع الراهن والعسكرة والاستبدادية المتزايدتين للنظام السياسي. ويتألف مجلس خبراء القيادة على الرغم من طبيعته المحافظة من رجال دين ترعبهم وجهة النظر المطلقة لولاية الفقيه إذ تخضع نفوذهم الديني والسياسي الخاص لخامنئي والحرس الثوري. ولا تزال الحركة الخضراء اليوم على الرغم من تهميشها قوة معارضة اجتماعية وسياسية قادرة على الاستمرار. ويحتفظ موسوي وكروبي وخاتمي ببعض الشعبية على الأقل في صفوف الطبقة المتوسطة والمتقنين والطلاب والناشطين في مجال حقوق المرأة. وفي النهاية لا يزال المجتمع المدني الإيراني قويًا نسبيًا ويقاوم على فترات متقطعة قمع الحكومة.

خمس سيناريوهات محتملة لخلافة المرشد الأعلى الحالي

يشير تحليلنا للعوامل الأساسية ومختلف مفاهيم القيادة التي نوقشت في بعض الأحيان في إيران إلى خمسة سيناريوهات للخلافة على مدى السنتين أو السنوات الثلاث المقبلة. وتغطي هذه السيناريوهات الخمسة أكبر قدر ممكن من "مساحة السيناريوهات":

- الوضع الراهن، ويخلف فيه خامنئي مرشد مثله يختاره شخصيًا على الأرجح
- الحكم المطلق، ويكون فيه خلف خامنئي قائدًا دكتاتوريًا يحمل مؤهلات دينية وسياسية عالية ترافق معها عبادة للشخصية
- الحكم الديمقراطي، ويكون فيه المرشد المقبل إصلاحيًا وعرضة للمساءلة أمام مؤسسات الدولة الإيرانية والناخبين أكثر مما كان عليه خامنئي
- مجلس القيادة، وفيه تحل مجموعة قيادية تنفيذية محل مرشد واحد
- الإلغاء، ويشهد زوال منصب المرشد الأعلى واستبدال النظام الجمهوري به.

تمثل السيناريوهات الأربعة الأولى خيارات قيادية يستطيع النظام تصويرها على أنها تحدث ضمن إطار الثورة الإسلامية وولاية الفقيه. وبعبارة أخرى، قد يضمن النظام السياسي الجديد ارتكاز أي خيار من هذه الخيارات الأربعة على إرث آية الله روح الله الخميني والأهداف الحقيقية للثورة الإسلامية (وفقاً لتفسيرات النظام).¹⁰ ويمثل السيناريو الخامس، الإلغاء، نهاية الجمهورية الإسلامية الحالية.

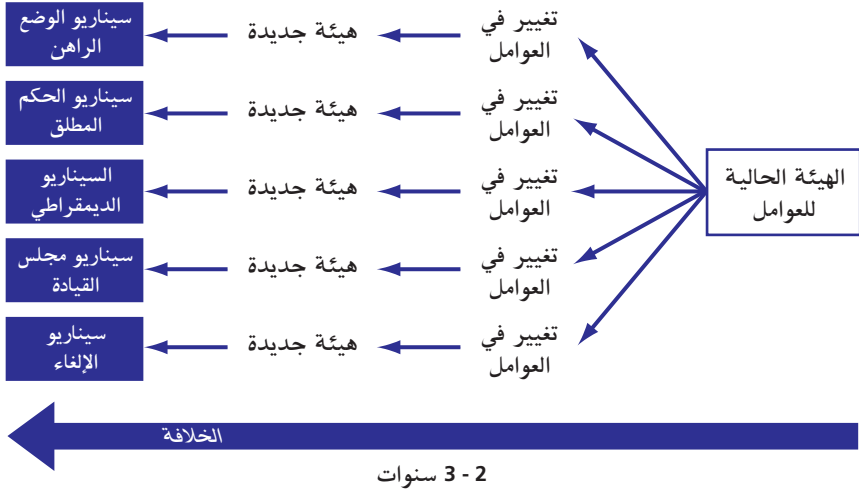
والسيناريوهات الخمسة كافة معقولة ولكن احتمالات تحققها غير متساوية. وستعتمد أرجحية تحقق أي سيناريو على هيئة العوامل الأساسية الثلاثة في الأشهر التي تسبق رحيل خامنئي. ولكن هذه السيناريوهات لا تشكل بأي طريقة من الطرق تنبؤات: لن تكون على الأرجح حقة ما بعد خامنئي في إيران نسخة طبق الأصل من أي سيناريو من السيناريوهات الخمسة بل ستبدو نسخة معدلة عن أحدها.

وقد يتغير كل عامل من العوامل الأساسية الثلاثة بطرق محتملة مختلفة على مدى السنوات القادمة ويؤثر في العاملين الآخرين ويؤدي بالتالي إلى هيئات جديدة. وتصف التطورات المختلفة التي تطال العوامل مسارات متنوعة - بل قصص في الواقع - قد تؤدي إلى السيناريوهات الخمسة (انظر الصورة 5.1). ويعطي ظهور هيئات جديدة للعوامل أدلة حول تزايد أو تراجع أرجحية تحقق سيناريو ما أو شيئاً يشبهه. ومن خلال مراقبة المؤشرات المرتبطة بالعوامل يستطيع المحللون مواكبة التطورات ووضع تقديرات مدروسة بشأن ماهية المرشد الأعلى الذي قد ينبثق عن عملية الخلافة في المدى القريب.

¹⁰ كما يدعي معظم الإصلاحيين الموالين لموسوي ومعظم المتشدد الموالين لأحمدي نجاد أن منصتيهما مستمدتان من الخميني - فهم يسعون إلى العمل ضمن الإطار الأوسع نطاقاً للجمهورية الإسلامية.

الشكل 5.1

المسارات المحتملة لخلافة المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في السنتين أو السنوات الثلاث المقبلة (خلال الولاية الرئاسية الحالية)



RAND MG1052-5.1

وقد تختلف كل حالة من الحالات النهائية الخمس المحتملة التي نفسرها من عدد من الجوانب:

- طبيعة شرعية المرشد الأعلى وسلطته التنفيذية ومصدرها
- دوره في صنع القرار ومستوى تحكمه بشؤون الدولة والمجتمع الإيراني
- أيديولوجيته وميوله الفئوية وفكره
- مطالب تغيير دستور عام 1989
- المعلومات العامة الشخصية للمرشحين المناسبين لنوع القيادة المعنية
- العواقب المحتملة لنوع القيادة على النظام السياسي الداخلي في إيران

الوضع الراهن: يبقى المرشد الأعلى قويًا ولكن ليس جبارًا

يقوم سيناريو الوضع الراهن على وجود مرشد أعلى يشبه المرشد الحالي من حيث طبيعته ودوره وصلاحياته. وستتسم حالة الوضع الراهن النهائية بعد رحيل خامنئي باستمرار ترسيخ ميول خامنئي الفئوية وتمكين عناصر

شبكة الشخصية (بما في ذلك الحرس الثوري) ومواصلة التشديد على التفسير المطلق لولاية الفقيه. ويشير تحقق هذا السيناريو إلى أن خامنئي ومناصريه كان لهم التأثير الأكبر على هيئة العوامل.

وفي ما يتعلق بتوازن القوى بين الفصائل فإن الجو مهياً لتقليص مشاركة الفصائل في تحديد شكل الخلافة. واستمرار هيمنة المتشددين المتعنتين في عهد أحمددي نجاد على المؤسسات الجمهورية في النظام ولا سيما الرئاسة هو دليل واضح على ذلك. ففي المسار المؤدي إلى نتيجة الوضع الراهن على سبيل المثال سيسعى المتشددون على الأرجح بمباركة خامنئي إلى إزالة مجموعات المعارضة من النظام. وقد تقمع أجهزة الأمن الحكومية فصائل المعارضة - ومن ضمنها الإصلاحيون والمحافظون (البراغماتيون) العمليون - من خلال عمليات التوقيف وإغلاق وسائل الإعلام والملاحقة القضائية بموجب قوانين مكافحة التمرد. وقد توقف الحكومة علناً مجموعات المعارضة وتلقي القبض على أبرز شخصيات الحركة الخضراء مثل موسوي وكروبي وتقطع بالتالي رأس المعارضة. وستزداد على الأرجح القيود المفروضة على المجتمع المدني أيضاً. وستواصل فصائل المعارضة نشاطها وستنظم التظاهرات على نحو دوري بالرغم من القيود ولكنها ستستبعد إلى حد كبير من النظام السياسي.

وتشير تعليقات المرشد الأعلى العلنية المتعلقة بنزاع الفصائل إلى هيمنة فئة على أخرى - مثلاً إذا عبّر خامنئي عن دعمه للمتشددين الموالين لأحمددي نجاد في حال انتقد متشددون أكثر اعتدالاً أو تكنوقراط الحكومة. وفي هذا المسار ستعاني مجموعات اليسار الإسلامي مثل حزب جبهة المشاركة وحتى المجموعات المحافظة العملية في اليمين الإسلامي مثل حزب منقذي البناء التابع لرفسنجاني على نحو متزايد من وطأة قمع النظام لمجموعات المعارضة. وسيستمر أيضاً تهيمش شخصيات أخرى من اليمين الإسلامي مثل القائد العام السابق للحرس الثوري والمرشح الرئاسي السابق محسن رضائي وإبعادها عن النظام السياسي. وحتى سلطة علي لاريجاني رئيس البرلمان المتشدد وشريك خامنئي الموثوق ستبقى مهددة بسبب دعم خامنئي لأحمددي نجاد.

خلاصة القول، من أجل التوصل إلى سيناريو الوضع الراهن لا بد أن يتطور توازن القوى بين الفصائل بطريقة تحاول فيها الفئة المتشددة في اليمين الإسلامي التي تهيمن حالياً على الحكومة الإيرانية إقصاء شخصيات مثل رفسنجاني عن صنع القرار خلال الخلافة المقبلة. ففي النهاية تعتبر الفئة التي تحكم إيران اليوم أن رفسنجاني الذي كان في ما مضى مثال الثورة

الإسلامية قد أصبح "دخيلًا" تمامًا كما وُصف منتظري في عام 1988 قبل أشهر من رحيل الخميني.

وفي ما يتعلق بالعامل الثاني، ولاية الفقيه، يُستخدم التفسير المطلق في المسار المؤدّي إلى الوضع الراهن وسيلة ليعزز خامنئي ادعاءه بشرعيته الدينية وكذلك شرعية أي مرشد أعلى مستقبلي. وبما أن ولاية الفقيه المطلقة هي التفسير الأكثر ارتباطًا بأية الله الخميني فهي تلقى الرواج الأكبر في المؤسسة الثورية المحفزة أيديولوجيًا في إيران. وفي هذا المسار يواصل خامنئي والمتشددون في اليمين الإسلامي تحريك الخطاب الأيديولوجي حول ولاية الفقيه من خلال هيمنة الأخيرة على المؤسسات الرئيسية ومن بينها مجلس خبراء القيادة ومجلس صيانة الدستور ومختلف حوزات قم. ويصوّر المتشدّون الخطاب التقليدي والديمقراطي حول ولاية الفقيه على أنه معاد للثورة ويعمدون إلى إسكات النقاش العام حول أشكال المفهوم البديلة التي تتعارض مع المفهوم المطلق.

ولتعزز الحكومة تفسيرها لولاية الفقيه تمارس مثلًا الضغط على رجال الدين في قم الذين دعموا النظرية الديمقراطية أو السكونية لولاية الفقيه - ربما لتستخدم المحكمة الروحية الخاصة على نطاق واسع وسيلة لإسكات خصوم خامنئي والتفسير المطلق. وقد يدلي رجال دين رئيسيين من مؤيدي خامنئي واليمين الإسلامي (مثل جنّتي ومصباح يزدي) بتصريحات وخطابات تشير إلى تقليص دور الإرادة الشعبية في ولاية الفقيه وتشدّد على الطبيعة الخاصة للجمهورية الإسلامية بوصفها نظامًا دينيًا. ويقوم مؤسّر آخر على الإقامة الجبرية لرجال الدين والمعارضين العلمانيين الذين يشككون في شرعية خامنئي الدينية بتهمة الأنشطة المعادية للثورة.

وقد تلعب شبكة خامنئي الشخصية دورًا فعالًا جدًّا في تهيئة الجو لخلافة الوضع الراهن. وتعتمد مؤسسات رئيسية أو كيانات على ارتباط وثيق بخامنئي إلى تعزيز قاعدة سلطة المرشد الأعلى وإضعاف المنافسين المحتملين. وعلى سبيل المثال ستواصل قيادة الحرس الثوري التعبير عن دعمها غير المقيّد للمرشد الأعلى في حين تحافظ في الوقت عينه أو تزيد من مشاركتها في القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية. ويمكن الاقتباس من ممثلي المرشد الأعلى في الحرس الثوري قولهم إنهم سيمنعون بالقوة أي "ثورة مخملية" كما فعلوا قبل انتخابات عام 2009. ويوافق مجلس صيانة الدستور على مرشّحي اليمين الإسلامي بشكل رئيسي لخوض الانتخابات. وأخيرًا سيزيد الظهور العلني لأفراد رئيسيين في حلقة

خامنئي المركزية وسيعينون في مناصب حساسة - مثل الممثل الخاص لدى المجلس الأعلى للأمن القومي - وسيؤدي ذلك إلى ترسيخ سلطة خامنئي. ونتيجة لهذه السلسلة من التطورات ستتشكل هيئة العوامل في السنتين أو السنوات الثلاث المقبلة بطريقة تسمح لأفراد أساسيين من طيف فصائل محدود بدرجة كبيرة ومن شبكة خامنئي الشخصية بتقليص حلقة الأشخاص الذين يشكلون الخلافة المقبلة. وبالفعل سيكون للتنافس بين الفصائل وشبكة خامنئي الشخصية تأثير مباشر على الخلافة أكثر من وجهة النظر السائدة لولاية الفقيه. وسيحظى خامنئي نفسه بكلمة الفصل. وقد تسعى حلقة صغيرة من المتشددين المتعنتين وقادة الحرس الثوري مثلاً لدفع مرشح خامنئي المفضل لمنصب المرشد الأعلى خلال عملية الخلافة. وفي الوقت عينه قد تضيق الأجهزة الأمنية على المرشحين الآخرين ومناصريهم مع الكشف عن اتهامات مزعومة بممارسة أنشطة غير مشروعة. وقد يجد أعضاء المؤسسات المعتدلة مناصبهم في خطر ويتصرفون بناء على ذلك؛ فعلى سبيل المثال، قد يكفي أعضاء مجلس خبراء القيادة الذي يميل إلى المحافظين التقليديين بالتصديق على خيار المرشد الأعلى مع غياب رفسنجاني عن الإجراءات وذلك خوفاً على مناصبهم وامتيازاتهم.

وتبقى مع ذلك المؤهلات الدينية شرطاً أساسياً للمنصب. وقد يتعين على خامنئي وشبكته الشخصية اختيار مرشح يمتلك بعض المؤهلات الدينية التي يحددها الدستور الإيراني ولكن لا بد أن يستوفي هذا المرشح معاييرهم الفئوية والأيدولوجية.

ونتيجة لكل ذلك سينشأ الوضع الراهن: المرشد الأعلى المقبل يشبه خامنئي من ناحية المؤهلات والأيدولوجية والدور في صنع القرار. وفي هذا السيناريو يبقى المرشد الأعلى السلطة السياسية المطلقة التي تركز شرعيتها على تفسير الخميني لولاية الفقيه. ولكن في حين يُعتبر دوره مستمداً من الله تتمتع المؤسسات المنتخبة ببعض السلطة. ويأخذ بالاعتبار الرأي الشعبي ولو بدرجة ضئيلة جداً في قراراته وتوجهاته ويبقى النظام الجمهوري جزءاً مهماً من النظام السياسي المنقسم.

ورسمياً سيكون المرشد الأعلى طبقاً لسيناريو الوضع الراهن، رئيس فقهاء إيران وقد يتمتع حتى بمكانة دينية أرفع من خامنئي. ولكن قد يتحدى رجال دين آخرون ومراكز سلطة دينية أخرى هذه السلطة - وأحياناً بطرق علنية. ويعتمد المرشد الأعلى على شبكته الشخصية الخاصة وتلك التي ورثها عن خامنئي (والتي تشمل كبار أعضاء الحرس الثوري) لضمان القضاء

سريعًا على هذه التحديات لمنصبه أو شرعيته بطرق تضمن الحفاظ على استقرار النظام.

وفي ما يتعلق بصنع السياسات سيوجه المرشد الأعلى المقبل في سيناريو الوضع الراهن السياسة الشاملة للجمهورية الإسلامية. وسيكون القائد العام للقوات المسلحة وسيعين كبار القادة كافة. وسيتحكم مباشرة في مسائل الأمن القومي ومعظم الأنشطة الحكومية عن طريق شبكته الشخصية. وبالرغم من أن المجلس الأعلى للأمن القومي سيناقش قضايا الأمن القومي الأساسية يتخذ المرشد الأعلى القرارات المهمة. وفي ما يتعلق بالسياسة الداخلية ستحدّد المؤسسات المنتخبة ظاهريًا توجه البلاد الاقتصادي وميزانيته وستدير الأعمال اليومية للحكومة. ولكن المرشد الأعلى سيدخل في القضايا الداخلية والاجتماعية عندما تتناقض مع توجهاته أو عندما تظهر تحديات يرى أنها تهدد استقرار النظام.

وترتكز أيديولوجية المرشد الأعلى المقبل في سيناريو الوضع الراهن - كما هو الحال مع خامنئي حاليًا - على مركزية الثورة الإسلامية بوصفها مفهومًا محددًا للحكم وتميل إلى وجهة نظر انعزالية معادية للغرب. وتتواصل الخطابات الثورية التي تتمحور حول مقاومة "القوى المتسلطة" (ومن ضمنها الولايات المتحدة) حتى إذا بدأت العلاقات مع الغرب في التحسن ببطء. واجتماعيًا سيكون المرشد الأعلى محافظًا وسيواصل التشديد على القيم الإسلامية التقليدية والتقيّد بالمعايير التي تحددها الدولة للسلوك السياسي والاجتماعي. وسيحتفظ بنفوذه على المحافظين التقليديين في المؤسسة الدينية ولكنه سيعتمد عليهم لتعزيز نفوذه وشرعيته.

وفي الأصل ينطوي سيناريو الوضع الراهن على تغييرات دستورية ضئيلة. وتعكس أي تغييرات الجهود الرامية لإعادة تحديد بعض صفات المرشد الأعلى الجديد إما التي يسعى النظام لإبرازها (تمامًا كما خفض دستور عام 1989 مرتبة المرشد الأعلى الدينية لتمهيد الطريق أمام خامنئي ليتولى المنصب) و/ أو التي ستقنن الاتجاهات الناشئة - مثل تعزيز صلاحيات الحرس الثوري ومشاركته في القضايا المحلية والسياسية والأمنية. ولكن إجمالاً سيحبه الدستور النسخة المنقحة في عام 1989.

والمرشح المحتمل لمنصب المرشد الأعلى في هذا السيناريو هو رجل دين محافظ ذو مكانة دينية متوسطة أو عالية المرتبة. وسيأتي إما من نادي الرجال الثوري الذي شغل مناصب سلطة في إيران منذ عام 1979 أو من حلقة خامنئي المركزية النخبوية. ويمكن أن يختاره خامنئي بنفسه. وتشمل الأمثلة عن هذا النوع من المرشحين شخصيات مثل آية الله أحمد

خاتمي أو آية الله جنتي. وفي ضوء العلاقة التعاضدية بين الحرس الثوري وخامنئي فضلاً عن تزايد هيمنة الحرس الثوري على صنع القرارات المتعلقة بالأمن القومي وأنشطة الأمن الداخلي قد تلعب قيادة الحرس دور "صانع الملوك" وتوافق على المرشد الأعلى الجديد.

ولا تزال ديناميات السياسة الداخلية في ظل سيناريو الوضع الراهن تتسم بالفتوية والتنافس بين مراكز السلطة. ولكن سيقتضي اليسار الإسلامي إلى حد كبير عن صنع السياسات في النظام الذي يبقى جامداً نسبياً ومختلاً. وسيلعب الحرس الثوري دوراً في صنع القرار والأمن الداخلي وقمع المعارضة أكبر من الدور الذي يضطلع به اليوم. وفي الوقت عينه قد يكون المرشد الأعلى الجديد ضعيفاً نسبياً على الصعيد السياسي في المراحل الأولى من حكمه تماماً كما حصل مع خامنئي بعد تعيينه في عام 1989. وقد يستغرق المرشد الأعلى الجديد أشهراً - أو ربما سنوات - لتعزيز سلطته ودمج شبكات خامنئي ومراكز السلطة الأخرى في مجال نفوذه. وفي أثناء ذلك سيكون عرضة للاستغلال من قبل الحرس الثوري على وجه الخصوص. وعليه أن يأخذ في الاعتبار آراء الفصائل السائدة ومراكز السلطة ومواقفها في توجيهاته السياسية وصنع القرار. ويمكن توقع وجود حالة من عدم الاستقرار في النظام ولكنها ستزول عندما يحقق المرشد الأعلى ومراكز السلطة الأخرى توازناً جديداً حيث يحتفظ الأول بالكلمة النهائية في ما يخص مصالح الدولة الأساسية.

سيناريو الحكم المطلق: يستبعد المرشد الأعلى الديكتاتور المؤسسات المنتخبة

يقوم سيناريو الحكم المطلق على وجود مرشد أعلى يجمع بين شرعية آية الله الخميني الدينية وحكم الرجل الواحد الاستبدادي. وسيكون دكتاتورياً وسيفكك النظام السياسي المؤسسي المتعدد ويحكم بطريقة استبدادية أكثر من الاثنين اللذين سبقاه. وتشكل وجهة النظر المطلقة لولاية الفقيه والحوكمة التي ينادي بها آية الله مصباح يزدي وبعض العناصر المتشددة الأخرى في اليمين الإسلامي أساس هذا السيناريو.

وكما هو الحال في سيناريو الوضع الراهن سيتسم المسار نحو سيناريو الحكم المطلق بتراجع تمثيل الفصائل في النظام وبالتالي في صنع القرار حول الخلافة. ولكن التراجع هنا سيكون أكثر وضوحاً. وفي ما يتعلق بتوازن القوى بين الفصائل ستستبعد الفصائل كافة باستثناء اليمين الإسلامي المتشدد عن النظام بما في ذلك المجموعات المتشددة ظاهرياً (ولا سيما التكنوقراط).

وتتخذ الحكومة الإيرانية تدابير جائرة لقمع المعارضة وتعزيز السلطة التي تتمتع بها مجموعة ضيقة لصنع القرار تشمل خامنئي. وقد "تُعلق" مؤقتاً بعض عناصر الدستور - لأسباب تتعلق ظاهرياً بالأمن القومي. وقد تُفسّر عناصر أخرى تفسيراً ضيقاً جداً وهي العناصر التي تتضمن حريات كان مسموح بها سابقاً وتعتبر الآن معادية للمبادئ الأساسية للإسلام.

وتتمتع في هذا المسار أجهزة الأمن الحكومية فضائل المعارضة عن طريق التوقيف وإغلاق وسائل الإعلام والملاحقة القضائية بموجب قوانين مكافحة التمرد. وستُحظر على الأرجح تظاهرات فضائل المعارضة؛ ستُقمع التظاهرات أو تجمعات المعارضة القائمة فوراً وبغف أحياناً. وسيستبعد الأفراد من الفصائل الأكثر اعتدالاً الذين يشغلون مراكز سلطة في مؤسسات الدولة. على سبيل المثال قد يتم توقيف شخصيات رئيسية مرتبطة "بنايدي رجال" الثورة الإسلامية - مثل رفسنجاني - وسجنهم بتهمة التآمر ضد الدولة. وقد يُنتخب رئيس جديد لمجلس خبراء القيادة من اليمين الإسلامي المتطرف (المرشح المحتمل هو مصباح يزدي) ما يضع المجلس مباشرة بين أيدي المتشددين المعتنقين. وستترافق مع هذه الإجراءات إضعاف تصويري للمؤسسات الجمهورية لضمان الحفاظ على سيطرة المتشددين. وتشمل المؤشرات الجهود التي يبذلها مجلس صيانة الدستور لاستبعاد جميع المرشحين لانتخابات البرلمان ما خلا الذين ينتمون إلى اليمين المتشدد أو حتى قرار الحكومة بتأجيل انتخابات البرلمان و/ أو الانتخابات الرئاسية أو إلغائها لأسباب تتعلق بالأمن القومي.

وفي ما يتعلق بولاية الفقيه يظلع هذا العامل بأهمية في سيناريو الحكم المطلق تفوق أهميته في سيناريو الوضع الراهن ويشكل أساساً لتبرير بروز رجل دين ديكتاتوري يصور نفسه رمزاً دينياً وثورياً. وتزداد هيمنة وجهة النظر المطلقة لولاية الفقيه على التفاعلات العامة ويزداد التأكيد على أنها "الإرث الحقيقي" للخميني والثورة في حين تُقمع وجهات النظر الأخرى بفعالية. وعلى سبيل المثال يثبت الاستخدام الكثيف للتفسير المطلق لولاية الفقيه - أي أن المرشد الأعلى "معين" مباشرة من الله - تزايد ثقل المفهوم. وعلى نحو مماثل قد تمارس الحكومة الضغط على رجال الدين في قم الذين يؤيدون وجهة النظر الديمقراطية أو السكونية لولاية الفقيه. وقد يشمل ذلك استخدام المحكمة الروحية الخاصة على نطاق واسع باعتبارها وسيلة لإسكات خصوم خامنئي والتفسير المطلق. وقد يدلي رجال دين رئيسيون من مؤيدي خامنئي واليمين الإسلامي (ومن ضمنهم جنّتي ومصباح يزدي) بتصريحات وخطابات تشير إلى تقليص دور الإرادة الشعبية في ولاية الفقيه

وتشدد على طبيعة الجمهورية الإسلامية الخاصة لا بوصفها جمهورية في الواقع وإنما بوصفها دولة إسلامية. وأخيراً قد يُحكم على رجال الدين والمعارضين العلمانيين الذين يشككون بشرعية خامنئي الدينية بالإقامة الجبرية بتهمة الأنشطة المعادية للثورة في حين قد يُحكم على بعض مؤيدي وجهة النظر الديمقراطية أو السكونية لولاية الفقيه بالنفي.

وفي خضم كل هذا قد يظهر نجم صاعد ويتقرب من خامنئي. وقد يكون شخصاً يختاره (سراً) خلفاً له أو شخصاً يبدو أنه يكتسب سلطة ونفوذاً كبيرين فيحاول خامنئي التقرب منه. وسيكون على الأرجح هذا النجم الصاعد رجل دين متشدد يتمتع بشخصية مؤثرة وثقافة عالية ويملك شبكة شخصية قوية وبعض الشعبية لدى مجموعات في النظام ومناصرين من الشعب بشكل عام. وإذا تداخلت الشبكة الشخصية التابعة للمرشد الأعلى المستقبلي المؤيد للنظرية المطلقة مع شبكة خامنئي فقد تمهد الطريق لخلافة سريعة بعد رحيل خامنئي.

وقد يشغل رجل الدين بالفعل مركز سلطة قبل أن يحين وقت الخلافة وقد تشير الكثير من العلامات على خلائقه لخامنئي. ويأتي أحد هذه المسارات من تصورات عدم كفاءة أحمددي نجاد وتزايد الضغوطات المجتمعية والاقتصادية التي يواجهها. وقد تحث هذه التطورات مجتمعة خامنئي على استبدال النجم الصاعد بأحمددي نجاد. وقد يعزز الرئيس الجديد بعد ذلك شعبيته من خلال دعم مبادرات اقتصادية واجتماعية يعتبرها الكثيرون من الناجحين والعناصر الحكومية ناجحة.

وقد تهدف الجهود الإضافية التي يبذلها المرشد الأعلى وهذا الرئيس الجديد إلى تعزيز السلطة الشخصية لكل منهما إلى جانب سلطة شبكتيهما الشخصيتين. وقد تتألف المؤشرات من إجراءات شبيهة بتلك التي اتخذها الخميني خلال الأشهر والسنوات الأولى للثورة الإسلامية. على سبيل المثال قد يستخدم الرئيس الجديد رجل الدين المتشدد قوات أمن شخصية (مجموعات حراسة يرتبط بعضها بالحرس الثوري) لترهيب خصومه وإسكاتهم. وقد ينشئ هيئات جديدة لصنع القرار خارج إطار المؤسسات القائمة وذلك بمباركة خامنئي على ما يبدو. وقد يتشكل مجلس ثوري يترأسه رجل الدين ويتألف من أفراد مقرّبين في الوقت عينه من خامنئي ورئيس شبكة حقاني ووزارة الاستخبارات والحرس الثوري والمتشددين في مجلس خبراء القيادة. وفي مرحلة ما - ربما أثناء الخلافة - قد يستولي هذا المجلس على مهام الأمن الداخلي.

ومن بين العوامل الثلاثة ستشكّل في الغالب شبكة المرشد الأعلى الشخصية ونظريته لولاية الفقيه الخلافة في سيناريو الحكم المطلق. فالمزيج الذي يتألف من رجل دين متشدّد تدعمه شبكة خامنئي الشخصية القوية (المتداخلة مع شبكة رجل الدين الخاصة) وإجماع عام حول ولاية الفقيه المطلقة (على الأقل في صفوف الذين ما زالوا يشكلون جزءاً من النظام) قد يدفع رجل الدين إلى منصب المرشد الأعلى. وإذا تولى رجل الدين هذا الرئاسة أولاً قد يستخدم المجلس الثوري الذي يحافظ على ولائه له للسيطرة على آليات الدولة. وقد يعلنه مجلس خبراء القيادة مرشداً أعلى بالإجماع ولو فعل بعض الأعضاء ذلك بالإكراه.

وفي حال حدوث ذلك تبقى ولاية الفقيه أساس القيادة والحكم في الجمهورية الإسلامية ولكن المرشد الأعلى سيعتمد تفسير حكم الفقيه المطلق الفعلي الخاص باليمين الإسلامي المتشدّد. واستناداً إلى هذا التفسير الصارم للنظرية المطلقة يعتبر المرشد الأعلى معيّناً من الله ومسؤولاً أمام الله وحده. وبالتالي لا أهمية لرأي الشعب ومشاركته لا بل لا ضرورة لهما. ويتمتع المرشد الأعلى بالسلطة المطلقة سياسياً. ويتحكم مباشرة بقضايا الأمن القومي فضلاً عن السياسة الخارجية والمحلية. ويتمتع أيضاً بسلطة مطلقة حيال المسائل الدينية. ويبقى أيضاً على كادر من المستشارين في شؤون الدولة كافة ويشرف على بيروقراطية تسعى إلى تنفيذ قراراته وإدارة أنشطة الحكومة اليومية.

وسيكون المرشد الأعلى الجديد محافظاً جداً - ومتطرفاً حتى - في وجهات نظره تجاه الدين والعالم الخارجي. ويتخذ قراراته ضمن إطار ثوري وديني مع تراجع المد القومي. وقد يكون مناهضاً للغرب وإسرائيل وللسنة وللرجعية. وعلى الصعيد الداخلي يرى نفوذ الثقافة الغربية والعلمانية تهديداً خطيراً للثورة الإسلامية ويعتبر المبادئ الثورية والتحرر من التأثير الخارجي من العوامل الأساسية لبقاء النظام.

ويحتاج الدستور إلى تعديلات كبيرة في سيناريو الحكم المطلق هذا. وتبقى الثورة الإسلامية هي المرجع ولكن واضعي هذا الدستور المنقح يحذفون أي ذكر لرئيس وبرلمان وانتخابات وحقوق الشعب. ويبقى لدى إيران حكومة إسلامية ولكن يُسقط أي ذكر للجمهورية. فضلاً عن ذلك يعدّل الدستور هيكلية النظام الشيوقراتية من خلال الاستغناء عن مجلسي صيانة الدستور وتشخيص مصلحة النظام (إذ لن يكون هناك برلمان لسنّ القوانين أو انتخابات للإشراف عليها) وتغيير طبيعة مجلس خبراء القيادة. وبما أن رجال الدين لم يعد بإمكانهم الإشراف على أنشطة مرشد أعلى معيّن

من الله أو مراقبتها قد يعيد الدستور ربما تشكيل المجلس ويحوّله إلى هيئة تسدي "المشورة" للمرشد الأعلى. وتتألف الهيئة من رجال دين يعيّنهم بنفسه. ويعيّن أيضًا المرشد الأعلى المطلق وزراء الحكومة مباشرة. وأخيرًا يتم ربما وضع عملية دستورية للخلافة يختار فيها المرشد الأعلى بشكل رسمي أو سرّي ربما خلفًا له.

ويكون المرشح المحتمل لمنصب المرشد الأعلى المطلق رجل دين دينامي وشديد التحفظ متدنّي أو عالي المرتبة ويدّعي أنه مرجع ويبنى حوله عبادة للشخصية. لديه شبكاته الخاصة ويحظى بدعم من جمعيات رجال الدين اليمينية وعناصر من الأجهزة الأمنية (ولا سيّما الحرس الثوري والباسيج ومجموعات "الضغط" غير الرسمية). وقد يكون فردًا من الجيل الثاني للثورة وليس بالضرورة عضوًا في ما يُسمّى "نادي الرجال" الذي حكم الجمهورية الإسلامية منذ إنشائها. ويُعتبر آية الله مصباح يزدي أو أي من تلامذته المرشح المثالي لهذا النوع من المرشد الأعلى.

وفي ما يتعلق بالديناميات السياسية الداخلية يسحق المرشد الأعلى المطلق أي تحديات لسلطته السياسية والدينية - وبدون رحمة أحيانًا - من خلال أجهزة أمنية معزّزة ونظام محاكم دينية تحاكم المعارضين سريعًا. وبالتالي ستُقمع المعارضة في قم والفصائل السياسية المعارضة بعنف. وستكون الفتوى أقل انتشارًا مما هي عليه اليوم وبدون شك لن يكون لها تأثير يُذكر على كيفية اتخاذ القرارات. وسيكون صنع السياسات متماسكًا وتدرجيًا من القمة للقاعدة وأيديولوجيًا وحازمًا أيضًا وتحركه أيديولوجية المرشد الأعلى. وسيصبح النظام نظامًا سياسيًا استثنائيًا وسيزداد القمع. وفي ما يخصّ العلاقات الخارجية ستركز إيران على تصدير الثورة وعلى التخريب الحقيقي أو الوهمي من الخارج. وفي ظل هذه الظروف قد تصبح المواجهة مع الغرب أكثر ترجيحًا مما هي عليه اليوم.

وباختصار قد يتحقق سيناريو الحكم المطلق عبر مزيج يجمع بين فئة حصرية جدًا ومناصرة لولاية الفقيه المطلقة تسيطر على النظام وتلاقي مصالح شبكتين شخصيتين نافذتين جدًا - تعود الأولى لخامنئي والثانية لشخصية شبيهة بالخميني تبني حولها "عبادة للشخصية".

السيناريو الديمقراطي: ديمقراطية إسلامية على الطريقة الإيرانية

بعيدًا عن فرض الديمقراطية بمعناها الغربي يقتضي السيناريو الديمقراطي إعادة توازن الانقسام بين المنتخب وغير المنتخب أو بين مكونات النظام السياسي الإيراني الجمهورية والثيوقراطية. ويتميز هذا السيناريو بمساءلة

أكبر للمرشد الأعلى والمكوّن الثيوقراطي للنظام الذي يترأسه أمام المؤسسات المنتخبة والشعب.

ويبدأ المسار نحو السيناريو الديمقراطي بتوسيع نطاق تمثيل الفصائل في النظام. ويمهّد ذلك الطريق أمام اليسار الإسلامي للتأثير في اختيار المرشد الأعلى المقبل. وهنا تقابل جهود فصائل ومجموعات المعارضة المستمرّة في الضغط من أجل الإصلاح برّد ضعيف على نحو متزايد من قبل الحكومة يليه تطور في العلاقات بين الفصائل. وتنتشر المظاهرات مجددًا على نطاق واسع وتكسب دعم أفراد رئيسيين ومراكز سلطة في الحكومة والمجتمع والمؤسسة الدينية. وتشكل على الأرجح المجموعات الفئوية تحالفات جديدة فيجتمع المتشددون التكنوقراط مع المحافظين (البراغماتيين) العمليين حول مسائل سياسية معينة.

وتغيّر التسوية والتفاهم الجديد بين الحكومة واليسار الإسلامي - ربما بذريعة الحفاظ على الجمهورية الإسلامية - دينامية سياسة الفصائل. وتعود المجموعات الإصلاحية التي غلقت في أعقاب الانتخابات الرئاسية لعام 2009 رسميًا إلى العمل. ويخسر المتشددون المتعتنون بعض مقاعدهم في انتخابات البرلمان والمجالس البلدية لصالح المرشحين الإصلاحيين والمحافظين (البراغماتيين) العمليين والتكنوقراط المنفصلين. وقد يكون بعض أفراد هذه الفئة الأخيرة أعضاء سابقين ومعتدلين في الحرس الثوري. وتعكس الأولويات والعلاقات المؤسسية المتطورة هذه التغييرات في الديناميات السياسية. على سبيل المثال قد يصبح مجمع تشخيص مصلحة النظام في عهد رفسنجاني أكثر فعالية في تسوية النزاعات التشريعية بين البرلمان ومجلس صيانة الدستور وقد ينحاز غالبًا إلى الأول. ويستعرض أيضًا مجمع تشخيص مصلحة النظام والبرلمان علنًا السياسات الحكومية.

وعلى نحو مماثل يضطلع مجلس خبراء الدولة بدور أكثر نشاطًا تقوده الرؤية التي وضعها رئيسه رفسنجاني في أواخر العقد الأول من القرن الحالي. وبعد اختيار رفسنجاني رئيسًا لهذا المجلس في تموز (يوليو) 2007 أعاد تأكيد دور المجلس في الإشراف والخلافة قائلًا إنه "يعطينا الآلية الفضلى لاختيار المرشد... ولا يجوز في الوقت الحاضر أن يتنصّل من مسؤولية التحقق من [خصائص] الأشخاص المؤهلين لمنصب المرشد الأعلى تمامًا كما فعل في غضون بضع ساعات في عام 1989.¹¹ وفي الوقت عينه أبلغ تصريح رفسنجاني

¹¹ كمال ناظر ياسين (Kamal Nazer Yasin)، إيران: رفسنجاني يشنّ هجومًا سياسيًا ضد الرئيس مشدّدًا على الاعتدال (Iran: Rafsanjani Presses Political Offensive Against President, Stressing Moderation)، موقع EurasiaNet، 21 شباط (فبراير)، 2007.

خصومه السياسيين - أي المتشددين الملتفين حول آية الله مصباح يزدي والرئيس أحمددي نجاد - أن المجلس ولا سيما رفسنجاني سيلعب دوراً محورياً في تشكيل الاتجاه المستقبلي للنظام. وأشار أيضاً رفسنجاني بصفته عميد اليمين الإسلامي المعتدل والمحافظين (البراغماتيين) العمليين إلى أن المجلس قد يشارك في القضايا الحكومية اليومية مثل الاقتصاد. وهذا أمر غير اعتيادي إلى حد ما نظراً لمهمة المجلس الدستورية الدقيقة والمحدودة باختيار المرشد الأعلى. ولم يشكل تلميح رفسنجاني تحدياً مباشراً للرئيس أحمددي نجاد فحسب بل لسلطة المرشد الأعلى أيضاً.

وفي ما يتعلق بوجهة النظر السائدة لولاية الفقيه يشكل هذا العامل في السيناريو الديمقراطي أساساً يبرر اضطلاع المرشد الأعلى بدور رئيس حسن النية للدولة يكون مسؤولاً أمام الشعب. ويحظى مفهوم ولاية الفقيه الديمقراطية بتأثير أكبر من القراءة المطلقة أو السكونية. وتصبح النقاشات حول ولاية الفقيه أكثر انفتاحاً خلال فترة الخلافة ويتوقف رد الحكومة على التفسيرات البديلة. وقد تتمثل هذه المؤشرات في تزايد انتقاد أبرز آيات الله في قم علناً لشرعية خامنئي الدينية دون تأنيب من الحكومة. ويتزايد أيضاً البث العلني للخلافات حول مختلف تفسيرات ولاية الفقيه بين رجال الدين. وقد تصل هذه النقاشات إلى اجتماعات مجلس خبراء القيادة إذ تتكشف تصريحات رجال الدين حول الحاجة إلى إدراج الإرادة الشعبية ضمن المصلحة الوطنية.

وفي هذا المسار تشهد شبكة خامنئي الشخصية تضواً لنفوذها وسلطتها ويخفف ذلك بدوره من قدرتها على التحكم بالخلافة. وتدعن المجموعات والأفراد في الشبكة الشخصية للضغوطات السياسية والمجتمعية لتتوقف عن ممارسة الأنشطة السابقة. وتشمل المؤشرات ظهور تصدعات في صفوف الحرس الثوري ترتبط بالإثراء الشخصي والمشاركة في السياسة الإيرانية. ويضغط هذا التطور على خامنئي لفرض وجهة النظر القائمة على تجنب الجيش التدخل في النظام السياسي ما يؤدي إلى كبح تدخل الحرس الثوري في السياسة، وبالإضافة إلى ذلك قد يغير خامنئي بعض أبرز قادة الحرس الثوري المعروفين بتمسكهم الشديد بالأيديولوجية والذين ينادون بزيادة صلاحيات الحرس الثوري المحلية. وعلى نطاق أوسع يبدو أن المبادرات الحكومية تحسن المساءلة داخل شبكة خامنئي الشخصية. وعلى سبيل المثال تنشأ لجان خاصة تابعة للحكومة والبرلمان لمساءلة مؤسسات البناء حول أنشطتها ودخلها.

وباختصار يتفوق توازن القوى بين الفصائل وولاية الفقيه على شبكة خامنئي الشخصية من حيث العوامل المشكّلة للخلافة التي أدت إلى وجود مرشد أعلى ديمقراطي. فالتخفيف من القيود التي تفرضها الحكومة على فصائل المعارضة وبروز التفسير الديمقراطي لولاية الفقيه - إلى جانب التحالفات الجديدة بين المحافظين (البراغماتيين) العمليين والإصلاحيين وبعض العناصر المتشددة - ستجتمع مع ضعف شبكة خامنئي الشخصية لتجعل الخلافة المقبلة عملية ديمقراطية تركز على الدستور. ويكون صنع القرار أكثر شمولاً ويحظى على الأرجح مجلس خبراء القيادة بدور رئيسي. وقد يشكل على سبيل المثال مجلس خبراء القيادة والبرلمان مجموعة لتنقيح الدستور من أجل تعزيز المؤسسات الجمهورية وزيادة مساءلة منصب المرشد الأعلى. وقد يتشكل مجلس قيادة مؤقت بناءً على توجيهات مجمع تشخيص مصلحة النظام. وفي هذه المرحلة، ومع ضعف الحرس الثوري إلى حد ما سياسياً، ينضم اليسار الإسلامي والفصائل العملية في اليمين الإسلامي إلى رجال الدين المؤيدين لولاية الفقيه الديمقراطية لترشيح رجل دين إصلاحي. ويصوّت مجلس خبراء القيادة بعد ذلك لصالح المرشح في عملية علنية.

وفي هذا السيناريو تبقى الثورة الإسلامية المرجع للمرشد الأعلى والنظام ولكن قراءة اليسار الإسلامي لولاية الفقيه هي التي تسيطر. وبالتالي لن يتمكن المرشد الأعلى من تبرير منصبه على أساس السلطة الإلهية فقط؛ فهو يستمدّ سلطته من الإرادة الشعبية أيضاً. وتزداد المشاركة السياسية المفتوحة في اختيار المرشد الأعلى المقبل وكذلك درجة الإشراف بعد توليه منصبه إذ تزداد فعالية مجلس خبراء القيادة والبرلمان في الإشراف على أدائه أكثر مما هي عليه اليوم. ويشبه الدور المركزي الذي لعبته شعبية المرشد الأعلى في الحفاظ على منصبه إلى حدّ بعيد مفهوم المرجع الذي يحظى بمكانته الدينية بفضل عدد أتباعه. وتجدر الإشارة إلى أنه في السيناريو الديمقراطي يتوقف الحرس الثوري عن توفير أساس لسلطة المرشد الأعلى السياسية ونفوذه. وبدلاً من ذلك ستطهر قيادة الحرس الثوري من الثوريين المتشددين الذين سيحل محلهم قادة تحظر عليهم المشاركة في السياسة الداخلية. ويربط النظام هذا الحظر على تسييس الحرس الثوري بتحذير الخميني بأن الجيش يتقيّد بالقوانين المتعلقة بمنع القوات العسكرية من الدخول في السياسة¹².

¹² ويرى وآخرون (Wehrey et al.)، 2009a، ص. 78.

وبشكل عام يتركز قدر أقل من السلطة والنفوذ بين يدي المرشد الأعلى في السيناريو الديمقراطي بالمقارنة مع حالة الوضع الراهن إذ ينتقل قدر متناسب من مسؤولية صنع القرار لمؤسسات الدولة الجمهورية. ويبقى المرشد الأعلى السلطة العليا في البلاد ولكن تُعتمد ضوابط وموازن للحرص على استشارة المسؤولين المنتخبين رسميًا بشأن مسائل الدولة الحساسة. وتتضاءل أهمية وجهة نظره في صياغة السياسة الأمنية: سيبقى القائد العام وسيخضع له خط واحد لتسلسل الأوامر والتحكم ولكنه سيتشارك مع الرئيس ووزرائه بعض صلاحيات الأمن القومي (بما في ذلك الاستشارة الرسمية بشأن تعيين القادة العسكريين وفصلهم وتطوير استراتيجية الأمن القومي). ويحدّد تدني مرتبة ممثليه الخاصين من قدرته على التحكم بالنظام من خلال نفوذ غير رسمي. ولم يعد يستطيع أن يتحكم بالعملية الانتخابية عبر مجلس صيانة الدستور الذي قد يتقلص حجمه أو حتى يُحل. وتخضع العناصر الرئيسية من شبكة المرشد الأعلى الشخصية - ومن ضمنها مكتب المرشد الأعلى والحرس الثوري ومؤسسات البنياد - للمحاسبة أمام القانون والمؤسسات المنتخبة.

وفي حين تبقى الثورة الإسلامية أساس النظام إلا أنها لن تحتل بعد الآن جزءًا كبيرًا من الخطاب السياسي في إيران. ويتضاءل الخطاب الثوري لصالح العملية والحالة الطبيعية. ولا تزال استقلالية إيران ووضعها على الصعيدين الإقليمي والدولي يظلمعان بأهمية كبرى ولكن يصبح تاريخها الثوري الإسلامي قومية إيرانية أكثر منه عاملاً أساسياً في الخطاب السياسي حول السياسة الخارجية. وفي السيناريو الديمقراطي تتضاءل هيمنة معتقدات المرشد الأعلى الأيديولوجية الشخصية على السياسة الداخلية والخارجية لدولة إيران، بالرغم من أهميتها، بالمقارنة مع سيناريو الوضع الراهن أو الحكم المطلق. ولكن تميل هذه المعتقدات الأيديولوجية نحو وجهة نظر أكثر انفتاحًا تجاه المعايير المجتمعية والعالم الخارجي بما في ذلك الغرب.

ويتطلب هذا السيناريو تعديل دستور عام 1989 بدرجة كبيرة. ويتم التركيز على قبول الشعب للمرشد الأعلى المقبل بقدر التركيز على الشروط المتعلقة بالفقه والتقوى وغيرها من المؤهلات. وتوضّح واجبات المرشد الأعلى وصلاحياته بالتفاصيل من أجل التفريق بدقة بين مسؤولياته ومسؤوليات الرئيس. وستكون هناك أحكام تفرض على المرشد الأعلى التشاور مع الرئيس والبرلمان في مجال تحديد سياسات الدولة العامة وتنفيذها. وسيعزز على الأرجح الدور الإشرافي لمجلس خبراء القيادة وتصبح مداولاته علنية.

ويكون المرشد الأعلى في السيناريو الديمقراطي رجل دين يتمتع بمرتبة عالية نسبيًا (حتى أنه قد يكون مرجعًا) مع ميول إصلاحية أو محافظة عملية ولا ينتمي بالضرورة إلى النظام. وبالفعل يمكن أن يأتي من خارج "نادي الرجال" الذي حكم الجمهورية الإسلامية منذ الثورة. وهو قائد ديني يحظى بشعبية لدى شرائح واسعة من الشعب. وإن كان محافظًا اجتماعيًا فهو مستعد للتكيف مع عناصر الحداثة في المجتمع الإيراني. وقد يكون رجل دين مثل آية الله العظمى الصانعي مرشحًا مناسبًا.

وفي ما يتعلق بسياسات إيران الداخلية يزداد النظام السياسي في الجمهورية الإسلامية شمولًا في هذا السيناريو بالمقارنة مع ما هو عليه اليوم ويتسم المجتمع المدني بحيوية أكبر وتضعف شبكات المحسوبية. وفي الوقت عينه قد تزداد حدة الفتوى ويتوقف المرشد الأعلى عن تأدية دور "الحكم". وتجد بعض الفصائل ولا سيما اليمينية نفسها خارج النظام وقد تصبح قوة مزعزعة للاستقرار. وقد تندلع من جرّاء ذلك بعض أعمال العنف تتسبب بها مجموعات حراسة يمينية سرية ويؤيدها بالسرّ أيضًا رجال دين متطرفون وعناصر سابقة من الحرس الثوري. ويبقى المرشد الأعلى معتمدًا على الشبكات غير الرسمية ولكن الإصلاحيين والمحافظين (البراغماتيين) العاملين والمجموعات المعتدلة الأخرى مثل جمعية علماء الدين المجاهدين ستهيمن عليها.

مجلس القيادة: هيئة تنفيذية تابعة لقم

يتشابه سيناريو مجلس القيادة مع السيناريو الديمقراطي من ناحية أنه يقلب موازين التأثير في قضايا الدولة من المرشد الأعلى ولصالح المؤسسات الإيرانية المنتخبة والإرادة الشعبية. ولكن في المقابل تلعب قم وطبقة رجال الدين الأوسع نطاقًا دورًا أهم في صنع القرار. ونوقشت فكرة الاستعاضة عن المرشد الأعلى الوحيد بهذا النوع من الهيئات التنفيذية في فرص متعددة على مرّ تاريخ الجمهورية الإسلامية الممتدّ على مدار ثلاثة عقود. وطرح رفسنجاني وآية الله العظمى الراحل منتظري على سبيل المثال فكرة تكوين مجلس قيادة يتألف من كبار رجال الدين ويخفف من وطأة مفهوم ولاية الفقيه المطلقة ويتيح لهم ولأتباعهم دورًا أكبر في صنع القرار - ولا سيما بعد رحيل خامنئي. واقترح رفسنجاني في خطاب ألقاه في كانون الأول (ديسمبر) 2008 إنشاء مجلس فتوى يتألف من مراجع إيران¹³ ويشبه اقتراح رفسنجاني وجود نظام حكم يرتكز على صنع القرارات بطريقة جماعية من قبل رجال الدين أكثر من كونه مجلس قيادة بالمعنى المعروف. وظهر

¹³ ياسين (Yasin)، 2009.

مفهوم المجلس الدائم أيضًا في دستور عام 1979.¹⁴ وبشكل عام يأتي مناصرو المفهوم من معسكري النظام الإصلاحي والمحافظ العملي؛ وسيعارض على الأرجح المتشددون الفكرة.¹⁵

وفي سيناريو مجلس القيادة يسلك توازن القوى بين الفصائل على مدى السنتين أو السنوات الثلاث المقبلة مسارًا مماثلًا لمسار السيناريو الديمقراطي. ولكن قد تزداد حدة التنافس بين الفصائل - أي بين المجموعات الإصلاحية والتحالفات بين الفصائل. على سبيل المثال قد يشكل الإصلاحيون فصائل فرعية مستقلة بسبب خلافات حول الاستراتيجية وسياسة الدولة. وقد تتشكل تحالفات بين الفصائل حول قضايا أكثر وضوحًا. وتجري بعض هذه النقاشات بين الفصائل في مجلس خبراء القيادة الذي يبرز بصفته مؤسسة فعالة في النقاش حول دور المرشد الأعلى وفي التأثير في الخلافة تمامًا كما هو الحال في المسار المؤدي إلى السيناريو الديمقراطي. وفي الوقت عينه يتخذ رجال الدين في قم موقفًا مهميًا في النقاشات السياسية. ويوسع رجال الدين بشكل عام إطار النقاش حول طبيعة مؤسسة المرشد الأعلى وما إذا كان بإمكان شخص واحد تولي هذا المنصب نظرًا لعدم وجود شخصية رمزية مثل الخميني. وفضلاً عن ذلك قد توجه نداءات لمؤسسة المرشد الأعلى ليمثل طبقة رجال الدين بأكملها.

وفي ما يتعلق بوجهة النظر السائدة لولاية الفقيه يوفر تفسير اليسار الإسلامي (والمحافظ العملي) للمفهوم الأساس لمجلس قيادة يحل محل المرشد الأعلى الوحيد. ويعزز على الأرجح دعم المؤسسة الدينية العامة في قم الشرعية الدينية للجمهورية الإسلامية. وتؤثر قم في مجلس القيادة عبر شبكات غير رسمية فضلاً عن مجلس خبراء القيادة.

وفي ما يتعلق بشبكة خامنئي الشخصية يتطور هذا العامل أيضًا بطريقة مماثلة لتلك الواردة في السيناريو الديمقراطي: يتراجع نفوذ الشبكة وسلطتها وتتضاءل بالتالي قدرتها على تحديد الخلافة. وتشكل هنا أيضًا الفئوية وولاية الفقيه عاملين مهمين. ولكن التنافس بين الفصائل وعدم القدرة على إيجاد أي مرشح توافقي والدعم الواسع النطاق لقيادة مشتركة قد يدفع بالخلافة باتجاه مجلس قيادة. وقد تقترح كل من الفصائل المختلفة وجمعيات رجال الدين المرتبطة بها مرشحين أقوياء لمنصب

¹⁴ انظر الغار (Algar)، 1980a، ص. 66-69.

¹⁵ تنعكس وجهات نظر رفسنجاني المتعلقة بالاجتهاد الشيعي وولاية الفقيه بدرجة كبيرة في أيديولوجية مجموعات مثل حزب منفي البناء الذي يؤيد فرض قيود على دور المرشد الأعلى (مسلم Moslem، 2002، ص. 131).

المرشد الأعلى - وجميعهم آيات لله يتسمون بالاحترام يميلون إلى وجهات النظر الديمقراطية لولاية الفقيه.

ويتألف المجلس من ثلاثة إلى خمسة رجال دين يخضعون للمساءلة بدرجة معينة أمام قم والمؤسسات المنتخبة. ويختار مجلس خبراء القيادة أعضاء المجلس ويشرف عليهم. ويضطلع المجلس ككل بالمسؤوليات والصلاحيات عينها باعتباره مرشداً أعلى ديمقراطياً وحيداً ويتشارك في صنع القرار مع المؤسسات المنتخبة بدرجة أكبر مما هو عليه في سيناريو الوضع الراهن. ويحكم المجلس بالإجماع ولكن قد يتولى كل عضو حقيبة محددة (التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية إلخ) خاصة بشؤون الدولة ويضطلع صاحبها بمسؤوليات وصلاحيات إضافية. وقد يصبح أحد رجال الدين الأول بين المتساوين إذ يتولى الحقيبة الأهم - الأمن القومي - ويشغل منصب القائد العام ولكن يتعين عليه التشاور مع أعضاء المجلس الآخرين بشأن المسائل كافة. ويتشاور أيضاً مجلس القيادة مع الرئيس والبرلمان.

وكما هو الحال في السيناريو الديمقراطي تتضاءل هيمنة الأيديولوجية الثورية على صنع السياسات الحكومية بالمقارنة مع سيناريو الوضع الراهن. وتكون وجهات النظر حول العالم الخارجي وبخاصة الولايات المتحدة والغرب واسعة النطاق وتميل وجهات نظر العضو الذي عُيّن الأول بين المتساوين إلى تحريك إجماع المجلس حول هذا الموضوع.

ستكون التعديلات التي أدخلت على دستور عام 1989 مماثلة لتلك الواردة في السيناريو الديمقراطي. ولكن يحدد الآن الدستور مجلس القيادة بوصفه هيئة دائمة وليس هيئة انتقالية وتزال الإشارات إلى مرشد أعلى وحيد. ويوفر التفاصيل حول تأليف مجلس القيادة ويحدد الحقائق الحكومية التي يتولاها كل عضو بالإضافة إلى العلاقات بين أعضاء مجلس القيادة والرئيس ووزرائه والبرلمان. وقد يلغى مجلس صيانة الدستور ويمنح الدستور مجلس خبراء القيادة صلاحية انتخاب أعضاء مجلس القيادة والإشراف عليهم بفعالية وإقالتهم.

ويتألف مجلس القيادة من رجال دين ذوي مرتبة عالية من داخل نادي الرجال وخارجه. ولرجال الدين هؤلاء اتجاهات اجتماعية محافظة ولكن اتجاهاتهم الفئوية تمتد من الإصلاحية إلى المحافظة العملية فالمحافظة التقليدية. أما رجال الدين المتشددون فلن يشاركوا ويُعتبرون خارج النظام بسبب تأييدهم لمفهوم المرشد الوحيد ووجهة النظر المطلقة لولاية الفقيه. ويتمتع على الأرجح كل عضو من أعضاء المجلس بفتنة في شؤون سياسة الدولة وإدارتها. ويعد آية الله رفسنجاني مرشحاً محتملاً للعضوية.

وفي ما يتعلق بالديناميات السياسية الداخلية يعاني على الأرجح صنع السياسات من اختلال أكبر مما هو عليه في السيناريوهات الأخرى بسبب تعدد الشخصيات في المجلس والهيمنة المتواصلة للفتوية.

سيناريو الإلغاء: زوال الجمهورية الإسلامية

يتمحور السيناريو المحتمل الأخير حول إلغاء منصب المرشد الأعلى. ويحل محله إما جمهورية علمانية أو جمهورية إسلامية لا يقودها رجال الدين.¹⁶ وتتبدل هنا طبيعة القيادة من الشيوقراطية المترافقة مع مظاهر ديمقراطية إلى شكل آخر من أشكال الحكم. ويعكس هذا السيناريو مصالح القوى العلمانية في المجتمع الإيراني. ولكن قد تحركه أيضاً قوى إسلامية من غير رجال الدين ولا سيما الحرس الثوري. ومن الواضح أن ولاية الفقيه والنظام الجمهوري هما نظاما حكم على طرفي نقيض.

وفي هذا السيناريو تتطور العوامل الأساسية الثلاثة التي قد تشكل الخلافة المقبلة في السيناريوهات الأربعة الأخرى بدرجة كبيرة تكفي لإلغاء مفهوم المرشد الأعلى. أولاً يتوقف التنافس بين الفصائل كما هو معروف حالياً عن لعب دور حاسم في تحديد المشهد السياسي الإيراني. وبدلاً من ذلك تُعتبر الاتجاهات السياسية البديلة - أي العلمانيين والقوميين واليساريين ومختلف المجموعات في المجتمع المدني الإيراني - أحزاباً أو جمعيات سياسية معترف بها في مجتمع مدني أوسع نطاقاً أو تُقمع في نظام الحزب الواحد أو نظام بدون أحزاب. وقد يحدث التنافس بين المجموعات ضمن إطار مختلف (في نظام ديمقراطي ربما) وبقواعد تختلف بشكل ملحوظ عن قواعد النظام. وتتشكل على الأرجح مجموعات سياسية على غرار تلك التي ساعدت الخميني على الإطاحة بالشاه ولكن قمعت وأسكتت في النهاية بعد الثورة بسبب العراقيل التي فرضتها أمام تطبيق ولاية الفقيه الخاصة بالخميني. وكان هناك أربع مجموعات شاملة هي:

- القوميون العلمانيون ولا سيما أولئك المنظمين تحت راية الجبهة الوطنية المؤيدة لمصدق وتميّزوا بكونهم من أقدم المجموعات المعارضة للشاه وأحياناً أعرقها.

¹⁶ لا نهدف إلى عرض البدائل المتعددة للنظام السياسي الحالي بالتفاصيل ولكننا نعطي الأمثلة عند الحاجة. وبالإضافة إلى ذلك تجدر الإشارة إلى إمكانية عدم رؤية هيئة العوامل التي قد تؤدي إلى سيناريو الإلغاء حتى رحيل خامنئي عن المشهد (إما طبيعياً أو بالقوة) وقد تتطور بسرعة نسبياً.

- القوميون الإسلاميون الذين حاولوا ملء الفراغ بين القومية والإسلاموية في إيران. وشكّل أعضاء من حركة حرية إيران القومية الإسلامية مجموعة مستشاري الخميني الأساسية خلال منفاه في فرنسا مباشرة قبل الثورة الإسلامية ولعبوا دورًا فعالاً في تحريك الثورة. ولكنهم شكلوا شريحة أساسية من المعارضة الثورية لولاية الفقيه الخاصة بالخميني.
- اليساريون/ الماركسيون الإسلاميون والعلمانيون وشملوا مجموعات مثل منظمة مجاهدي خلق (Mujaheddin-e Khalq).
- رجال الدين الشيعة التقليديون وعارضوا مفهوم الخميني لولاية الفقيه واصفينه بأنه مفهوم غير شرعي للحكم الشيعي.

وفي ما يتعلّق بولاية الفقيه ستخسر مكانتها بوصفها الأساس السياسي للدولة وسيتم التخلي عن وجهتي النظر المطلقة والديمقراطية لولاية الفقيه إلى حد كبير في قم وأماكن أخرى في إيران لصالح وجهة النظر السكونية. وتشمل أسباب زوالها استخدام خامنئي لها لتبرير الحكم الاستبدادي وحتى إدراك أن الخميني قد أعاد تفسير ما كان مفهومًا دينيًا لتحقيق السلطة السياسية.¹⁷

وفي ما يتعلّق بشبكة خامنئي الشخصية قد تفقد بعض العناصر من قوتها وتعجز عن منع إلغاء منصب المرشد الأعلى والجمهورية الإسلامية - أو قد تكون على استعداد لدعم إلغائهما. ومن أهم المؤشرات على ذلك حدّ شخصيات نافذة ومؤثرة طوعًا من علاقتها مع خامنئي أو قطعها. على سبيل المثال قد تتعارض قيادة الحرس الثوري علنًا مع المرشد الأعلى أولاً حول مسائل بسيطة وفي النهاية حول قضايا سياسية جوهرية. وقد يقدّم زعيم معارضة نافذ يمتلك شبكة شخصية مستقلة نوعًا ما عن شبكة خامنئي رؤية للمستقبل تتناقض مع مبادئ النظام. وتتوسّع التحالفات بين المجموعات والشبكات خارج النظام وتتعرّض وقد يؤدي ذلك إلى أهداف مشتركة بين البازار والحركة الخضراء على سبيل المثال. وفي الوقت عينه قد تضعف عناصر أخرى من شبكة خامنئي الشخصية مع إخراج مثليه من المؤسسات الرئيسية أو عزلهم مثلًا وقادة خطباء الجمعة الذين يلقون خطابًا لا تتقيّد بإملاءات الحكومة.

¹⁷ تمكن الخميني بصفته مرجعًا من الادعاء أن ولاية الفقيه هي العقيدة الشيعية الدينية ولكن أضعفت مكانة خامنئي الدينية المتدنية وإفراطه في تسييس المفهوم قيمته الدينية وجعلته عرضة للتحديات المستقبلية.

وباختصار تفقد في سيناريو الإلغاء العوامل الأساسية الثلاثة كافة أهميتها في ما يتعلق بالقوى الأخرى. ويتزامن إلغاء منصب المرشد الأعلى مع عودة ولاية الفقيه إلى التفسير التقليدي السكوني لدور رجال الدين في الحكم. وترتكز على الأرجح الجمهورية على العلمانية أو مبادئ القومية الإسلامية. ولن تلعب المؤسسة الدينية إلا دورًا صغيرًا في إدارة شؤون الدولة ولا تؤكد على مواقفها علنًا إلا إذا رأت تهديدًا خطيرًا للإسلام والأمة وهذا أمر نادر نسبيًا. وبما أن المرشد الأعلى لم يعد زعيم الدولة يتولى رأس الدولة - أي الرئيس على الأرجح - مسؤوليات القائد العام. وسيزول الانقسام في طبيعة النظام وستضطلع المؤسسات الجمهورية بالسلطة التنفيذية. ومن المحتمل أن تحل القومية محل الاتجاهات الدينية في كونها العنصر الأيديولوجي المهيمن في صنع السياسات الإيرانية والخطاب السياسي وبخاصة في ظل جمهورية علمانية. وفي حين يستحيل التنبؤ بنظرة الحكومة الجديدة إلى العالم الخارجي من المؤكد تقريبًا أنها تتمسك بشعور قوي بأن إيران ينبغي أن تلعب دورًا مهمًا إن لم يكن مهميًا في الشؤون الإقليمية.

ومن المفترض أن يُنقح الدستور بالكامل في سيناريو الإلغاء. ويضاف إليه مفهوم سياسي أيديولوجي مختلف لا يشمل منصب المرشد الأعلى. وتوضح المواد الدستورية الحقوق والمسؤوليات والصلاحيات بناء على ذلك. وقد تحفظ الشريعة الإسلامية إذ تشكل القوانين كافة ولا سيما في الحالة القومية الإسلامية. ولكن مركزيتها (أي ما إذا كانت السلطة العليا أو أنها ستكمل القانون العلماني ليس إلا) تعتمد على شكل الحكم. وبغض النظر عن شكل الحكم الذي يحل محل المرشد الأعلى سيكون المرشحون لرئاسة الدولة من العلمانيين على الأرجح وليس رجال الدين. وفي بعض الحالات قد يأتون من الأوساط العسكرية. ومن غير المرجح أن يأتي مرشح من "نادي الرجال" بل قد يكون على الأرجح عضوًا في الحرس الثوري أو الحركة الخضراء الجديدة.

وقد تنحصر السلطة في قائد واحد والبيروقراطية. وتبقى مع ذلك الشبكات غير الرسمية التي ازدهرت في عهد الشاه كما في عهد المرشد الأعلى جزءًا مهمًا من المشهد السياسي الإيراني. وقد تعتمد تطورات أخرى في الديناميات السياسية الإيرانية على نوع الحكم. على سبيل المثال قد يتعزز المجتمع المدني في ظل حكم علماني تمثيلي وقد ينشأ نظام أقل تمسكًا بالأيديولوجية. وتسعى الحكومة إلى صنع سياسات متماسكة ومنطقية أكثر. وفي مقابل ذلك قد يضعف الحكم الاستبدادي أو العسكري

المجتمع المدني بشدة ويحد من الحريات الأساسية. وفي هذه الحالة قد تظهر الفصائل أو الأحزاب ولكن ستفرض عليها الحكومة القيود. وقد يُعلن مثلاً أنه يُسمح لحزب واحد فقط بالحكم.

العامل «غير المتوقع»: طبيعة خروج خامنئي وتوقيتته

بالإضافة إلى العوامل الثلاثة الأساسية ستؤثر أيضاً كيفية خروج خامنئي من المشهد وتوقيت ذلك في نوع القيادة التي تليه. وفي حال وفاته بشكل مفاجئ - وبخاصة إذا لم يختر خلفاً له - سيصعب على الجمهورية الإسلامية ضمان عملية خلافة سلسة. وخِلافًا للخميني الذي عيّن منتظري خلفاً له ثم سرعان ما اختار خامنئي بديلاً عندما فقد منتظري أهليته لم يعلن خامنئي عن خياراته في ما يخص خلفه. ومن الممكن أن يكون قد اختار خليفته سرّاً على أمل أن يكشف عن قراره قبل وقت قصير من وفاته؛ وقد يحول ذلك دون تقويض سلطته طالما هو المرشد الأعلى. ولكن في حال لم يُعرف خياره قد تؤدي وفاته المفاجئة إلى صراع شرس على الخلافة.

ومن جهة أخرى إذا توفي خامنئي بعد صراع طويل مع المرض أو تدهور صحته قد تكون عملية الخلافة أكثر سلاسة. وفي هذه الحالة قد يتخذ خامنئي قراراً بشأن من ينبغي أن يخلفه في حين يحظى بتعاون مختلف مراكز السلطة والجهات الفاعلة السياسية في الجمهورية الإسلامية. ولكن في حال أعلن عن اختياره شخصياً لخليفته (الذي سيميل بكل تأكيد إلى المتشددين) فإن معرفة الشعب باحتضاره أو حتى اقتصار هذه المعلومة على النخبة سيزيد من الاحتكاك بين الفصائل المتنافسة ومراكز السلطة. وسيبذل على الأرجح الإصلاحيون والمحافظون (البراغماتيون) العمليون جهوداً جبارة لتشكيل الخلافة إذا علموا باحتضار خامنئي وسيركزون على الأرجح جهودهم على حشد الدعم الكافي في مجلس خبراء القيادة لاختيار مرشد أعلى قد يحمي مصالحهم. وفي الوقت عينه قد يحاول المتشددون المتعنّتون مثل مصباح يزدي الهيمنة على المجلس من أجل تشكيل الخلافة لصالحهم. وقد يحظى مصباح يزدي ونظرائه من المتشددين بمساعدة عناصر من الحرس الثوري يرغبون في منع الإصلاحيين والمحافظين (البراغماتيين) العمليين مثل رفسنجاني من تولي مراكز سلطة عالية. وفي حال واجه الإصلاحيون والمحافظون (البراغماتيون) العمليون هذه المشكلة سيصعب عليهم على الأرجح تشكيل الخلافة حتى ولو كان لهم حضور كبير في المجلس وحظوا بدعم شريحة كبيرة من رجال الدين في قم.

سيناريو الوضع الراهن وسيناريو الحكم المطلق هما الأكثر ترجيحًا للخلافة المقبلة على ما يبدو

إن وضع العوامل الثلاثة بعد الانتخابات في عام 2011 - مع استمرار هيمنة فئة المتشددين من اليمين المتطرّف على المؤسسات المنتخبة وتراجع النفوذ الحاسم لولاية الفقيه وسعي شبكة خامنئي الشخصية بقوة لحماية الوضع الراهن - يشير بشدة إلى أن سيناريو الخلافة المرجّح في السنتين أو السنوات الثلاث المقبلة هو الوضع الراهن. ويليهِ مباشرة سيناريو الحكم المطلق. أما السيناريوهات الثلاثة المتبقية فاحتمال حدوثها ضئيل.

ومع ذلك لا تُعتبر هذه السيناريوهات الثلاثة خارج نطاق التحقق تمامًا. وفي ما يتعلق بالسيناريو الديمقراطي وسيناريو مجلس القيادة ستنافس على الأرجح مختلف الفصائل الإيرانية - وتشمل الإصلاحيين والمحافظين (البراغماتيين) العمليين - الفئة المتشددة الحاكمة خلال فترة الخلافة. وبالرغم من أن هذه الفصائل "المعارضة" مستعدة حاليًا من السلطة ثمة احتمال أن تحصل على دعم المؤسسات التي لا تؤيّد خامنئي وأحمدي نجاد والقيادة العليا للحرس الثوري تأييدًا تامًا. وبالفعل تشكّل إحدى هذه المؤسسات، مجلس خبراء القيادة، على الأرجح المفتاح لاحتمال تحقيق أحد هذين السيناريوهين في المدى القريب. ولعب هذا المجلس تاريخيًا دورًا هامشيًا إلى حد ما في السياسة الإيرانية وقرارات الخلافة السابقة في الجمهورية الإسلامية. وإذا بقي هذا الوضع على حاله فسيفتصر دور المجلس على الموافقة على خيار خامنئي لخلافته. ولكن بسبب رئيسته الحالي، رفسنجاني، من غير المستبعد أن يمارس تأثيرًا أكبر بكثير. واختار المجلس رفسنجاني رئيسًا له في عام 2007. ويرى البعض ذلك تائبًا للمتشددين ووجهة نظرهم المطلقة لولاية الفقيه ودور خامنئي مرشدًا أعلى. وأفيد أن خامنئي نفسه اختار لهذا المنصب رئيس الحرس الثوري المحافظ جدًّا آية الله علي جنّتي.¹⁸ ومع ذلك صوّت 41 عضوًا من المجلس لصالح رفسنجاني مقابل 36 صوتًا لجنّتي. واعتُبرت إعادة انتخاب رفسنجاني لاحقًا لهذا المنصب في عام 2009 "هزيمة موجعة للاتجاه المناهض لرفسنجاني"¹⁹ وأعدت التأكيد

¹⁸ من الحديث الذي دار بين المؤلف ومسؤول حكومي إيراني سابق، كانون الثاني (يناير) 2008. ووفقًا لهذا المسؤول أبلغ صادق لاريجاني (العضو السابق في مجلس صيانة الدستور وشقيق علي لاريجاني ورئيس السلطة القضائية المعين حديثًا) أعضاء من المجلس أن جنّتي كان خيار خامنئي ولكنهم تجاهلوا هذه التوصية في نهاية المطاف.

¹⁹ "هزيمة موجعة للاتجاه المناهض لرفسنجاني؛ ما زال رئيسًا [A Heavy Defeat for the Anti-Rafsanjani Trend]، صحيفة Entekhab News، 10 آذار (مارس)، 2009.

على دعم المجلس له ولوجهات نظره السياسية - بل ربما لموقفه تجاه ولاية الفقيه والمرشد الأعلى أيضًا. وفي هذا السياق يستطيع المجلس ممارسة دوره الدستوري باختيار المرشد الأعلى المقبل بطريقة حازمة والقيام بخيار فاعل بناء على وجهة نظر بديلة لولاية الفقيه. وتشمل الخيارات إما اختيار مرشد أعلى ديمقراطي أو الاستعاضة عن المرشد الأعلى بمجلس قيادة. وستحدد مصالح رفسنجاني وحلفائه السياسيين من اليمين الإسلامي المعتدل ورجال الدين التقليديين على المدى القريب دور المجلس في الخلافة التي ستتم في السنوات القليلة المقبلة.

ولكن ثمة قوى مضادة تجعل احتمال تحقق هذه السيناريوهات أقل بكثير من حالتها الوضع الراهن أو الحكم المطلق. وقد لا يكون سيناريو مجلس القيادة قابلاً للتطبيق في المستقبل القريب لأنه قد ينطوي على مستوى أعلى من الاختلال في صنع السياسات بالمقارنة مع السيناريوهات الأخرى. وتواجه إيران حاليًا تحديات محلية ودولية خطيرة تتراوح بين الخلاف حول الانتخابات الرئاسية وزيادة العقوبات الأمريكية والدولية ردًا على البرنامج النووي الإيراني الحالي. ومن الضروري اتخاذ قرارات موحدة وفعالة من أجل التصدي لهذه التحديات. وعلاوة على ذلك سيعترض اليمين الإسلامي المتعنت بالتأكيد - ولا سيما المتشددون ضمن حلقة خامنئي المركزية والحرس الثوري - بشدة على مجلس قيادة قد يضم شخصيات من اليسار الإسلامي ومراجع يعارضون ولاية الفقيه المطلقة. أما في ما يتعلق بإمكانية هيمنة وجهة نظر بديلة لولاية الفقيه فإن احتمالات تطبيق التفسير الديمقراطي ضئيلة جدًا في الخلافة المقبلة بالرغم من سلامته نظريًا ودينيًا: لم يعد اليسار الإسلامي الذي يؤيد هذا التفسير يملك النفوذ والسلطة للتأثير بطريقة حاسمة في عملية الخلافة ولا سيما في المدى القريب. ويبدو أن هذا الوضع سيبقى على حاله على المدى المنظور.

ويبدو أيضًا أن سيناريو الإلغاء غير مرجح على المدى القريب. ويحتفظ اليوم رجال الدين السكونيون بحضور قوي في قم ومختلف مستويات التسلسل الهرمي الديني في إيران. ولكنهم لا يلعبون دورًا فاعلاً في صنع القرار والسياسة في الجمهورية الإسلامية. وبالإضافة إلى ذلك ما من شيء يشير في الوقت الراهن إلى نية عناصر أساسية من شبكة خامنئي الشخصية معارضة إرادته أو الاهتمام بنظام بديل. وما تزال قيادة الحرس الثوري ملتزمة التزامًا عميقًا تجاه المرشد الأعلى والنظام وبخاصة منذ ازدادت سلطة الحرس الثوري ونفوذه في صنع القرار على ما يبدو منذ انتخابات عام 2009. وقد ينمو نفوذ الحرس الثوري أكثر في سياق خلافة الوضع الراهن.

ويبدو أن المتشددين يعززون سلطتهم السياسية الخاصة أيضًا ويعتبرون على الأرجح أن الإلغاء يشكل تهديدًا لمكاسبهم الأخيرة. وفي النهاية لا يبدو أن الحركة الخضراء تميل أو تستعد على المدى القريب لإشعال انتفاضة كبرى تهدد حكم خامنئي أو تطيح بالنظام في حال وفاته.

على الرغم من أن الترقّب القصير المدى المرجح للمرشد الأعلى المقبل يبدو واضحًا نسبيًا قد لا تحدث الخلافة في السنوات القليلة المقبلة. فعلي خامنئي يبلغ من العمر 71 عامًا.¹ ويعيش عادة آيات الله الشيعة حياة طويلة ويصل متوسط عمرهم إلى الثمانينات والتسعينات؛ وخامنئي صغير في السن نسبيًا بالمقارنة. وفي حين كثرت الإشاعات حول المشاكل الصحية التي يعاني منها المرشد الأعلى الحالي فإنه قد يعيش حياة طويلة وقد يبقى في منصبه لفترة زمنية لا بأس بها. ويزداد عدم اليقين بشأن الخلافة كلما أوغلنا في النظر في المستقبل. ومن جهة ستختلف كثيرًا تأثيرات انتخابات عام 2009 في العقد أو العقدین المقبلين عما ستكون عليه في السنوات القليلة المقبلة. وبالإضافة إلى ذلك ستدخل قوى أخرى في اللعبة وتغيّر بدرجة كبيرة السياقات السياسية والاقتصادية والمجتمعية التي يتخذ فيها النظام القرارات وكذلك هيئة العوامل الثلاثة. وفي حال حدثت الخلافة خلال 10 أو 15 أو حتى 20 سنة ستزداد صعوبة التنبؤ بطبيعتها.

تأثيرات انتخابات عام 2009 على المدى الطويل

على المدى الطويل قد تضعف الإجراءات التي اتخذها خامنئي خلال الخلاف حول الانتخابات الرئاسية لعام 2009 شرعيته الشخصية الدينية والسياسية أيضًا وسلطة المنصب الذي شغله على مدى عقدين. وكشفت الانتخابات عن انقسامات عميقة بين قيادة النظام الحالية والمؤسسة الدينية والشعب

¹ اعتبارًا من كانون الثاني (يناير) 2011.

الإيراني. ومع مرور الوقت قد تستمر القوى المضادة وتهدد رؤية خامنئي وشبكته للجمهورية الإسلامية.

وأعرب عدد من كبار رجال الدين ومن بينهم مراجع تتمتع بشريعة دينية أكبر من خامنئي نفسه عن عدم رضا كبير حول الطريقة التي تعامل بها خامنئي مع الانتخابات ودعمه لأحمدي نجاد وشرعية النتائج وأحمدي نجاد نفسه. وانتقدت رموز بارزة متعددة في هذه المجموعة ومن بينها الصانعي ومنتظري بشدة ردّ الحكومة. ووصل الأمر بآية الله جلال الدين طاهري، قائد خطباء الجمعة السابق في أصفهان والناقد الدائم للنظام إلى حدّ الإعلان أن نتائج الانتخابات "باطلة ومزورة".² ويمكن النظر إلى ردة فعل رفسنجاني أيضًا بوصفها انعكاسًا لغضب هذه الشريحة من كبار رجال الدين تجاه المرشد الأعلى. وفي خطبة صلاة الجمعة التي ألقاها رفسنجاني في جامعة طهران في 17 حزيران (يونيو) 2009 ألقى اللوم على مجلس صيانة الدستور، أي الهيئة التي أعلنت شرعية إعادة انتخاب أحمدي نجاد عبر التقليل من أهمية الادعاءات بشأن تزوير انتخابي واسع النطاق، لإضاعة الوقت "المعطى لهم للتحديث إلى العلماء" حول "أزمة"³ ما بعد الانتخابات. وتساءل "لماذا"، "هل ينبغي أن تصاب بالإحباط اليوم مصادر التقليد التي طالما كانت من المؤيدين وحوزاتنا التعليمية التي لم تنتظر يومًا مقابلًا لجهودها؟"⁴ ومن خلال انتقاده السافر لمجلس صيانة الدستور وجه رفسنجاني بشكل غير مباشر إصبع الاتهام إلى خامنئي.

ولمشاعر الكراهية التي يكنّها كبار رجال الدين هؤلاء لأحمدي نجاد بشكل خاص تاريخ طويل. فقد تحدّى أحمدي نجاد السلطة الدينية لمؤسسة إيران الدينية متهمًا إياها بالفساد ومدعيًا أنه على تواصل مباشر مع المهدي. ويعتبر نفسه على ما يبدو أنه يمهد الطريق لعودة الإمام الغائب. وتقوِّض ادعاءاته بالتواصل مع المهدي شرعية طبقة رجال الدين في إيران وحتى ضرورة وجودها إذ طالما اعتُبر رجال الدين الأوصياء على الشعب حتى عودة الإمام الغائب من غيبته. وعزز أحمدي نجاد سلطته الدينية السياسية الخاصة من خلال التشكيك ضمنيًا في السلطة الدينية لرجال الدين والتعرُّض صراحة لدورهم السياسي في الجمهورية الإسلامية.⁵ وقد أدّى ذلك في الواقع

² أعتبر هذه الانتخابات باطلة ولاغية [I Consider is Election to Be Null and Void]، أخبار Asre Nou News، تموز (يوليو)، 2009.

³ إيران: النص الكامل لخطبة رفسنجاني المطولة، 2009.

⁴ إيران: النص الكامل لخطبة رفسنجاني المطولة، 2009.

⁵ يرتبط أحمدي نجاد بجماعة الحجّية المعادية لرجال الدين.

إلى إضعاف مفهوم ولاية الفقيه بوصفها الأيديولوجية المهيمنة في إيران. وفي حين لا يزال هناك رجال دين بارزون يدعمون أحمددي نجاد وسياساته مثل آية الله مصباح يزدي وآية الله جنتي فهم يشكلون الأقلية إذ إنه لا يحظى بدعم الأغلبية.

واعتبرت بعض المعسكرات دعم خامنئي الثابت لأحمددي نجاد منذ عام 2005 تواطؤًا أو على الأقل رضوخًا لإضعاف ولاية الفقيه وذلك على حساب طبقة رجال الدين التقليدية في إيران. وخلال هذه الفترة لم يرتكز خامنئي في حكمه على مشورة طبقة رجال الدين الواسعة النطاق أو إجماعها بل تصرّف بطريقة أو بأخرى بأسلوب أكثر علمانية أدى إلى تزايد عدد رجال الدين الذين يعتبرون أن قراراته لم تعد تخدم ولاية الفقيه أو النظام بل تعزز مصالح مجموعة محدودة من النخبة الحاكمة تشمل شبكته الشخصية وعناصر من الحرس الثوري. وعندما دعم خامنئي صراحة أحمددي نجاد في عام 2009 لم يعد من الممكن تغطية التصدعات العميقة بين المرشد الأعلى وطبقة رجال الدين في قم. ويبدو أن الكثيرين من رجال الدين اليوم - وليس أولئك الذين يدعمون الرؤية السكونية أو الديمقراطية لولاية الفقيه فحسب - فقدوا ثقتهم بخامنئي بوصفه أعلى سلطة سياسية ودينية في الجمهورية الإسلامية.

وقد تخلف تصرفات خامنئي على المدى الطويل عواقب مهمة. وقد يكون هو السلطة الدينية العليا الرسمية في إيران ولكنه ما زال يحتاج إلى اعتراف المؤسسة الدينية الإيرانية به وموافقتها - ولا سيما نظرًا لمؤهلاته الدينية المشكوك بها في أغلب الأحيان. ومن المرجح أن يؤدي فقدانه التدريجي للدعم من بعض كبار رجال الدين في قم إلى تراجع مؤهلاته الدينية بوصفه مرشد إيران الأعلى أكثر مع مرور الوقت وبالتالي إلى تقويض نفوذه على المدى الطويل.

وقد ينضم رجال الدين التقليديون هؤلاء في قم إلى الإصلاحيين والمحافظين (البراغماتيين) العمليين الذين يشكلون المعارضة لرئاسة أحمددي نجاد بوصفه مصدر المقاومة الرئيسي ضد أي شخص قد تختاره شبكة خامنئي الشخصية ليكون المرشد الأعلى المقبل. ولكن قد يواجه هذا الخيار معارضة قوية من بعض المحافظين التقليديين جدًا والمتشددين الذين دعموا تقليديًا قيادة خامنئي وولاية الفقيه المطلقة. وقد ينبع جزء كبير من هذه المعارضة من الخلافات حول السياسات والشخصيات وأساليب الإدارة وليس الأيديولوجيا أو الخطاب حول ولاية الفقيه. ولم يخف القادة المحافظون والمتشددون مثل علي لاريجاني استيائهم من الأداء الرئاسي

لأحمدي نجاد. وتسبب ربما الدعم القوي الذي قدّمه خامنئي لأحمدي نجاد بإبعاد بعض هؤلاء المناصرين الرئيسيين حتى بين المنظمات المحافظة مثل المؤتلفة وجمعية علماء الدين المجاهدين. ونظرًا لطبيعة السياسة الإيرانية قد يغيّر بعض هذه الشخصيات والجمعيات المحافظة الرئيسية موقفها الأيديولوجي حول ولاية الفقيه إذا لم تلبّ مصالحها السياسية والاقتصادية. إن هذه المقاومة من قبل بعض عناصر اليمين الإسلامي إلى جانب المعارضة من اليسار الإسلامي وشرائخ واسعة من الشعب الإيراني غير الراضين عن الوضع الراهن وخامنئي بوصفه حاكمًا قد تقلص من نفوذه ومكانته مع مرور الوقت لدرجة أنه سيعجز هو وشبكته الشخصية عن إدارة اختيار المرشد الأعلى المقبل. وقد تحكّم شبكة خامنئي والمتشددون من الحرس الثوري اليوم قبضتها على السلطة. ولكن حتى هؤلاء لن يتمكنوا من تجاهل المقاومة المحتملة من رجال الدين والمؤسسة الثورية الإيرانية الأوسع نطاقًا والشعب الإيراني.

هيئة العوامل الثلاثة ستتغيّر

في ما يتعلّق بالخلافة في المستقبل البعيد سيتغيّر على الأرجح توازن الفصائل والشبكات غير الرسمية ومراكز السلطة في الجمهورية الإسلامية بطرق يصعب التنبؤ بها. ويصب ذلك في صميم هيئة العوامل الأساسية الثلاثة كافة ولا سيما شبكة خامنئي الشخصية وتوازن القوى بين الفصائل، ويشير بحثنا السابق حول ديناميات القيادة الإيرانية إلى وجود مد وجذر دوري للسلطة والنفوذ منذ الثورة الإسلامية.⁶ وتسيطر مجموعة واحدة أو مركز سلطة سياسيًا و/ أو اقتصاديًا على ما يبدو لفترة زمنية معينة قبل أن تحجبها في مرحلة ما مجموعة أخرى تبرز بوصفها مركز نفوذ. ويشكّل الحرس الثوري مركز السلطة السياسية والاقتصادية المهيمن حاليًا ويبدو أن الانتخابات الرئاسية لعام 2009 قد عززت مكانته. ولكن في حين يصعب تضاؤل نفوذهم في السنتين أو السنوات الثلاث المقبلة فإنه من غير المضمون استمرار هيمنتهم بعد عشر سنوات مثلاً. ومع العلم أن كبار ضباط الحرس الثوري يدعمون خامنئي وأحمدي نجاد والأيديولوجية المتشددة المتعنتة التابعة لليمين الإسلامي لا يشكّل الحرس الثوري بشكل عام منظمة موحدة وقد أثبتت هذه النقطة عن طريق عمليات التطهير التي

⁶ انظر ثيلر وآخرين (Thaler et al.)، 2010، ص. 55-67، 126-127.

أفيد أنها طالت قادة أكثر اعتدالاً في الحرس الثوري.⁷ ولكن في حال واصلوا التركيز على المشاريع التجارية والسلطة الاقتصادية كما يفعلون حالياً قد يؤثر ذلك في مستقبلهم المتوقع ويزداد تجنبهم للمخاطر واستعدادهم للسعي إلى تحقيق الاستقرار الإقليمي. وقد يهيئ ذلك الظروف أيضاً لظهور مركز سلطة بديل يتحدى هيمنة الحرس الثوري على السياسة الإيرانية.

عوامل أخرى ستؤثر أيضاً في الخلافة على المدى الطويل

إلى جانب العوامل الأساسية الثلاثة ستتطور متغيرات أخرى بطرق يصعب تحديدها. ويستطيع النظام التأثير في بعض هذه التغيرات ولكن البعض الآخر يعد خارجاً عن نطاق سيطرته.

"الحرس القديم" سيزول ويُستبدل

أولاً، سينتهي عهد "الحرس القديم" الذي ساعد العشرات من عناصره على إنجاح الثورة الإسلامية والذين شغلوا مناصب ذات سلطة ونفوذ في الجمهورية الإسلامية منذ ذلك الحين. وفي غضون عشر إلى عشرين سنة سيحل كادر جديد من القادة الذين بلغ الكثيرون منهم سنّ الرشد خلال الحرب الإيرانية العراقية محل أسلافهم. وسيحملون معهم إلى مناصبهم نظرة مختلفة إلى الجمهورية الإسلامية وتجارب حياتية مختلفة. ويرتبط بعض أفراد هذا الجيل الجديد ببروز الحرس الثوري ويتحدون بالفعل "الحرس القديم" ولا سيما الأعضاء من رجال الدين. ويمكن النظر إلى استخدام أحمد نجاد للصور المجازية المتعلقة بالمهدي في خطابه وإدائته للفساد المزعوم في صفوف رجال الدين الرئيسيين وإثرائهم في هذا الضوء.⁸ وسيظهر أيضاً جيل جديد من اليساريين الإسلاميين فضلاً عن كادر أصغر سنّاً من رجال الدين الذين ستختلف اتجاهاتهم السياسية وعلاقتهم مع النظام عن تلك الخاصة

⁷ الحرس الثوري: تعاطم القوة في إيران (The Revolutionary Guards: Gaining Power in Iran)، مجلة Time، 13 آب (أغسطس)، 2009. انظر أيضاً ويرى وآخرين 2009a وثير وأخرين، 2010، ص. 66.

⁸ في حزيران (يونيو) 2008، اتهم عباس باليزدار المناصر للمزعوم لأحمدي نجاد وعضو لجنة التحقيق القضائي والاستعراض علناً أعضاء من نخبة رجال الدين مثل رفسنجاني وآية الله محمد يزدي وآية الله ناطق توري وآية الله محمد إمامي كاشاني (قائد خطباء الجمعة المؤقت في طهران) باستخدام نفوذهم في الحكم من أجل مكاسب شخصية. وسرعان ما نأى أحمد نجاد بنفسه عن الاتهامات وسُجن باليزدار. انظر "المتهم هو المتهم والمسجون" (The Accuser Is Accused, and Jailed)، Iran Press Service، 11 حزيران (يونيو) 2008؛ وتوماس إردبرينك، "مسؤول إيراني قيد الاعتقال لانتقاده رجال دين" (Iran Official Arrested for Criticizing Clerics)، صحيفة Washington Post، 12 حزيران (يونيو)، 2008، ص. A14.

بالجيل الأكبر سنًا من قادة المعارضة. وستحدّد على الأرجح وجهات النظر السياسية لجيل القادة الجديد دور المرشد الأعلى من منظور يختلف عن منظور الذين سبقوهم.

القضايا المحلية ستتطور حتمًا وتضغط على النظام ليتكيف

بشكل عام ستستمر القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من القضايا الداخلية بالضغط على النظام ليتكيف مع تغيرات الواقع. وتشمل أبرز الاهتمامات توفير فرص عمل لشعب شاب والنظر في مطالب حركة حقوق المرأة الإيرانية والتعامل مع ثورة المعلومات النامية. وستحت هذه التحديات وغيرها النظام على تلبية احتياجات الشعب المتزايدة والمخاطرة بتحديث اتجاهاته الأيديولوجية الحالية أو تجاهل الإرادة الشعبية وقمعها والمخاطرة بزيادة الاستقطاب الاجتماعي وتعاضم الهوة بين الحكومة والشعب. وبغض النظر عن ميول خامنئي ومؤسسات النظام الحالية في ما يتعلق بما يلي خامنئي ستؤثر هذه الضغوطات بدون شك في الإطار الطويل الأمد الذي قد تحدث فيه الخلافة.

علاقة إيران بالولايات المتحدة ستلعب دورًا

وفي النهاية، قد تؤثر العلاقات بين إيران والولايات المتحدة في نوع المرشد الأعلى الذي يلي خامنئي إذا استمر حكم هذا الأخير لسنوات عديدة. وستلعب النتيجة النهائية للمواجهة المستمرة بين الولايات المتحدة وإيران حول البرنامج النووي الإيراني دورًا جوهريًا في تحديد هذه العلاقة. ولكن ستؤثر أيضًا قضايا أخرى مثل حقوق الإنسان ودعم إيران للإرهاب وإمكانات السلام أو استمرار الصراع بين إسرائيل وفلسطين وجيرانها العرب الآخرين. وسيكتب تاريخ هذه العلاقة على مدى العقد القادم أو ما شابه وسيصوغ الخلافة على المدى الطويل. هل ستواصل الولايات المتحدة قيادة حركة تهدف إلى عزل إيران أو "احتوائها" وتقوم علاقتهما على المواجهة؟ هل قد تحصل مواجهة عسكرية بين إيران والولايات المتحدة أو إسرائيل حول البرنامج النووي؟ أو بالرغم من التشاؤم الحالي حول العلاقات الأمريكية مع إيران هل ستحصل عملية تقارب بين البلدين في وقت الخلافة؟ قد يؤثر أي من هذه التواريخ المستقبلية في من أو ما قد يلي خامنئي في غضون عشر أو خمس عشرة سنة.

سعينا في هذه الدراسة إلى تزويد المحللين بمجموعة واضحة من العوامل والمؤشرات والحالات النهائية المحتملة لخلافة المرشد الأعلى الحالي ستساعدهم على تفسير الاتجاهات المتعلقة بمستقبل الجمهورية الإسلامية. وترتكز السيناريوهات الخمسة والمسارات المؤدية إليها على تقييم تاريخي لثلاثة عوامل أساسية نرى أنها ستحدد طبيعة المرشد الأعلى المقبل أو حتى إمكانية إلغاء هذا المنصب. وفي حين سيبقى من المستحيل التنبؤ بالاتجاه الذي ستسلكه إيران تحديداً بعد وفاة خامنئي قد يساعد الإطار والأدوات التي نوفرها هنا الولايات المتحدة على الاستعداد بشكل أفضل لحقبة جديدة في إيران إذا خرج خامنئي من المشهد في السنتين أو السنوات الثلاث المقبلة.

ويحتل المرشد الأعلى مركز الجمهورية الإسلامية ويؤثر تأثيراً حاسماً في طابعها وسياساتها ووجهة نظرها. وشغل خامنئي المنصب على مدى أكثر من ثلثي تاريخ الجمهورية الإسلامية وسيشكل رحيله تغييراً جوهرياً. وحتى الخلافة التي تفضي إلى ما يشبه سيناريو الوضع الراهن قد تنسم بتقلبات في ديناميات القيادة إذ تتحدى مراكز سلطة وفصائل مختلفة المرشد الأعلى الجديد.

ويعتقد عدد كبير من الإيرانيين أن التغيير السياسي في بلدهم قد طال انتظاره. ونجحت الثورة الإسلامية بالإطاحة بنظام حكم قمعي ينطوي على مفارقة تاريخية. إلا أنها لم تعالج بطريقة مرضية احتياجات ورغبات المجتمع الإيراني الديناميكي النابض بالحياة الذي شهد تحولاً هائلاً منذ عام 1979. ويقف اليوم المرشد الأعلى الحالي آية الله خامنئي ومجموعة

صغيرة نسبيًا من المؤيدين في النظام السياسي في طريق هذا التغيير. وسيشكل رحيله مرحلة دقيقة في مستقبل إيران وعلاقتها مع الولايات المتحدة.

- Abdo, Geneive, "Re-Thinking the Islamic Republic: A Conversation with Ayatollah Hossein Ali Montazeri," *Middle East Journal*, Winter 2001.
- "The Accuser Is Accused, and Jailed," Iran Press Service, June 11, 2008.
- Amidi, Faranak, "Rezaei: Iran Needs Electoral System Change," Indymedia-Lëtzebuerg, November 3, 2008. As of January 20, 2011: http://www.indymedia-letzebuerg.net/index.php?option=com_content&task=view&id=11837&Itemid=28
- Ahmadinejad, Mahmoud, "Iran Commentary Speaks on Different Approaches to Revolution," BBC Monitoring, March 11, 2008.
- Akhavi, Shahrough, "The Thought and Role of Ayatollah Hossein'ali Montazeri in the Politics of Post-1979 Iran," *Iranian Studies*, December 1, 2008.
- Alfoneh, Ali, "What Do Structural Changes in the Guards Mean?" American Enterprise Institute, September 2008.
- Algar, Hamid, trans., *Constitution of the Islamic Republic of Iran*, Berkeley, Calif.: Mizan Press, 1980a.
- , *Islam and Revolution: Writings and Declarations of Imam Khomeini*, Berkeley, Calif.: Mizan Press, 1980b.
- Bakhash, Shaul, *The Reign of the Ayatollahs, Iran and the Islamic Factional Politics in Post-Khomeini Iran*, New York: Basic Books, 1986.
- Borger, Julian, "Mojtaba Khamenei: Gatekeeper to Iran's Supreme Leader," *The Guardian* (London), June 22, 2009, p. 14.
- Bozorgmehr, Kayvan, "Iran: The Great Purge of Friday Prayer Leaders," Rooz Online, July 28, 2010.
- Buchta, Wilfried, *Who Rules Iran? The Structure of Power in the Islamic Republic*, Washington, D.C.: The Washington Institute for Near East Policy and the Konrad-Adenauer-Stiftung, 2000.

Byman, Daniel, Shahram Chubin, Anoushiravan Ehteshami, and Jerrold D. Green, *Iran's Security Policy in the Post-Revolutionary Era*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, MR-1320-OSD, 2001. As of November 17, 2010: http://www.rand.org/pubs/monograph_reports/MR1320/index.html

Cohen, Roger, "Iran: The Tragedy and the Future," *The New York Review of Books*, August 13, 2009.

Crane, Keith, Rollie Lal, and Jeffrey Martini, *Iran's Political, Demographic, and Economic Vulnerabilities*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, MG-693-AF, 2008. As of November 17, 2010: <http://www.rand.org/pubs/monographs/MG693/>

Daraghi, Borzou, "Iran's Revolutionary Guard Acknowledges Taking a Bigger Role in Nation's Security," *Lebanon Wire*, July 6, 2009. As of July 7, 2009: <http://www.lebanonwire.com/0907MLN/09070715LAT.asp>

Dareini, Ali Akbar, "Hard-Liners Accuse Top Iranian Cleric of Defiance," *Associated Press*, July 19, 2009a.

———, "Reformers Call for Probe of Iran Supreme Leader," *Associated Press*, August 14, 2009b.

Ehteshami, Anoushiravan, *After Khomeini: The Iranian Second Republic*, New York: Routledge, 1995.

Erdbrink, Thomas, "Iran Official Arrested for Criticizing Clerics," *Washington Post*, June 12, 2008, p. A14.

———, "Rallies Close Out Iranian Campaign," *Washington Post*, June 11, 2009.

"Esami Taedadi Az Afsaran e Sepah Ke Az Farman e Khamenei Tamarod Kardand [The Names of a Few Corps Officers Who Disobeyed Khamenei's Command]," *CyrusNews.com*, July 7, 2009.

Follath, Erich, and Gabor Steingart, "This Iranian Form of Theocracy Has Failed," *Spiegel Online International*, July 7, 2009. As of August 2009: <http://www.spiegel.de/international/world/0,1518,633517,00.html>

Green, Jerrold D., Frederic Wehrey, and Charles Wolf, Jr., *Understanding Iran*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, MG-771-SRF, 2009. As of November 18, 2010: <http://www.rand.org/pubs/monographs/MG771/>

"Hashemi Rafsanjani: Rouy kard Ayatollah Sistani Ba Didgahay-e Ma Hamsan Bood [Ayatollah Sistani's Viewpoint Is the Same as Our Viewpoint]," *Mehr News Agency*, March 15, 2009.

Hassan-Yari, Houchang, "Iran: Defending the Islamic Revolution—The Corps of the Matter," *Eurasianet.org*, August 6, 2005. As of November 24, 2010: <http://www.eurasianet.org/departments/insight/articles/pp080705.shtml>

“Iran: Full Text of Rafsanjani’s Lengthy Speech,” *Los Angeles Times* web log, June 17, 2009. As of November 24, 2010:
<http://latimesblogs.latimes.com/babylonbeyond/2009/07/iranian-cleric-ayatollah-ali-akbar-hashemi-rafsanjani-delivered-what-turned-out-to-be-a-momentous-friday-prayer-sermon-that.html>

“Iran University Reform Sparks Row in Ahmadinejad Camp,” BBC News, June 23, 2010. As of November 17, 2010:
<http://www.bbc.co.uk/news/10390315>

“Iranian Dissident Cleric Condemns Government Intimidations,” Radio Zamaneh, May 9, 2010. As of January 4, 2011:
<http://www.payvand.com/news/10/may/1096.html>

“Iran’s Rezai Withdraws Election Complaints,” Press TV, June 24, 2009.

“Janeshin Namayand e Vali e Faghih dar Sepah, ya Sokhanguy e Hezb e Siyasi Nezamian? [The Deputy Representative of the Supreme Leader in the Guards, or the Spokesperson for the Military Political Party?” Agah Sazi, May 20, 2009. As of January 20, 2011:
<http://www.agahsazi.com/article.asp?id=3396&cat=7>

Jaquith, Cindy, “Elections Highlight Divisions in Iran’s Government,” *The Militant*, June 29, 2009.

Kadivar, Mohsen, “This Iranian Form of Theocracy Has Failed,” Spiegel Online, July 7, 2001.

Kamdar, Nazanin, “Khamenei’s Fatwa About Himself: You Must Obey Me,” Rooz Online, July 23, 2010. As of January 4, 2011:
<http://www.payvand.com/news/10/jul/1204.html>

Kamrava, Mehran, *Iran’s Intellectual Revolution*, Cambridge, England: Cambridge University Press, October 27, 2008.

“Karrubi Talks of Constitutional Reform,” Rooz Online, April 20, 2009. As of August 24, 2009:
<http://www.roozonline.com/english/news3/newsitem/archive/2009/april/20/article/karubi-talks-of-constitutional-reform.html>

Khalaji, Mehdi, *The Last Marja: Sistani and the End of Traditional Religious Authority in Shiism*, Washington, D.C.: The Washington Institute for Near East Policy, September 2006.

———, *Apocalyptic Politics: On the Rationality of Iranian Policy*, Washington, D.C.: The Washington Institute for Near East Policy, January 2008.

“Khat Ghermez man Nezam, Imam, va Rahbari Ast [“My Red Line Is the Nezam, Imam, and the Supreme Leadership],” Fars News Agency, April 10, 2009.

Lyon, Alistair, “Analysis—Iran’s President Angers Conservatives, Reformists,” Reuters, July 19, 2010.

Mesbah-Yazdi, "Rouhaniyat Naboud, Mardom Kafer Mishodand [Without the Clergy, the People Would Become Infidels]," Entekhab News, March 4, 2009.

Moin, Baqer, *Khomeini: Life of the Ayatollah*, New York: Thomas Dunne Books, 1999.

Moslem, Mehdi, *Factional Politics in Post-Khomeini Iran*, Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 2002.

Naji, Kasra, *Ahmadinejad: The Secret History of Iran's Radical Leader*, Berkeley, Calif.: University of California Press, 2008.

"Nateq-Nouri Thanks Leader for Defending His Reputation," *Tehran Times*, June 22, 2009.

Nou, Asre, "In Entekhabat Ra Makhdoosh va An Ra Batel va Tasdi Mojaddad Rais Dolat Ra Baray Dor e Baed Na Mashroo va Ghasbaneh Midanam [I Consider This Election to Be Null and Void]," Asre Nou News, July 2, 2009. As of August 29, 2009:

<http://asre-nou.net/php/view.php?objnr=4446>

"Principlist Clergy Fail to Endorse Ahmadinejad as Presidential Candidate," Press TV, April 23, 2009. As of August 28, 2009:

<http://www.payvand.com/news/09/apr/1256.html>

Quran-O-Itrat Academy, "Introduction to Grand Ayatollah Ali Khamenei," undated. As of November 24, 2010:

<http://www.qoitrat.org/maraje/default.asp>

Rahimi, Babak, *Ayatollah Sistani and the Democratization of Post-Ba'athist Iraq*, Washington, D.C.: United States Institute of Peace, Special Report 187, June 2007.

"The Revolutionary Guards: Gaining Power in Iran," *Time*, August 13, 2009. As of November 24, 2010:

<http://www.time.com/time/world/article/0,8599,1915918,00.html>

"Rouhani: Jafay e Bozorg Hamiyan Dolat be Rahbar e Enghelab [Rouhani: Government Supporters' Greatest Unkindness Toward the Leader of the Revolution]," Entekhab News, 2008.

Sadjadpour, Karim, *Reading Khamenei: The World View of Iran's Most Powerful Leader*, Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, 2008.

Samii, Bill, "Iran: Early Race For Clerical Assembly Gets Bitter," Radio Free Europe/Radio Liberty, September 22, 2006. As of November 24, 2010:

<http://www.rferl.org/content/Article/1071565.html>

Sepehri, Vahid, "Iran: Senior Cleric's Death Sparks Search for New Assembly Chairman," Radio Free Europe/Radio Liberty, August 1, 2007. As of November 24, 2010:

<http://www.rferl.org/content/article/1077917.html>

“Shekast-e Sangin-e Jaryan-e Zed Hashemi; Ou Rais Mand [A Heavy Defeat for the Anti-Rafsanjani Trend; He Remains as Chief],” Entekhab News, March 10, 2009.

Takeyh, Ray, *Hidden Iran: Paradox and Power in the Islamic Republic*, New York: Times Books, 2006.

Thaler, David E., Alireza Nader, Shahram Chubin, Jerrold D. Green, Charlotte Lynch, and Frederic Wehrey, *Mullahs, Guards, and Bonyads: An Exploration of Iranian Leadership Dynamics*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, MG-878-OSD, 2010. As of November 18, 2010:
<http://www.rand.org/pubs/monographs/MG878/>

“Time to Evaluate Supreme Leadership,” Rooz Online, December 30, 2008. As of November 24, 2010:
<http://www.roozonline.com/english/news3/newsitem/archive/2008/december/30/article/time-to-evaluate-supreme-leadership.html>

Tschentscher, Axel, ed., “Iran: Constitution,” *International Constitutional Law*, 1995. As of 2009:
http://www.servat.unibe.ch/icl/ir00000_.html

“Velayat Faghih Is ‘Shirk,’ Not Islamic,” Rooz Online, December 29, 2008. As of November 24, 2010:
<http://www.roozonline.com/english/news3/newsitem/archive/2008/december/29/article/velayat-faghih-is-shirk-not-islamic.html>

Wehrey, Frederic, Jerrold D. Green, Brian Nichiporuk, Alireza Nader, Lydia Hansell, Rasool Nafisi, and S. R. Bohandy, *The Rise of the Pasdaran: Assessing the Domestic Roles of the Islamic Revolutionary Guards Corps*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, MG-821-OSD, 2009a. As of November 18, 2010:
<http://www.rand.org/pubs/monographs/MG821/>

Wehrey, Frederic, David E. Thaler, Nora Bensahel, Kim Cragin, Jerrold D. Green, Dalia Dassa Kaye, Nadia Oweidat, and Jennifer Li, *Dangerous But Not Omnipotent: Exploring the Reach and Limitations of Iranian Power in the Middle East*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, MG-781-AF, 2009b. As of November 18, 2010:
<http://www.rand.org/pubs/monographs/MG781/>

Worth, Robert F., and Nazila Fathi, “Protests Flare in Tehran as Opposition Disputes Vote,” *New York Times*, June 13, 2009.

Yasin, Kamal Nazer, “Iran: Rafsanjani Presses Political Offensive Against President, Stressing Moderation,” EurasiaNet, February 20, 2007. As of June 1, 2009:
<http://www.eurasianet.org/departments/insight/articles/eav022107.shtml>

Yasin, Kamal Nazer, “Iran: Rafsanjani at Center of Effort to Promote Reformation of Sh’ia Islam,” EurasiaNet, January 29, 2009. As of 2009:
<http://www.eurasianet.org/departments/insightb/articles/eav013009.shtml>

لعب المرشد الأعلى الحالي، آية الله علي خامنئي (Ayatollah Ali Khamenei)، بصفته القائد العام والسلطة السياسية العليا في إيران، دورًا محوريًا في توجيه جمهورية إيران الإسلامية. وشكلت الانتخابات الرئاسية المضطربة في عام 2009 أكبر دليل على ذلك إذ حدّد نتيجتها الدعم الحاسم الذي قدّمه خامنئي للرئيس محمود أحمددي نجاد (Mahmoud Ahmadinejad). وشغل رجلان فقط منصب المرشد الأعلى للثورة الإسلامية منذ تأسيس جمهورية إيران الإسلامية في عام 1979 وهما: خامنئي وسلفه آية الله روح الله الخميني (Ayatollah Ruhollah Khomeini). ومع تقدّم خامنئي في السن وتزايد الشائعات حول تدهور حالته الصحية، لا بدّ أن يدرس صانعو السياسات والمحللون الأمريكيون السيناريوهات المختلفة لما قد يلي بعد رحيله عن المشهد. وستحدّد النتيجة النهائية – أي ما سيبدو عليه مكتب المرشد الأعلى للثورة الإسلامية بعد خامنئي – توجيه الجمهورية الإسلامية. ويحدّد البحث الوارد في هذا التقرير ثلاثة عوامل رئيسية ستشكل خلافة المرشد الأعلى التالي وتلخص السيناريوهات البديلة لمرحلة ما بعد خامنئي. ويوفّر هذا البحث لكل عامل من العوامل مجموعة من المؤشرات يستطيع المراقبون استخدامها لتقييم أهم الاتجاهات ويضع كل ذلك ضمن إطار انتخابات حزيران (يونيو) 2009. وبما أن الغموض المسيطر على الإطار الذي ستحدث فيه الخلافة يزداد كلما نظرنا إلى المستقبل، فإننا نركز على المدى القريب – أي الخلافة التي ستحدث في السنتين أو السنوات الثلاث المقبلة. ولكننا نأتي أيضًا بنظريات حول التغيرات التي ستظهر على الأرجح على المدى الطويل في حال بقي خامنئي المرشد الأعلى للسنوات العشر المقبلة أو أكثر. وفي ضوء انتخابات حزيران (يونيو) 2009، يبدو سيناريو الوضع الراهن هو الأكثر ترجيحًا على المدى القريب، ويتبعه في الأرجحية سيناريو الحكم المطلق. يبقى احتمال وقوع سيناريوهات الخلافة على المدى الطويل غير مؤكد.



OBJECTIVE ANALYSIS.
EFFECTIVE SOLUTIONS.

\$20.00

**RAND publications are available at
www.rand.org**

ISBN 978-0-8330-5133-2



9 780833 051332

This product is part of the RAND Corporation monograph series. RAND monographs present major research findings that address the challenges facing the public and private sectors. All RAND monographs undergo rigorous peer review to ensure high standards for research quality and objectivity.

ARABIC TRANSLATION OF "THE NEXT SUPREME LEADER: SUCCESSION IN THE ISLAMIC REPUBLIC OF IRAN"

MG-1052/1-OSD



CHILDREN AND FAMILIES

EDUCATION AND THE ARTS

ENERGY AND ENVIRONMENT

HEALTH AND HEALTH CARE

INFRASTRUCTURE AND
TRANSPORTATION

INTERNATIONAL AFFAIRS

LAW AND BUSINESS

NATIONAL SECURITY

POPULATION AND AGING

PUBLIC SAFETY

SCIENCE AND TECHNOLOGY

TERRORISM AND
HOMELAND SECURITY

The RAND Corporation is a nonprofit institution that helps improve policy and decisionmaking through research and analysis.

This electronic document was made available from www.rand.org as a public service of the RAND Corporation.

Support RAND

[Browse Reports & Bookstore](#)

[Make a charitable contribution](#)

For More Information

Visit RAND at www.rand.org

Explore the [RAND Corporation](#)

View [document details](#)

Research Report

This report is part of the RAND Corporation research report series. RAND reports present research findings and objective analysis that address the challenges facing the public and private sectors. All RAND reports undergo rigorous peer review to ensure high standards for research quality and objectivity.

Limited Electronic Distribution Rights

This document and trademark(s) contained herein are protected by law as indicated in a notice appearing later in this work. This electronic representation of RAND intellectual property is provided for non-commercial use only. Unauthorized posting of RAND electronic documents to a non-RAND website is prohibited. RAND electronic documents are protected under copyright law. Permission is required from RAND to reproduce, or reuse in another form, any of our research documents for commercial use. For information on reprint and linking permissions, please see [RAND Permissions](#).